

المرأة في القرآن

عباس محمود العقاد



www.nahdetnist.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تدور مسألة المرأة في جميع المصور على جوانب ثلاثة ، تنطوي فيها جميع المسائل الفرعية التي تعرض لها في حياتها الخاصة أو حياتها الاجتماعية . وهذه الجوانب الثلاثة الكبرى هي :

(أولا) صفاتها الطبيعية ، وتشمل الكلام على قدرتها وكتابتها لخدمة نوعها وقومها ..

و (ثانيا) حقوقها وواجباتها في الأسرة والمجتمع .

و (ثالثا) المعاملات التي تفرضها لها الآداب والأخلاق ومسميها في شؤون العرف والسلوك .

وتد بحثنا هذه المسائل جميعا في رسائل مختلفة ونسكتنا تتناولها في هذه الرسالة لبيان موضعها من أحكام القرآن الكريم ، و خلاصة ذلك البيان في هذه المقدمة لتوجيه أن آيات الكتاب قد فصلت القول في هذه الجوانب جميعا ، وكانت في كل جانب منها فصل الخطاب الذي لا معقب عليه إلا من قبيل الشرح والاستدلال بالشواهد المتكررة التي تتجدد في كل زمن على حسب أحواله ومدارك أبناء

خالصة التي وصفت بها المرأة في القرآن الكريم هي العفة التي خلقت عليها ، أو هي صفتها على طبيعتها التي تحيا بها مع نفسها . ومع ذويها ..

* * *

والحقوق والواجبات التي قررها كتاب الإسلام للمرأة قد أسلحت أخطاء العصر الفاسدة في كل أمه من أعم الحضارات القديمة . وأكبت المرأة منزلة ثم تكسبها قط من حصاره سابقة ، ولم تأت بعد ظهور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بيانات الكتاب

اسم الكتاب : المرأة في القرآن .
اسم المؤلف : عباس حمزة العقاد .
إشراف عام : داليا محمد إبراهيم .
تاريخ النشر : أغسطس 2003 م .
رقم الإيداع : 2003 / 13065
الترقيم الدولي : ISBN 977-14-2341-X

بيانات الناشر

21 في أحمد هرايس ، المهندس ، الجيزة .
ت : 3415434 (02) - 3412864 (02) - فاكس : 34162576 (02) من به 21 إجابة .
Publishing@nahdetmistr.com

بيانات المطبع

80 المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر .
ت : 8330257 (02) - 8330269 (02) - فاكس : 8330296 (02) .
Press@nahdetmistr.com

البريد الإلكتروني للمطبع

بيانات مراكز التوزيع

مركز التوزيع الرئيس :
18 ش كمال صدقي - القاهرة - القاهرة
ت : 5976877 (02) - 5908895 (02) - فاكس : 5903595 (02)
ص : 96 القاهرة - القاهرة
الرقم الجاني : 08002226222
Sales@nahdetmistr.com
408 - طريق الحرية (رئيسي)
Tel : (03) 523569
47 ش عبد السلام عارف
Tel : (050) 2259675

مركز خدمة العملاء

مركز التوزيع بالإسكندرية

مركز التوزيع بالقاهرة

كلية صادرات شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
تجدد ونها على موقع الشركة بالهاتف 07775666
www.nahdetmistr.com الرقم الجاني

موقع الشركة على الإنترنت

الإسلام حضارة تغنى عنها ، بل جاءت آداب الحضارات المستعبدة على نقص ملوس في أحكامها ووسايلها . لأنها أخرجت من حايها حالات لا تهم ولا يذكر لمشكلاتها ط أفضل من طها في القرآن الكريم ، إذا انتقل بها البحث من الإهمال إلى الدراسة والتبصر

أما المعاملة التي حمدها القرآن وتذب لها المؤمنين والمؤمنات ، فهي المعاملة « الإنسانية » التي تقوم على العدل والإحسان - لأنها تقوم على تقدير غير تقدير القوة والضعف - أو تقدير الاستطاعة والاكراه وفي الصفحات التالية تفصيل لهذا الإيجاز ، مداره على جلاء وجوه المطابقة التامة بين أحكام الكتاب الكريم وأحكام الواقع والنطق والمصالح الإنسانية ..

عباس محمود العقاد

الفصل الأول

للرجال عليهن درجة

الإنسان جنسان : هما جنس الرجال وجنس النساء .
والجنسان سواء : ولكن للرجال على النساء درجة :
قال تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم »

سورة النقرة ٢٢٨

وقال نزل من فائل : « ولا تفتنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ،
للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما »

سورة النساء ٢٢

وبلى ذلك من امسورة نسبا :

« الرجل قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم »

سورة النساء ٢٤

والقوامه هنا مستحقة بتنفيذ الفطرة ، ثم بما فرغ على الرجال من واجب الإنفاق على المرأة ، وهو واجب مرجعه إلى واجب الأنفصل لمن هو دونة فضلا . وليس مرجعه إلى مجرد إنفاق المال ، وإلا لامتنع الفضل إذا ملك المرأة مالا ينفقها عن نفقه الرجل أو يمكنها من الإنفاق عليه .

وحكم قرآن الكريم بتفضيل الرجل على المرأة هو الحكم البع من تاريخ منى آدم ، منذ كانوا قبيل نشوء الحضارات والشرائع العامة ويمد نشوئها ..

ففى كل أمة ، وفى كل عصر ، تختلف المرأة والرجل فى الكفاية والقدرة على جملة الأعمال الإنسانية ، ومنها أعمال قامت بها المرأة طويلا ، أو انفردت بالقيام بها دون الرجال

ومن قصور الفكر عند الداعين إلى قيام المرأة بجميع أعمال الرجل في الحياة العامة والخاصة ، أن يقال : إن المرأة إنما تظلفت في الكفاية والقدرة بفعل الرجل ونتيجة لأثره واستبداده وتسخير المرأة في خدمة مطالبه وأهوائه ..

فإن هذا القول يثبت رجحان الرجل ولا ينفيه . لما كان للرجال ، جملة . أن يسفروا النساء جملة في جميع الأمور وجميع الأمم لو لا رجحانهم عليهن ، وزيدتهم بالمزية التي يستطيع بها التسخير ، ولو كانت مزية القوة البتة دون غيرها .

ومما يلاحظ أن أكثر الناشئين بدعوة المرأة إلى انقيادهم بعمل الرجل ، جملة الماديين الذين يرون كل قوة في الإنسان إلى قوة البنية المادية ، فإذا قيل إن قوة الجسد هي مزية الرجل على المرأة ، فليست هناك قوة أخرى تحسب في باب المنافسة بين الجنسين .

على أن الواقع أن الكفائية التي تمكن الإنسان من الطلبة على سائر الناس لم تكن قط من قبيل القوة الجسدية دون سائر القوى الإنسانية ، وكثيراً ما كان المتغلبون المتسلطون على من دونهم ، أضعف جسداً من الخاضعين لهم ، العاملين في خدمتهم . وكثيراً ما كانت قوة الحكم بمعزل عن قوة الأعضاء ، وصلابة التركيب . وأياً كان القول في هذا فإن الجنس لا يمتاز في جملة بقدرة الجسد ، دون أن يرجع ذلك إلى فضل في التكوين يوجب الاعتبار والرجحان .

وإذا نظرنا إلى سوابق التسخير في تاريخ الإنسان ، تبين لنا أنه كان نميها عاملاً لجميع الصناعات الخاضعة للأنبياء السلاطين عنهم ، وكان نصيباً عاماً على الأقل لمجتمعات العبيد الذين خضعوا للأنبياء والسفهاء ، ممن كانوا يسمون بالأحرار تمييزاً لهم عن الأرقاء المستعبدين ، وقد نبغ من هؤلاء الأرقاء المستعبدين زمرة من الأدباء وأصحاب الفنون . كما نبغ منهم « سادة » يزاحمون الأحرار على أعمال الرئاسة والقيادة وينتزعون الحكم وهم غرباء عن البلاد التي يحكمونها . وهم في عدادهم فئة ضئيلة ، بالقياس

إلى عداد النساء من الحرائر والإماء ، ومن نصف الجنس الإنساني أو يزيد قليلاً على حسب الإحصاء .

ونفعل الرجال على النساء ظاهر في الأعمال التي انفردت بها المرأة ، وكان نصيبها منها أوفى وأقدم من نصيب الرجل . وليس هو بالفضل المتصور على الأعمال التي يمكن أن يقال إنها قد حُجبت عنها ، وحيل بينها وبين المرأة عابها . ومنها الطهي والتطريز والزينة وبكاء الموتى وملئكة للبه والفكاهة التي اقتربت فيها السخرية بالسخر ، عند كثير من الفسطين أفراداً وجماعات .

فالمرأة تستغل بإعداد الطعام منذ طبخ الفاني طعاماً قبل فجر التاريخ ، وتتعلم منذ طفولتها في مساكن الأسرة والقبيلة - وتحب الطعام وتشتهيه ، وتتطلب مشهاته وتوابله في أشهر الحمل خاصة - كما تتطلب المزيد منه في أيام الرضاع ، ولكنها - بعد توارث هذه الصناعات آلاف السنين - لا تبلغ فيها مبلغ الرجل الذي يتفرغ لها بضع سنوات ، ولا تجاربه في إجاده الأصناف المعروفة ، ولا في ابتداع الأصناف والاقتنان في تزيينها وتجميلها ، ولا تقدر على إدارة مطبخ يتعدد العاملون فيه من بنات جنسها أو من الرجال .

وصناعة التطريز وشغل الملابس - كصناعة الطهي - من صناعات النساء القديمة في البيوت ، ولكنها تموزل على الرجال في أزيئها ، ولا تموزل فيها على نفسها ، وتتخذ مهاد « التجميل » التي يتولاها الرجال على المهاد التي يتولاها بنات جنسها ، وكذلك تفعل معدهم على معاهد النساء في أعمال التجميل والزينة عامة .. ومنها تصفيف الشعر وتزيينه واختيار الأنسكال المستحبة لتزيينه وتجميله . وقد عبت المرأة بالوان الطلاء منذ عرفت الزينة والتعليق الصناعية ، ولكنها لم تحسن من هذه الصناعة ما أحسنه الرجل في سنوات قصار ، حين اشتمل بتغيير الملامح لتمثيل الأدوار على المسرح ، أو حين اشتمل بتغيير الملامح للتفكر والاستطلاع ، وقد كان

هذه التفوق في صناعة « التفكير » أولى بالمرأة لطول عهدها بفتون الإدارة والحجاب

وتتوحد المرأة على موتاهما ، وتتخذ التواضع على الوتى صناعة لها في غير مآكلها ، ولم تؤثر عن النساء قط في لغة من اللغات مثة تضرع المرثى التي نظمها الرجال ، ولا تشهر في « مرثيين » مسحة شخصية مترجم عن النفس وراء الكلمات والمردودات المتواترة التي تقال في كل مآله . وفي كل وفاة وتنقل مضبوطة كمت تنقل مرتجلة من نظم قائلتها في غيبتها التي تنفيها ولا تنفي غيرها . كأنها الأموات التي تترجم عن غربة الأحياء على نحو واحد في الحزن والألم أو في التوق والحزن .

والملامى - ولا سيما ملامى الرقص والنساء - من شروب التسمية التي يشبع لها وقت المرأة في الخدور ، وفي البيوت التي لا تحسب من الخدور ، وقد شجعها الرجال عليها وجعلوها من فنون التربية النسوية التي تروثهم منها ولكن لأستذية في رقص الفرد وفي رقص الجنين ، لم تكن من حظ المرأة في العصر الحديث ولا في المصور القديمة . ولم يزل عمل المرأة في الرقص أقرب إلى التنفيذ منه إلى الابتكار والابتداء . ومن الميو الذي كان خليقا بالمرأة أن تحذقه وتتفوق فيه على الرجال ، لغير الفكاهة والنكتة المضحكة . لأنها تحب أن تفرح وتلعب ، ولأنها تفرح بالضغط وبالحاجة إلى التفتيش عن الشعور المكبوح . وقد عرف من غبائع النفس البشرية أن ضحايا الضغط والاستبداد يلجأون إلى اسر لرد غوائل الظلم التي لا يقدررون على ردها بالقوة ، وإن المتعرضين لضربات الخضوع والإذعان يقصون حق « التمرد » بالمزاح حيث لا يتاح لهم أن يعضوه بالجد والمقاومة . ولكن المجهود في المرأة أنها قليلة النطقة للنكتة ، إلا في النادرة التي تحسب من الفلتات العارضة ، وأنها لا تحسن أن تقابل نكات الرجال بملها مع كثرة النكات التي تصيبها في أنوثتها ، فتد عن سبقها لهم وامتيازها في هذا الباب عليهم ، لأنها خليقة أن تحس من ضغط الاستبداد ما لا يحسه جمرة الرجال .

وليس بالمجهول أن النساء قد نبغن من قبل ، وينبغن الآن في طائفة من الأعمال التي يضطلع بها الرجال ، وقد اشتهر منهن الملكات وقائدات المعسكر ، وشتهر منهن الباحثات والخطيبات كما اشتهر منهن الصالحات المعنويات في نسكون الدين والدنيا ، وشملت الفضائل والأخلاق ، وقد تكون منهن من تفوق جمرة الرجال في بعض هذه الأعمال . ولكن فضائل الأجفاس لا تقاس بالنصيب المشترك ، بل تقاس بالنوعية التي لا تدرك ، ولا تؤخذ بالاستثناء الذي يأتي من حين إلى حين ، بل بالقاعدة التي تعم وتشمع بين جملة الآحاد . وقد يوجد بين الصبيان من هو أقدر على أعمال الرجال ، بل قد توجد في أثناء الليل ساعة أفسوا من بعض ساعات النهار ، وإنما تجرى الموازنة على الغايات القصوى ، وعلى الأغلب الأعم في جميع الأحوال . وما عدا ذلك فهو الاستثناء الذي لا يد منه في كل تعميم

وعلى هذا يمكن أن يقال إن « الاستثناء » يحمل في أطواره دلالة القاعدة التي يخالفها ، ولا يخلو من ناحية تعزز القاعدة الغالبة ولا تنفيها . إن اسم السيدة « ماري كوري » أو الأسماء التي يذكرها النسائون بالمساواة التامة بين الجنسين ، ولو مسح أن هذه السيدة تضارع علماء الطبقة الأولى من الرجال لما كان في هذا الاستثناء المنادر ما ينفي أنه استثناء نادر ، وإن القاعدة العامة باقية لم تنقض ولا ينقضها تكرار مثله من حين إلى حين

إلا أن الواقع أن حالة هذه السيدة خاصة بعيدة من أن تحسب بين حالات الاستثناء في مباحث العلم أو في المباحث العقلية على الإجمال . لأنها لم تعمل مستقلة عن زوجها ، ولم يكن عملها من قبيل لاخراج والابتداع ، وإنما كان كله من قبيل الكشف والتنقيب . قالت بفتها « أيف » في ترجمتها : « إن نصيحة بيسر كن لها في هذه المرحلة الدقيقة شأن لا يغض عنه ، فإنما كانت الفتاة تنظر إلى زوجها نظرة انقياد إلى معلمه . إذ كان أقدم منها دراسة للعلوم الطبيعية ، وأطول منها خبرة ودراية ، وقد كان هذا ذلك رئيسها بل مستفدها . غير أنها بمزاجها

وطبيعتها قد كان لها ولا شك فضلها في هذا الاختيار ، فإن البنت البولونية قد انطوت منذ طفولتها على منكة التطلع والجرأة التي ينطبع عليها المستكشف ، وكانت هذه المنكة هي التي حفزتها إلى الشخوص من وارسو إلى باريس والسوربون .

والواضح أن ملكة المستكشف على أرقها وأنما لا ترتقى في القدرة العقلية إلى منزلة الاختراع والافتتاح . فإنما هي امتداد لعمل الحس والبحث بالعنبرين ، ينتهي بطول المراقبة إلى رؤية الشيء الذي لا يرى بالعين لأول وهلة ، وتصل . أنه مسير على النظر ، ثم إدمان النظر ، إلى أن ينكشف الشيء الذي لا بد أن يتنظر بعد طول المراقبة في وقت من الأوقات . وقد كان العالم بيكرل Becquerel يبحث في إشعاع عنصر « الأورانوم » قبل أن يبحث فيه السيدة كيرى مع زوجها وأستاذها ، وبني كلامها بحثه على تقرير بيكريل ، فوصلا إلى الوجهة التي اتجه إليها من قبل فأحسنوا الاتجه . وإن لم يكن لهم فضل التوجيه .

والحق أنه لما يؤسف له من آفات العصر الحديث زيغ التفكير الاجتماعي في مسائل الإنسان الجلى كهذه المسألة الضالدة : مسألة التفرقة بين الجنسين في لكفاية والوظيفة . وعلاماتها البينة لئد النبيان في الحاضر وفي سوانق التاريخ . فإن هذه المسألة الخالدة لتجمع بين الشمول المستفيض وبين الحق المتأمل ، بحيث لا تقبل اللبس ، ولا تدع للناظر أن يطيل التردد حول مقنع الرأي فيها : لولا بسطة العصر بمخالفة القديم على مدى وعلى غير مدى في كثير من جلائل الأمور .

فليت شواهد التاريخ وشواهد الحاضر المتفينة ، بالنظامية الوحيدة التي تقيم الفارق الحاسم بين الجنسين : إذ لا شك أن طبيعة تكوين الجنس أدل من الشواهد التاريخية والشواهد الحاضرة على القوامه الطبيعي التي اختص بها الذكور من نوع الإنسان ، إن لم تقل من جميع الأنواع التي تحتاج إلى هذه القوامه . فكما في طبيعة الجنس

« الفيزيوجية » في أصل التركيب يدل على أنه علاقة بين جنس يريد ، وجنس يتقبل ، وبين رغبة داعية ورغبة منجبية ، تتعلان على هذا النحو في جميع أنواع الحيوان التي تملك الإرادة وترتبط بالعلامة الجنسية وقت من الأوقات .

وعى وجود الرغبة الجنسية عند الذكور والإناث لا تبدأ الأنثى بالإرادة والدعوة ، ولا بالعراك للفتنة على جنس الآخر ، وليس هذا مما يرجع في أصوله إلى الحياء الذي تفرضه المجتمعات الحديثة . ويركبه واجب ندين والأخلاق ، بل يشاهد ذلك بين ذكور حيوان وإناثها ، حيث لا يعرف حياء الأدب والعين . فلا تقدم الإناث على طلب الذكور بل تتعرض لها فتراها وتسيطر عليها باختيارها ، ولا تزال الأنثى بموقف المنتظر نتيجة لعراك عليها بين الذكور ، ليظهر بها قدرهم على اقتراحها

وإدراك من ذلت على طبيعة الميمنة الجنسية أن لاغتصاب إذا حصل . بما يحصل من الذكر للأنثى ولا يثنى أن يكون هناك اغتصاب جسدي من أنثى ذكر ، وإن غلبت الشهوة الجنسية فتنتهي بالرجس إلى نضراوة والسطوة . وتنتهي بالمرأة إلى الاستسلام والتسليم . وأعسق من ذلك في الأدانة عن طبيعة الجسد ، أن عوارض الأنوثة تكاد تكون سلبية ملبية في العلامات التي يسمونها بالعلامات القانونية . فإذا ضعف هرمونات ذكورة ونلت إفرازاتها بقيت بعده صفات الأنوثة غالبية على الكائن الحي كأنثى . وإن جفسه ، ولكن صفات الذكورة لا تأتي وحدها إذا ضعف هرمونات الأنوثة . وإنما يظهر ما كان يعوقه عائق عن الظهور .

ومن الاختلافات الجسدية التي لها صلة باختلاف الاستعداد بين الجنسين أن بنية المرأة يعجزها الفصد كل شهر ، ويشتغلها الحمل تسعة أشهر . ويدرار لبن الرضاع حولن عند تتصلب بما بعدهما في حمل آخر . ومن العنبرين أن تشمل هذه الوظائف جانباً من قوى البنية ، فلا تساوي رجل في عماله التي يوجهه إليها بنية غير مشغولة بهذه الوظائف الأنثوية . وينبغي أن تظهر هذه الحقيقة بغير مشقة عند موازنة بين استعداد

البهيمتين ، وأخرى أن تكون ظاهرة مفهومة عند الذين يدينون بالآراء المادية ، ويربطون بين قوى الحسد وكل قوة باطنة أو ظاهرة في الإنسان وسائر الأحياء ، وليس من اللازم أن يتعلق الاختلاف بالحالة التي تشتغل فيها بنية المرأة بتلك الوظائف والأعمال فعلا ، لأن الاستعداد لها مركب في الطباع ، معقود بتكوين الخلايا الدقيقة ، فضلا عن الجوارح والأعضاء ، بل من الطبيعي أن يكون للمرأة تكثيرين عظمي خاص لا يشبه تكوين الرجل لأن ملازمة الطفل الوليد ، لا تنتهي بمقاولة شدي وإرضاعه ، ولا بد معها من تعهد دائم ومحبوبة شورية تستدعي شيئا كثيرا من التناسب بين مزاجها ومزاجه ، وبين فهمها وفهمه . وبين مدارج حسها ومعناها ومدارج حسه وعطفه ، وهذه حالة من حالات الأنثى شوهت كثيرا في الموارد حياتها منذ صباها نياكر إلى شيخوختها بعية . فلا تخلو من مشابهة للطفل في الرضى والغضب ، وفي التدليل والمجاعة ، وفي حب الولاية والحب ممن يعامله ولو كان في مثل منب أو من أبنائك . وليس هذا الخلق مما تعلمته المرأة وتتركه باختيارها ، إذ كانت حصنة الأطفال تنم للرضاع ، تقترن فيها أدوانه النفسية بأدواته الجسدية ، ولا تنفصل إحداهما عن الأخرى . ولا شك أن الخلق الضروري للحضنة وتعمد الأطفال الصغر أصل من أصول دين الانثوى ، الذي جعل المرأة سريعة الانقياد للحس ، والاستجابة لمساكنة . يصعب عليها ما يسهل على الرجل من تحكيم العقل ، وتغليب الرى ، وصلة العزيمة . قهما ولا شك مختلفان في هذا المزاج اختلافا لا يبيح إلى المارة فيه

وبعض هذه الفروق في استعداد الجنسين كلف شرح معنى « الدرجة » لتي تميز الرجل على المرأة في حكم القرآن الكريم . فهو معنى أقرب إلى الوصف المشاهد منه إلى الرأي الذي تتمدد فيه المذاهب ، فلا يعدو تقرير الواقع من يرى أن الحسنيين سواء فيما لهم وما عليهم . إلا درجة يمتاز بها الجنس الذي يملك زمام الحياة الجنسية بحكم الطبيعة والتكوين .

الفصل الثاني

من الأخلاق

جاء وصف النساء بالكيد في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، مرتين على لسان يوسف عليه السلام ، ومرة على لسان العزيز (في سورة يوسف)

« قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه ، وإلا تصرفني عني كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهليين » آية ٢٣ .

« وقال الملك اتقوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن أيديهن إن ربي بكيدهن عليم » آية ٥٠ .

« فلما رأى قميصه قد من دبر قال إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم » آية ٢٨ .

والكيد صفة مذكورة في مواضع كثيرة من القرآن ، بعضها منسوب إلى الإنسان وبعضها منسوب إلى الشيطان ، ومن الرجال الذين نسبت إليهم صالحين مؤمنون ، ومنهم كثرة مفسدون ، بل وردت وصفا لله سبحانه وتعالى مع المقابلة بين الكيد الإلهي وكيد المخلوقات ، وبغير مقابلة في آيات .

ويدخل في الكيد صفات كثيرة تمدح وتذم ، وتطلب وتمنع ، تشرك كلها في معاني التدبير والمعالجة والحيلة ، وقد يجمع الحميد والذم منها قولهم : « الحرب مكيدة » لأنها تدبير ومعالجة وحيلة تتطلبها مواقف القتال ، وقد تذم أحيانا في هذه المواقف ، كما تذم في سواها وقد جاء وصف الكيد في سورة يوسف نفسها منسوبا إلى إخوة يوسف إذ جاء نبيها على لسان يعقوب عليه السلام :

« قال يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا ، إن الشيطان للإنسان عدو مبين » آية ٥٥ .

وجاء منسوبا إلى الله تعالى بمعنى التدبير :

« نبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجهم من وعاء أخيه »
كذلك كحنا ليؤسك ما كان لياخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله »
(آية ٧٦)

أما التأكيد الذي وصلت به امرأة العزيز وصاحباتها : فهو كيد يعمد في المرأة ولا ينسب إلى غيرها ، أو هو كيدهن الذي يتشمن به ويصدر عن ثلاثهن وطبائهن ، كما يفهم من الإضافة المتكررة في الآيات الثلاث ، ويدل عليه عمل امرأة العزيز فيما غشكت به زوجها ، واحتالت له من مراودة غلامها عن نفسه ، ثم من اتهامه بمراودتها وتصلها بين نعلها .
وكما أعمال تتلخص في « الرب » أو في إظهار غير ما تبطنه واحتيلها للدس والإخفاء .

وأرياء صفة عامة تشاهد في كثير من المستضعفين من الرجال والنساء .
واسبابه الاجتماعية تحدث لكل ضعيف يقهره غيره ، فلا يخض المرأة دون الرجل ، ولا ينحصر بين فئة من الناس دون فئة . وقد يحدث للحيوان الضعيف ويلجئه إلى المزاوغة والملق ، وهو لا يتكلف لذلك كما يتكلف الإنسان الذي يفكر فيما يعمل وفيما يقدم إليه .

وينسب رياء المرأة إلى ضرورات التي فرضها عليها الضعف في حياتها الاجتماعية أو حياتها البيئية ، وقد يظهر فيها على نحو يناسبها حتى يتطلب بلبواغ الأنثوية المقصورة عليها . فلا تختص به في أصوله إذ كانت أصوله من الضعف الذي يشاركها فيه جميع الضعفاء . وإنما تختص به لأن بواعث الأنثوية مقصورة على جنسها .

إلا أن « الرياء » الأنثوي الذي يصح أن يقال فيه إنه رياء المرأة خاصة ، إنما يرجع إلى طبيعة في الأنثوة تلزمها في كل مجتمع . ولا تفرغ عنها عليها الآداب والشرائع ، ولا يفرقها باختيارها أو بغیر اختيارها ، بل لعلها من تأمر أن يفارقها أو وكل إليها الاختيار فيه .

فمن أصول هذا الرياء في تكوين الأنثى أنها مجبولة على التناقص

بين شعورها بغريزة حب البقاء ، وشعورها بغريزتها النوعية . فهي تتعرض للخطر على الحياة وتفرح ببقائها أنوثتها في وقت واحد ، وهي إذ تنفع حملها تتألم أشد الألم وتماني جزع الخشية على حياتها حين تخافها وتسرى في كيانها غبطة الأم التي أتت وجسودها وتوجت حياتها الجنسية بأعز ما تصبو إليه وتمناه ، ويستوى كيانها كله على أن تفرح وهي تتألم وتتألم وهي تفرح ، فلا يستقيم شعورها خالصا من النفيذين في أعماق وظائفها التي خلقت لها ، ومثل هذا التناقض يلزم عرقلتها جميعا فيما هو دون ذلك من نزعتها وأحوالها .

ومن أصول هذا الرياء في تكوينها ، أنها مجبولة كذلك على التناقص بين شعورها بالشمسية الفردية ، وشعورها بالحب والملازمة الزوجية ، فهي كجميع الحوادث الحية ذات « وجسود شخصي » متقل تحصر عليه ، ونأبى أن تنقيه أو تتطلى عن ملامحه ومعالم كيانها ، وهي في حوزتها « الشخصية » مدفوعة إلى صد كل امتيازات ينذر بها بلوغها في شمسية أخرى ، ولكنها في أشد حالات الوحدة لا تتوق إلى شيء كما تتوق إلى الظفر بالرجل الذي يطلبها بتقوعه ويستحق منها أن تأوي إليه ، وتلحق وجسودها بوجوده ، وأشد ما تكون في حبها أو في علاقتها الزوجية إذ يملكها الرجل الذي يفرقها بالقعدة المضاعة والغريبة النافذة ، ونتيجة المقاومة عندها أن تجمع بين الانسلاخ والخلدان في لحظة واحدة . فهي منتصرة حين تظهر بالرجل الذي يغلب ويستولى عليها .

وشبيه بهذا التناقض مع اختلاف أسبابه ، أن الرغبة الجنسية عند دم تتصل عن الغريزة النوعية في معظم أيامها . فليست الرغبة الجنسية - بحكم الطبيعة - بيتا في وقت من الأوقات عند الرجل ، ولكنها عبت عند المرأة في أوقات حملها وفي غير أوقات الحمل من أيام حوراتها الشهرية . وقد عوقبت أنني الحيوان من هذا العبت لأنها إذا حدثت صدت عن الذكر ومعد لذكر عنها ، ولكن المرأة التي تحصن أنها غائبة في أحق الوظائف النوعية بالجد والمبالاة ، يخطئ عندها العبت بالجد

والسرور العظيم بالوظيفة الطبيعية . وقد تنفى بعد سن ألياس زمانا يحكما فيه هذا الميت الذي لا نظير له في حياة الرجولة

وحب الزينة أصل من أصول الرياء يشاركها فيه الرجل في ظاهر الأمر ، ولكنه يغمها في جانب غير مشترك بينها وبين زينة الرجولة . . فإن الرجل يتزين ليعزز إرادته ، وإنما تتزين المرأة لتعزز إرادة غيرها في طلبها . وزينة المرأة كالفية إذا رأت بمنظرها الطاهر في عين الرجل ، ولكن زينة الرجل تجاوز ظاهره إلى الدلالة على قوته ومكانته وكفايته لقوة أهله . وليست الزينة التي تواد للأغواء بالقبول كالزينة التي تواد للأغواء بالطلب . فإن الفرق بينهما هو الفرق بين الإرادة والانقياد . وبين من يريد ومن ينتظر أن يواد . .

وجمة القول إن الرياء على عومه هو إظهار غير ما في الباطن : وهو حالة تعرض للرجال والنساء في الحياة الجنسية وغير الحياة الجنسية ، ولكن لا توثق نفع بلون منه ، لأنها إذا لجأت إليه فإنما تلجأ إليه اضطرارا لأن من ظلمها لا تظهر كل ما في نفسها ، وإن كان من الأمور الطبيعية التي لا إثم فيها ولا مخالفة بها لوظائفها

الفصل الثالث

هذه الشجرة

قصصة الشجرة المنوعة التي أكل منها آدم وحواء ، هي الصورة الإنسانية لوسائل الذكر والأنثى في الملة الجنسية بين عامة الأحياء . الرجل يريد ويطلب ، والمرأة تتحدى وتغري . . وتتمثل في القصة بداهة النوع في موضعها . أي حيث ينبغي أن تتمثل أول علاقة بين اثنين من نوع الإنسان . .

وقد ذكر في القرآن الكريم قصة الأكل من الشجرة في ثلاثة مواضع من سورة البقرة ، وسورة الأعراف ، وسورة طه
في سورة البقرة :

« وَتَلْبَسَا بِأَدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ، فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ » ، آية ٣٥ ، ٣٦ ،
وفي سورة الأعراف :

« . . . وَمَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ . فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيَتَدَيَّ لَهُمَا ، وَوَرَىٰ مِنْهُمَا مِنْ سََوَاتِهِمَا ، وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ » ، آية ١٩ ، ٢٠ ،
وفي سورة طه :

« فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ ، قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمَكَّنَ لَا يَبُلَى . فَكُلَا مِنْهَا فَبُذِلْتَ نَهْمَا سَوَاتِهِمَا وَطُغِيََا بِحِصْنَانِ عَتِيَمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ، وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى . . » .

آية ١٢٠ ، ١٢١ ،

وليس في هذه الآيات من السور الثلاث إشارة إلى ابتداء حواء بالإغواء ، أو بالسكيد على ما جاء في سورة يوسف ، ولكن بعض المفسرين

ذكر ذلك في شرح الآيات معتمدا على أقوال حفاظ التوراة من بنى إسرائيل الذين دخلوا في الإسلام ، فقال الطبري من المفسرين الأقدمين نقلا بالإسناد عن وهب بن منبه :

« ... لما أسكن الله آدم وزوجته الجنة ، ونهاهما عن الشجرة .. أراد إبليس أن يستزلهما فدخل في جوف الحية .. فلما دخلت الحية الجنة خرج من جوفها إبليس فأخذ من الشجرة التي نهى الله عنها آدم وزوجته فجاء به إلى حواء فقال : انظري إلى هذه الشجرة ! ما أطيب ريحها وأطيب طعنها وأحسن لونها ! فأخذت حواء فأكلت منها . ثم ذهبت بها إلى آدم فقالت : انظري إلى هذه الشجرة : ما أطيب ريحها وأطيب طعنها وأحسن لونها ! فأكلا منها آدم . فبذت لهما سواتهما ، فدخل آدم في جوف الشجرة ، فناداه ربه : يا آدم ! أين أنت ؟ قال : أنا هنا يارب ! قال : ألا تخرج ؟ قال : أستحي منك يارب .. ثم قال ربه : يا حواء . أنت التي غرت عبيدي . فإنك لا تحلين حلا إلا حملته كرها ، فإذا أردت أن تضعي ما في بطنك أشرفت على الموت مرارا ، وقال للحية : أنت التي دخل المومن في جوفك حتى غر عبيدي . ملعونة أنت لعنتي .. ولا يكون لك رزق إلا التراب .. أنت عدوة بني آدم وهم أعداؤك ، حيث لغيت لهذا منهم أخذت ببقية ، وحيث لقيك شدخ رأسك ... »

وقال الألويسي صاحب « روح المعاني » من المفسرين الحديثين : « وتبين بينما هما يتفرجان في الجنة إذ راعهما طاووس تجلى لهما على سور الجنة ، فذنت حواء منه ، وتبعها آدم فطوس لهما من وراء الجدار . وتبين توسل حية تسورت الجنة ، والشهور حكاية الحية . وهذان الأخيران يثير أولهما عند ساداتنا الصوفية إلى توسله من قبل الشهوة خارج الجنة وتانيهما إلى توسله بالغضب ... »

ومرجع هذا الشرح كما هو ظاهر ، قصة التوراة التي حفظها وهب ابن منبه . ورواها لصحبه من المسلمين بعد دخوله في الإسلام ، ونسبها كما جاءت في الإصحاح الثالث من سفر التكوين :

« وكانت الحية أحن جميع حيوانات البرية ... فقالت للمرأة : أحقا قال الله لا تأكل من كل شجر الجنة ؟ فقالت المرأة للحية : من نهر شجر الجنة تأكل وأما نهر الشجرة التي في وسط الجنة فقال الله لا تأكل منها ولا تمسه لئلا تموتا . فقالت الحية للمرأة : لن تموتا ثم الله عالم أنه يوم تأكلان منه تتفتح أعينكما وتكونان كآله عارفين الخير والشر . فسرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل . وأنها بركة للميوس . وأن الشجرة نهاية للنظر . وأخذت من ثمرها وأكلت . وأعطت رجلها أيضا معها فأكلا ، وانفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان . فخطا أوراق نخيل . وصنعا لأنفسهما مآزر ، وسمعا صوت الرب الإله ما شيا في الجنة عند هبوب ريح النهار . فخشيا آدم وامرأته من وجه الرب الإله وسط شجر الجنة ، فنادى الرب الإله آدم ، وقال له : أين أنت ؟ فقال : سمعت صوتك في الجنة ، فخفيت لأني عريان واختبأت . فقال : من أعطاك أنك عريان ؟ هل أكلت من الشجرة التي أوصيتك ألا تأكل منها ؟ فقال آدم :

المرأة التي جعلتسا معي هي أعطتني من الشجرة : فقال الرب الإله للمرأة : ما هذا الذي فعلت ؟ فقالت المرأة : الحية غرتني فأكلت . فقال الرب الإله للحية : لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع البهائم ومن جميع وحوش البرية . على بطنك تسعين وترابا تأكلين كل أيام حياتك ، وأضع عداوة بينك وبين المرأة وبين نسلك ونسلها . هو يسحق رأسك وأنت تسحقين عقبه ، وغدا للمرأة : تكثيرا أكثر أعصاب حيك . بالوجع تلدين أولادا ، وإلى رجلك يكون استيائك وهو يسود عليك . وقال لآدم : لأنك سمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التي أوصيتك لئلا لا تأكل منها - ملعونة الأرض بينك . بالعب تأكل منها كل أيام حياتك . وشوكا وحسكا تثبت لك ، وتأكل مشب الحقل بعرى وجهك .. تأكل خبزا حتى تعود إلى الأرض التي أخذت منها ، لأن تراب ، وإلى تراب تعود ... »

وعلى هذا المرجع من التوراة اعتمدت كتب العهد الجديد حيث جاء في الإصحاح الثاني عشر من كتاب كورنثوس الثاني :

« ولكنني أخاف أنه كما خدعت الحية حواء بمكرها هكذا تفسد أذهانكم عن البساطة التي في المسيح » . . .
وجاء في تيموثاوس من الإصحاح الثاني : « إن آدم لم ينجس ، ولكن المرأة أغويت فحصلت في التمرد » .

* * *

تلك قصة الشجرة في كتب زاديان ، وهي تعبر برموزها السهلة عن يداعة النوع المتأولة في إدراكه لمقابلة بين الجنسين . وعن دور كل منهما في موقفه من الجنس الآخر ، على الوجه الوحيد الذي تتم به إرادة الخزع ، والمحافظة على بقائه . وإنما تتم هذه إرادة من جنس يملك الزمام ، وجنس تقوم إرادته على أن يحرك إرادة غيره . وقد ترجمت قصة الشجرة من الجنس انكمن في ضبايح الأحياء جملة ، بين الإرادة والإغواء ، وبين المطاردة والانتقيد ، فانطوت في هذا امر كل خليفة يتميز بها الذكور والاناث ، وتنتقل إلى العام الإنساني فبين بها الرجال والنساء تميزا يبقى في كيان لحقة ، وفي دقائق الخزن الجسدية التي يتوكل منها ذلك الكيان ، بعد كل دعاية مذهبية ، وكل ضرر من أطوار المجتمع السياسي . وبعد كل ترويح أو تهريج يلفظ به أولئك الذين ينظرون حولهم ولا يحسون ، أو يصون ما حولهم وما في أنفسهم ولا يفتشون . . .

ومن صفات الطبع الأنثوي التي أشرنا إليها فيما تقدم ، أن تخالف المرأة أشد المخالفة وتدفع غاية الإذعان ، حين يضطرب الحس فيها بين إرادتها لغرية وإرادتها النوعية .

وحب الإغواء على هذا النحو مفهوم بنضريه أو بنقيضه ، مفهوم على المواقف وعلى المخالفة ، لأن المرأة محكومة لا تحكم غيرها إلا من طريق إغوائه ، أو من طريق تنبيهه إلى . هو « نهى للنظر بهجة للعيون » كما جاء في العهد القديم .

وكل خلق من أخلق المرأة رموز إليه في قصة الشجرة ، ومنها الولع بالممنوعات كما يولع بها كل محكوم مضطر إلى الاتباع .

قال الشاعر الجاهلي طنبيل الغنوي :

إن النساء كأنجار خلفن لنسا
منها المزار ، وبعض المر ماكول
إن النساء متى ينهين عن خلق
نانه واجب لا بد مفعول

« ولا يولع المرأة بالمنوع لأنها محكومة وكفى ، أو لأنها محكومة لنفسها واعتمادا على من يعدها . بل هي تولع بالمنوع لأنها تتدلك ، ولأنه لا تجعل وتستطيع . ولأنها موهوبة الإرادة لا تطبق الصبر على حنة الغواية ولا امتناع ، وكل أولئك عنوان خصلة أخرى من وراثتها : هي خصلة لضعف الأصيل (١) » .

« . . . والولع بالإغواء والإغواء نحو الولع بالمخالفة والعصيان : كلاهما دليل على رجوع الأمر إلى الآخرين ، فالمخالفة دليل على أن المخالف محكوم لغيره ، والإغواء دليل على أنه يرجع إلى غيره في لمصل وينتد عليه . فهما شترتان من هذه الشجرة ، أو هما خصلتان من حصال الأنوثة الفالدة في الصميم .

« تعرض المرأة وتتغزل : والرجل يطلب ويسعى ، والتعرض هو الخطوة الأولى في طريق الإغواء ، فلن لم يكف غوراه الإغواء بالتنبيه والحيطة والتوسل سريسة والايما ، وكل أولئك منها تحريك إرداه الآخرين ولا انتظار . . . » .

« بإرادة المرأة تتحقق بأمرين : النجاح في أن تثرل ، والقدرة على الانتظار . ولهذا كانت إرادة المرأة سلبية في الشؤون الجنسية على الأهل ، إن لم نقل في جميع الشؤون ، ولعل كلمة (لا) سابقة لذلك تية تمتحن بها المرأة إرادتها وصبرها . فاحوج ما تكون إلى الإرادة والصبر حين تنوي ألا تتقدم ولا تسلم ولا تجيب ولا تشيع . وهذا تتمثل هذه الخيثة فيها بغية العناد . وقواء العناد كله أن يقول المبادئ رغبة الآخرين

(١) كتاب « هذه الشجرة » للمؤلف .

وعمل الآخرين . فالإرادة التي تتمثل في العند مؤنثة ، والإرادة التي تتمثل في العزيمة مذكرة ، وهذا مر شأان الارادتين في غلب الأحوال .

« وليس للمرأة أن تريد غير هذا النوع من الإرادة ، لأسباب عميقة في أصول التركيب والتكوين » . وموقف الجنسين من الاستجابة لمطالب النوع يهدينا إلى حكمة هذا الفارق من طريق قريب . فالتذكور من جميع حيوانات قد أعطيت القدرة - بتركيبه الجسدي - على إكراه الاناث لاستجابة مطالب النوع ، طائعات أو مقسورات ، ولا يتأتى ذلك للاناث على حال من الحالات الجسدية ، فغاية « عند من من وسيلة أن يهجن الرغبة في الذكور ، وأن يجعلهم يريدون ، ولا يستطيعون الامتناع عن الإرادة » .

« فهذا الفارق ملحوظ في أعين أخصائى تركيب الجسدى من كلا الجنسين ، منذ نشأ الفارق بين ذكر وأنثى في عالم الحيوان ، وحكمته ظاهرة تـد لظهور لأنها هي الحكمة التي توافق بقاء النوع . وارتقاء الأنواد جيلا بعد جيل . فالإغواء كاف للأنثى ولا حاجة بها إلى الإرادة القاسرة . بل من المبحث تزويدها بالإرادة التي تلج بها الذكر عنوة ، لأنها حتى حملت كلفت هذه الإرادة مضية طول مدة الحمل بغير جدوى . على حين أن الذكور قادرون إذا أدوا مضطرب النوع مرة ، أن يؤدوه مرات بلا عائق من التركيب والتكوين ، وليس هذا في حالة الأنثى بميسور على وجه من الوجوه » .

« وإكراه الأنثى على تلبية إرادة الذكر يفيد النوع ، ولا يؤذى النسل الذي يفتـد من ذكر قادر على الإكراه وأنثى مزودة بفتنة الإغواء . فهذا تتم للزوجين أحسن الصفات الصالحة لانجاب النسل ، من قوة الأبوة وجمال الأمومة ، ويتم للنوع مقصد الطبيعة ، من غلبة الإناث على الأسقاء المتأخرين على ضمان نسلهم في ميدان التنافس والبقاء . وعلى نقيض ذلك لو أعطيت الأنثى القدرة على الإرادة والإكراه ، لكان من جراء ذلك أن يفضح النوع ويفتر النسل ، لأنه قد ينشأ في هذه الحالة من أضعف الذكور الذين ينهزمون للحث ، وكيفما نظرت إلى مصلحة النوع ، وجدنا من الخير به أبدا أن يتفكـل الذكور بالإرادة والقوة . وأن تتفكـل الاناث بالإغواء والتلبية ،

بل وجدنا أن غورق البنية قد جعلت السرور في كل من الجنسين قائما على هذا الأساس العميق في تطبيع . فلا سرور للرجل في إكراهه على مطلب النوع ، بل هو منفص له مضطرب من لذة جسده . أما المرأة فقد يكون استسلامها لتلبية الرجل عليها باعثا من أكبر بواعث سرورها ، ولعله أن يكون مطلوبا لذاته كونه غرض مقصود ، بل هو في الواقع غرض مقصود لما فيه من الدلالة على توفيق الأنثى إلى إغواء أقوى الذكور . ومن البداهات النظرية أن تتظاهر المرأة بالآلم والانكسار في استجابتها للنوع ، لأنها تظن ببداهتها الأنثوية إلى هذا الفارق الأصلي في خصائص الجنسين » .

« وليس منا أن ننظر في المعدل الطبيعي بين خصائص الذكور وخصائص الاناث ، وإنما نسل هذه الحقائق باللاحظة الصادقة ، والدلالة الواضحة ، ولا يعنيها أن نصب لها ميزان المعدل في توزيع الطبائع والمكاتب . ولكننا مع هذا نقول نعود فنقول : إن المعدل منا بين الجنسين غير مقنود ، وإن القسمة هنا ليست بالقسمة الضيقة (١) فإذا قيل إن الحمل قد جنى على المرأة ، لأنه حمها بالآلم . وجعل الإرادة من نصيب الرجل ، فلا ينبغي أن ننسى أن الحمل قد أتاح للمرأة مزية فطرية لا تتاح لزوجها على وجه اليقين ، وهي ضمان نسلها بغير دخل ولا ارتياب . فكذلك من ولدت لمرأة فهو ربيدها الذي يستحق عطفها وحنانها ، وليس ذلك شأن الآباء فيما يتبع اليهم من الأبناء . وما من أم تسأل عن آلم الحمل إلا تبين من حورها أنها تستعذب ولا تتبرم به ، وانها قد تشرب بنعمة من الآلم لا يعرفها الرجال الذين يورون على الآلام . ومن امتزاج الآلم بصبيعة المرأة أصبحت التفرقة بين الآلم وأذنها في رعاية الأبناء من أصعب الأمور ، وعلى هذا يعتز الرجل بأنه يريد المرأة ، ولا تعتز امرأة بأن تريده . لأن الإغواء هو محور الحاسن في النساء ، والإرادة الفاتية هي محور الحاسن في الرجال ، ولهذا زبدت الطبيعة المرأة بمدة الإغواء وعوضته بها عن مدة التلبية

(١) الضيقة : الحائرة . وفي القرآن : « تلك انقسمة ضيقة » سورة النجم ٥٦

والعزيمة . بل جعلتها حين تطلب هي الغالبة في تحقيق مشيئة الجنسين على السواء .

« ولكن التفرقة في عدة النوايا ، واجبة بين ما هو من صفات الجنس كله ، وما هو من صفات هذه المرأة أو تلك من أفراد النساء . فقد تكون امرأة من النساء أذكى وأبرع من هذا الرجل أو ذاك ، فتأخذه بالصلة والدهاء ، كما يطلب الأذكىاء الجهلاء في كل مجال يتصاولون فيه . إلا أنها صفة فردية لا يقاس عليها عند بيان الصفات الجنسية التي خمت بها المرأة على التعميم . وهذه الصفات الجنسية هي التي تعيننا في هذا المقام ، لأنها القرائن المشتركة بين جميع بشات حواء ، في مواجهة الجنس الآخر : وهو جنس الرجال . »

« فالذي يساعد امرأة من قبل الطبيعة على إغراء الرجل هو العوى الجنسي في تركيب الرجل نفسه ، فلو لا هذا العوى لكانت حيلتها معه من نصف الحيل ، وسلطانها عليه كأمون سلطان . وما يرينا أن الطبيعة هي العاقلة هنا ، ولبت المرأة هي التي تعمل بقدرتها واحتياها ، إن هواها في نفس الرجل شبيه بكل هوى ينمو فيه بحكم المادة والظفرة ، فهو يعاني من مقاومة التدخين ، أو مساقرة الخمر ، غشاء يجهمه ويطلبه على مشيئته في كثير من الأحيان ، ولو كان للتبغ أو للخمر لسان ينكم لجاز أن يتصدت الناس عن لسانهما المعسول الذي يخلب المعول ، وعن حيلتهما النافذة التي تسلب الرشاد . »

« والأداة البالغة من أدوات الانواء والاعراء ، هي قدرة المرأة على الرياء والتظاهر بغير ما تخفيه لهذه الخصلة قد نسمو فيها حتى تبلغ رتبة انصب الجعيل ، والقدرة على ضبط الشهور ، ومغالبة الأهواء ، وقد تسلك حتى تعافها النفوس كما تعاف أقيح الختل والنفاق . أعانتهما عليها روافد شتى من صميم طبائع الأنوثة التي يوشك أن يشترك فيها جميع الأحياء . فمن أسباب هذه القدرة على الرياء - أو هذه القدرة على ضبط الشهور - أن المرأة قد ربيت رمت على إخفاء حبها وبغضها ،

لأنها تغطي الحب آنفة من الماتحة به والسبق إليه ، وهي التي خلقت لتتعمق وهي رغبة ، وتغطي البغض لأنها معتاجة إلى المدبرة كاحتياج كل خبيث إلى مداراة الأكوياء .

« ومن أسباب القدرة على الرياء ، أو القدرة على ضبط الشهور ، أن لاثرة سلبية في حرفة الانتظار ، فليس من شأن رغباتها أن تسرع إلى الظهور والتعبير ، أو ليس من شأنها أن تنلح بالظهور والتعبير كما تنلح رغبات الذكور . »

« ومن أسباب القدرة على الرياء ، أو القدرة على ضبط الشهور ، أن متالبة الآلام قد عودتها مغالبة الخوالج النفسية ما دامت في غنى عن مطاوعتها والكشف عنها ، ومنها أن اصطناع الزينة الذي استقر في خلقها إنما هو لئلا يصنع لكل ظاهر تحسه الأبصر والأسماع ، أو تحسه الضمائر والألحاسم . »

« وفي اللغة العربية توفيقات كثيرة في الجمع بين الحقيقة المادية والحقيقة المجازية بكلمة واحدة ، ومنها كلمة « التجمل » التي تليد معنى التزين لرأى الميول كما تليد معنى التزين لرأى النفوس . »

« ولرسوخ هذه الطبيعة الأنثوية في تكوين المرأة - شغفت بالرياء لغرض تعينه ، ولغير غرض تعينه في كثير من الأحوال ، كأنها وظيفة حيوية تستمتع بها بالمساجة والريافة كما تستمتع الأعضاء بالحركة ونشاط . »

« وقد يعين المرأة على الرجل - غير العوى وغير الخدع - خلق آخر هو في الحقيقة خلق يعين الرجل على نفسه ، وليس عمل المرأة فيه إلا من قسمل الأذكاء والتبصير . فالمرأة سكن للرجل كما جد في قرآن الكريم . ولا يطيب للإنسان أن يعذر من سكنه ، أو يتجافى عن الهدية والطمانينة فيه ، ولا تتم سماعته به إلا أن ينفي عنه الحذر ، وينف عليه بجمع غواده وطوية ضميره . هو الذي ينمض عينيه بيديه ويستقيم إلى الرقاد حربا من السهاد ، ونعم ما يقبضه من الخداع إنما هو الخداع الذي نسجه بيمينه وزخرفه بتلذذه ، وكذلك المرأة إذا تعلق بالرجل كت أسبق منه إلى التصديق ، وكان مدامه إياها أسهل من خداعها إياه . »

« ومن نوايات المرأة الكبرى أنها قصبة السبق في حلبة التنافس بين الرجال ، فالظفر بها يرمى كل شعور يحيك بقلب الرجل ، سواء منه ما يتساوله بإدراكه ووعيه وما ليس يدركه ولا يعيه » .

« وقد اختلف أصحاب المذاهب الفلسفية في تحليل نوازح الحياة التي تفسر بها أعمال الناس وترد إليها ، فقال بعضهم أنها طلب القوة ، وقال غيرهم أنها طلب البناء ، وزعم هؤلاء هؤلاء أنها طلب اللذة ، وجاء آخرون في العصر الحاضر فغفلوا بالنوازح الجنسية وراء كل غريزة .. ونفذوا بها إلى كل سرداب من سراديب النفس الخفية ، وأيا كان موضع الصدق من هذه النوازح ، فالمرأة معها جميعا تطلق شعور القوة وشعور البناء وشعور اللذة ، وتنضم وتنسج الجنس إلى جذورها الكامنة في أعرق بواطن الحياة .. » .

« وما لظن بقصبة السبق التي تستطعم أن تستدفئ إليها من شواء وتنشأ من شواء ؟ إن السابقتين ليتساحرون على القصبة الفرساء ، وهي لا تحكم لهم بشيء ولا تفاضل بين يمين ويمين . والمرأة هي تلك الفصبة التي تحابي وتجاوى حرية ألا تبني في عزيمة المادين بنية من نوازح السباق .. » .
« تلك هي بعض عناصر الفسوانة الأنثوية التي تملكها المرأة من حيث تحرى ولا تدرى .. وكذلك تنبت الثمرة الثانية على هذه الشجرة .. » .

الفصل الرابع

الأخلاق الاجتماعية

تحتل حكمة القرآن الكريم في النص على قوامة الرجال من أحوال المجتمع ، كما تتجلى من أحوال الأسرة أو أحوال الصلة الزوجية بين الفكر والأنثى ، أي بين الرجل والمرأة في نوع الإنسان .

بالأخلاق في المجتمعات الانسانية عامة مصلحة دائمة ، وضرورة لا قوام لمجتمع بغيرها على صورة من صورها .. وهذه الضرورة لم يكن في مجتمعات الناس ما يكتفيها إن لم تكنها قوامة الرجال ، فإن الرجال هم مرجع كل عرف مصطلح عليه في الأخلاق . سواء منها أخلاق الذكور وأخلاق الاناث ، ولم يؤثر عن المرأة قط أنها كانت مرجعا أصيلا لخلق من الأخلاق لم تتلقه من الرجال ، ولم تتجه به اليهم ، ولا استثناء في ذلك للمفاتيح التي نمدها من أخص الصفات الأنثوية ، ومن أقربها إلى طبيعة المرأة ، وأبرزها في هذه الخاصة صفات الحياء والحنان والنظافة .

وكان من السائغ عقلا أن تنشأ المرأة خلائق العرف كله ، لأنها تتسلم النوع منذ نشأته في الأرحام . إلى أيام نموه بين الحبور والمهود ، وسوى حضانتها البتة إلى أيام المراهقة ، ثم تتسلمه فريضا بمعد أن تسلمته أبنا متدرجا في تكوينه إلى تمام هذا التكوين ، كما يتم في دور المراهقة لدور الشباب .

كان هذا هو السائغ عقلا ، لو كان في المرأة اعتماد مستقل لتكوين القيم الأخلاقية ، وإنشاء العرف والاصطلاح ، ولو في بواكيره الأولى .. إذ هي قادرة في دور الحضانة على بث البذور الخلقية في العادات والمبادئ ، مهما يكن من مسند الرجل عليها .

غير أن الواقع المتكرر في المجتمعات الانسانية كافة : أن المرأة تنظف عرقها من الرجل . حتى فيما يخصها من خلائق الحياء والحنان والنظافة كما تقدم ..

في إنما تستحق لأنها تتلقى خليفة الحياء من الطبيعة أو من املاء
الرحال عليها ..

وحياء المرأة الذي تلقاه من الطبيعة أنها تفضل من منافسة الرجل
بحوائفها الجنسية ، وتنتظر المفاتيح من جانبه ، وإن سبقته إلى الحب
والفرغبة . وشأنها في ذلك كشأن جميع الإنث في جميع أنواع الحيوان ،
فإنها تنتظر ولا تتقدم ، أو تتمرض ولا تهجم ، ويمهنا أن تفعل ذلك
ماتع من تركيب الوظيفة لا يصدر عن وازع أخلاقي ، ولا عن أدب من
آداب السلوك . إذ كان مانعا يتساوى فيه الحيوان العاقل وغير العقل ،
كما يتساوى فيه النوع الذي ينتقاد للفريضة وحدها ، والنوع الذي
يراض على سنة من سنن الحياة الاجتماعية .. فأبدا خلق تركيب الأنثى
للاستجابة ولم يخلق للإبتداء والارغام ، وسر هذا الخلق أن تزويد الأنثى
بوظيفة الابتداء والارغام عبث مضيع لغية النوع . متى شغلت بالحمل
والرضاع ، كما تشغل بهما حسب استعدادها في معظم الأوقات .

وهذا الحياء الطبيعي لا يحسب من القيم الخفية التي تريدها المرأة .
وتعلمها من نفسها وعلى غيرها ، ولكنه عمل من أعمال التكوين يصطبغ
بالمهنة الخلقية ، كلما وافقت آداب الاجتماع
وإنما يحسب من القيم الخفية ذلك الحياء الذي تعلمه الآداب ، ويتصل
بالارادة والاختيار ، لا فرق في ذلك بين الارادة الجامعة وإرادة الأفراد
المتفرقين ..

وهذا الحياء الذي تعلمه الآداب تدين به المرأة على قدر اتصاله بشعور
الرجل نحوها ونظراته إليها ، فإذا اجتمع النساء معا بعيدا عن أعين
الرجال . نسينه ولم يكثرن له ، ولم يبالين شيئا مما يباليه وهن بأعين
الرجل في المحضر والغيب

فالمرأة لا تتوارى عن المرأة في الحمام ، ولا يضيها أن تستر عضوا من
أعضائها ، إلا أن تستره مداواة لميب وخسوف من منافسة انطوائن والأتراك ،
ولم يمهده في الحرائر الخفريات أنهن في الأهم التي استحدثت الخصيان كن
يحبهن عن من الرجل لمن والاطلاء على أعضائهن وهن عاريات ، ويسوغ

لنساء أن يذهبن معا إلى ضروراتهن ، ولا يمسوغ ذلك في عرف الرجال ،
إلا من تكرههم عليه الطوارئ في غير المعيشة المعتادة

والمق من الحياء بالمرأة حناها المشهور ، ولا سيما احتان للأطفال من
أبنائها وغير أبنائها . وهذه صفة من صفات الفرائد ، توجد في إنث
الأحياء ، ولا تمتاز فيها نثى الإنسان إلا على قدر امتياز العاقل على غير
العاقل في كل ما يستوكان فيه ، فليس الحنان الطبيعي بمالح لتقدير حق
الرحمة في المرأة حين يتصل بإملاء الوجدان الأدبي وسلطان الضمير وإنما
يصلح لتقدير هذا الخلق فيها أن تقارن بين عطف الرجال وعطف النساء
على الأختال من أبناء الآخرين ، فربما شوهده الرجل وهو يحفظ على
أبناء زوجته من غيره كما يعطف على أبنائه ويسوئ بينهم في البر
والمعاملة ، ولو من قبيل التجل ورعاية الشعور ، وتسلط المرأة غير هذا
السلوك في معاملة أبناء الزوج من غيرها ، فلا ينجو هؤلاء الأبناء أحيانا
من التعذيب والشقى وتعمد الإذلال والإيذاء ، ولا يطمع الكثيرون منهم
في السلامة أو في التظاهر بالمساواة بينهم وبين إخوانهم في البيت : بل
يعدن كثير أن يقع التفضيل والإيثار عمدا وجبرا للامان في الإساءة
والانتقام من الأم المجهولة الغيبة ، وقد يكون في عدد الأموات . وهذا
كله كان حريا أن يتمكن بين الرجال والنساء ، حيث يتصل على الخصوص
بتكاليف الانفاق والحماية ، لأن الرجل هو الذي ينفق من ماله ويتكلف
من وقته وجهده ، ولعله حيث يرجع الأمر إلى خلة الأنانية ، أولى أن
يطمع في الامتياز بالمرأة لنفسه ، غير مشارك فيها ولا مستريح إلى
ما يذكره تلك المشاركة من قبل . وهو في الحق لا يبرأ من الأنانية
ولا يلد في هذه الخلة عن المرأة ، ولكن القارق بينهما أنها في الرجل
خلة يروضها وازع الأخلاق ، وهي في المرأة خلة تتحكم فيها الفريضة ،
ولا يقرى عليها وازع الذكر والضمير

أما النظافة فليست هي من خصائص الأنوثة إلا لاتصالها بالزينة ،
وحب النظافة في عين الجنس الآخر . ولكن عمل النظافة فيها أنها أصعب
على المرأة وأيسر على الرجل ، لأن المرأة تتكلف في سبيل النظافة ما ليس

من الضرورات المكلفة عند الرجال ، لما يعرض لها في وظائف العمل ، وعادات الجسم المتكررة ، ولغلاط الولادة ، ولوازم الحضانة وما إليها ، فلو لم تكن النظافة « قيمة خلقية » مفروضة عليها بإشراك الرجل على حياتها العامة وحياتها الخاصة ، لكان استقلالها بنفسها وشيكا أن يضمها موضع الإهمال والاستئثار . ويرجع إلى هذه الحجة في المرأة أنها أصبر من الرجل على التعريض ، لأنها أصبر على الحضانة ، وأصبر على اخلاط الجسد ، كما يرجع إليها أن إحسانها ينطق على الصابين مثلك في طبيعت لإحساس الرجال

وليس في أخلاق المرأة المعمدة خلق أخص بها والصق بانوثتها من هذه الثلاث الثلاث : وهي الحياة واحسان والنظافة ، وممولها فيهما - كما رأينا - على وحى الطبع أو وحى الرجل - وأخرى أن يكون ذلك حيدنها في جملة الصفات التي يشترك فيها الجنان مع اختلاف مظهرها منها ، ولو كانت من الصفات التي تولاهها الرجال منذ التمدن ، ويتولونها إلى اليوم ، كشجاعة القتال في ميادين الحروب ، فقد يوجد من النساء من هن مثلك في الشجاعة ، ويوجد في الرجال من هم مثلك في الجبن ، ولا ينفي ذلك أصل القوامة في نشأة الأخلاق وتعميمها ، فإذا نشأ الخلق وعم في العرف ، لم يعتنق أن يتفلق به آحاد الجنسين على تفاوت في نصيب الرجال والنساء

ومع له مغزاه في تقسيم الأخلاق بين الجنسين أن أساطير الخيال وودائع التاريخ تتفقان بالبداية والمشاهدة على هذا التقسيم . فقد جاء في أساطير اليونان القدماء خبر جيل من الأمم ينزل فيه النساء ، ويتدربن على القتال من طفولتهن ، ولا يقبلن بينهن أزواجا يعيشون معهن ، بل يأسرن الأرواح ثم ينفصلن عنهم ، ويستحصن البنات من الذرية ، ويقطن البنين أو يرشطنهم إلى آبائهم المسروكين . واسم هذا الجيل (الفراق) جيل الأمزونات ومعناها «غير أذواء» ، لأن الأمازونات من أصل إغريقي هو الكلمة اليونانية Amazones ، والحكمة تقول إن هذا الجيل من النساء حرق نسبه أو حرق

النسب الأيمن للتمكن من تثبيت الفوس في موضعه . وقوى ذلك - بغزاه من بدامة الخيال - أن المرأة لا تتمتع بهذه الصلة وحى باقية على طبيعتها ، ولكنها تخرج من هذه الطبيعة لكي تتشبه بالرجال وتخالف أطوار النساء ..

وبغير حجة إلى متابعة النتائج التي تؤول إليها الآراء في المستقبل ، نهزم بالمصواب فيما نعلمه من دلالة الطبع ودلالة العقل ، فنلهم مصواب الحكمة القوانسية التي أثبتت للرجل حق القوامة على المرأة في الأسرة ، وفي الحياة الاجتماعية ، فما كان للمجتمع أن يصطح على عرفة متبع فيه بغير هذه القوامة ، وهي دستور الأخلاق والآداب التي لا غنى عنها ولا طاقة للمرأة بولايتها ، وإن تسلمت مقاليد الحضانة منذ تكوين الجنين

وقد عالجت مسألة الأخلاق الأنثوية في فصول متعددة من كتبنا السابقة ، الحقنا بهذا العمل كما فيها من إضاحات وشواهد متممة أو موافقة لشرح الكلام من قضية المرأة في القرآن الكريم ، ومنها فصل بعنوان أخلاق المرأة من كتاب « هذه الشجرة » نقبس منه ما يلي :

« هذا المقياس بعينه هو المقياس الذي يرجع إليه في اعتدقة بين أخلاق النساء : كلما هو فردى روحى ، أو اختياري إرادى ، فهو أقرب إلى خلق الرجل . وكل ما هو نوعى جسمدى أو كلى إجبارى ، فهو أقرب إلى خلق المرأة ، فنداره على وحى الغريزة أولا ثم على وحى الفهم والضمير

« ولأخلاق التي يسمو بها الإنسان إلى مرتبة التبعية والصاب أو مستوجب الأدب والشرعية والدين ، هي كما لا يخفى أخلاق تكليف وإرادة وليست أخلاق إجبار وتسخير

« ومن هنا صح أن يقال إن المرأة كائن طبيعي وليست بالسكان الأخلاقي ، على ذلك المعنى الذي يعتار به خلق الإنسان ولا يشترك فيه مع سائر الأحياء ..

« ملك الأخلاق الأول عند المرأة هو الاحتجاز الجنسي الذي المعنا إليه فيما تقدم ، وهو من الغريزة التي يشاوى فيها إناث الحيوان ، وليس من الإرادة التي يتميز بها نوع الإنسان بجنسية

« فالمرأة تستعصم بالاحتجاز الجنسي ، لأن الطبيعة قد جعلتها جائزة
للسابق المفضل من الذكور ، فهي تنتظر حتى يسبقهم إليها من يستحقها
لتبنيه تلبية يتساوى فيها الاكراه والاختيار
« كذلك تصنع إناث الدجاج وهي تنتظر ختام المعركة بين الديكة أو تنتظر
مشيئتها بغير حراع »

« وكذلك تصنع الهرة وهي تتعرض للهر وتعدو أمامه ليلحق بها ،
وتصنع الصفورة وهي تنبر من فرع إلى فرع ليذكرها العصفور السريع
وتصنع الكلبة والفرس والآنثان ، وهي مضطرة إلى الاحتجاز لأنه يحكم
القاهر الذي لمحضته عليها وظلمة الأعضاء
« والبون بعيد جدا بين هذا الاحتجاز الجنسي وبين فضيلة الحياة التي
تتمد من مسائل الأخلاق الإنسانية ..

« فالحياء مفاضلة بين ما يحسن وما لا يحسن ، وبين ما يليق وما لا يليق ،
وما هو أعلى وما هو أدنى

« والاحتجاز الجنسي غريزة غامة بين الإناث ترجع إلى القهر والاجبار ،
كلثما ما كان التناوت بينها في درجة اقهر والاجبار .

« ومتى بلغ هذا الاحتجاز الجنسي مبلغه الذي قصحت إليه الطبيعة ،
فقد بلغت الأخلاق الأنثوية غايتها . ولم يبق منها ما يلتبس بالحياة في صورته
ولا في معناه

« ومن ضلال اللطم أن يخفى على البال أن الحياء صفة أنثوية ، وأن
النساء أشد استحياء من الرجال . فالواقع - كما لاحظ شوينهور - أن
المرأة لا تعرف الحياء بمزول عن تلك الغريزة المامة ، وأن الرجال يستحون
حيث لا يستحي النساء ، فيسترون في الحفائات المامة ، ولا تستتر المرأة
مع المرأة إلا لتبجس جسدى تراربه



« ولم يكن عمر بن أبي ربيعة مبالغا حين قال إن الوجوه يزورها الحسن
أن تتكلم - بل هو لو شاء لقسم أن الأجسام ما قال عن الوجوه (١) فلا تستر
الأنثى الفطرية شيئا يمكنها أن تبديه ، إذا كان عرضه مجلبة للنظر

(١) بل قد قلنا إن قال عن هذا : وهو ما سألت جاراتها وعمرت ذلك يوم تنرد

والاستحسان .. ومن شهد الحفائات المامة على مؤاطىء البحر رأى كيف
تتملك الأكسية ذات الرفارف المسبلة ، ليبدو للأنظار ما استتر من محاسن
الأجسام ..

« فالخلق الذي تتخطى به المرأة بداعة هو خلق الغريزة الذي يوشك
أن يشمل إناث الحيوان

« وكل خلق « إرادى » تتخفى به بعد ذلك فهو غريضة عليها من
الرجل ، تجاربهم فيه على دين المحاكاة والمحاوة ، سواء فهمته أو جهلت
كتمه ومرماه .. ولهذا يكثر في النساء من يتفككن بالمعرف القديم لأن
قوام الغرف القديم عادات ومصطلحات هي أقرب إلى الغريزة الأكلية
من مسائل لنهم والإرادة ، ويندر بينهما جدا من تتحدى المعرفة بفضيلة
واحدة من مسائل الاختيار

« جرى حديث متقل في مجلس يضم رهطا من النوجل والنساء على
قط شائع من التعليم والمعرف والآداب الخلقية ، فانسحق الحديث إلى
سيرة رجل يتجاوز الخصمين ذاع عنه أنه يستدرج الفتيات الغريرات إلى
داره فيلهو بهن ويظهر معهن في المحافل العامة ، ويدفعهن إلى مهرات
انحبث والمجون .. فكان النساء أقل من حضر المجلس اشمئزازا من سيرة
ذلك الخليع . كأنهن لا يرين نقصا في رجل من الرجال بعد أن تكمل له
تلك الفحولة الحيوانية ، أو كأنهن لا يصدمن أن الفتيات النفريرات يستعن
في شراكه مخدوعات مغلوبات على مشيئتهن ولكنهن راضيات بهرورات بهما
أتيح لهن من فرص المتعة والابتهاج

« وكل ما بدا عليهن بعد ذلك من الاشمئزاز فقد سرى إليهن مستحاربا
ممن كن بالمجلس من الرجال . فقد كانوا في هذا المجتمع الخاص كما
كانوا في المجتمع العام كله « مصدر السلطات على حد قولهم » في لغة
احسانير ..

« ومتى سقط سلطان الرجال في الأمة سقط معه سلطان الأخلاق سواء
منها أخلاق العرف أو أخلاق الإرادة ..

« فالأمام المسزومة يشهد فيها طوائف من النساء يجهرن بمضدنة

الجنود الفاتحين ، ولا يكرهون أنهم قاتلو الإغصوة والأزواج والآباء ، لأن الخضوع لغلبة المصطفية بطبيعة الأئمة الفطرية أو الحيوانية من جميع هذه الأوامر والآداب ..

« والعبرة التي تستفاد من هذه الحقيقة أن النساء يولكن إلى الفطرة في أخلاق الثرائر والمادات ، ولكن لا يمح أن يتركن في الأخلاق الأخرى - أخلاق الإرادة والضمير - بغير إبطاء شديد ، بل إكراه يتجاوز حدود الإحصاء.

« والغريزة القاهرة تملأ محاسن المرأة كما تملأ نقائصها ، فتمتد لها العذر بين يدي الطبيعة ، وإن لم تمتد لها بين يدي القانون والأخلاق ..

« بالتضحية هي أسمى فضائل الإنسان

« وهي مفيدة لا يتقدم عليها المرء كل يوم ، ولا يتقدم عليها بغير دافع شديد من وحى الفطرة أو من وحى الضمير.

« ولكنها من وحى الفطرة أعم وأنفذ من وحى الضمير ، لأن سلطان اللحم والدم صيق للقرار ل بواعث النفوس

« ومن ثم كانت المرأة أقرب من الرجل إلى التصحية في وظائفها النوعية ، لأنها تستمد تضحياتها من غرائز الأمومة ، وتموت في سبيل الذرية ، كما تموت بعض إناث الحيوان . ولا تسهل التضحية على الرجل هذه السهولة إلا إذا ارتقى فيه وحى الضمير إلى مرتبة الدوافع الفطرية المودعة منذ الأزل في غرائز الأحياء ، وتلك مرتبة يميز بلوغها على أبناء آدم فلا تزال معدودة فيهم من فضائل الأنبياء وأشباه الأنبياء ، أو كما قال ابن الرومي :

وعزير بلوغ هاتيك جدا تلك عليا مراتب الأنبياء

« وإنما يقدم الرجل على التضحية في جملة أحواله العامة بغريزة أخرى مفروسة في طبيعة انشوع ولكنها أحدث وأقرب إلى الإرادة : وهي غريزة التقطيع التي نشأت مع الخلائق الاجتماعية ، ولم تنشأ بداءة مع

انولادة كما نشأت الغرائز الأنشوية في جميع إناث الأحياء . فإذا تصدى الرجل للقتال في الجيش أو الكتبية ، تمرك بإرادة القطيع كله وتطلب بها على الخوف وحس السلامة . ولكنه قد ينلرد بالتضحية التي يدفعه إليها وحى الضمير ، فيملأ على فضائل الأنواع والجماعات ، ويمرغ بروحه صدا في طراز رفيع من الفضائل : هو فضائل الأفراد الأفاضل

والغرائز المختلطة التي تملأ لنا محاسن المرأة تملأ لنا نقائصها التي تملأ عليها من بعض جهاتها . وقد لخصها المتنبي ولخص كل ما قبل في منهاها حيث قال :

« فمن عهدا إلا يدوم لها عهد »

« لمي تتلب وتراوغ وترائي وتكذب وتعزى وتميل مع الهوى وتسى في لحظة واحدة عشرة السنين الطوال
« وهي موقفة إلى ذلك بالفطرة الحنسية التي خلقت فيها قبل نشأة الآداب الاجتماعية والآداب الدينية بالوف السنين . فقد أغرمتها الفطرة الجنسية باليل إلى الأقدار والأكمل من الرجال لتنجب للعالم أحسن الأبناء من أحسن الآباء

« فلم يكن مما يوافق هذه الفطرة في المصور السحيفة أن تحفظ العهد لرجل واحد ومن حولها رجال كثيرون يتقاتلون عليها ، وتد يلب أحدهم رجاء الذي تحفظ له العهد أو يطلبها بحفظه

« وكانت الحرب في بداءة الحياة الإنسانية هي مقياس القدرة والرجحان بين الرجال ، في قبيلتهم أو في جميع القبائل المحيطة بها ، فكان من شأن المرأة أن تسلم لظافر يمد ظافر ، وشجاع بحد شجاع ، كلما دارت رحى الحرب بين غالب ومطلوب ، وبين الشجاع القوي ومن هو أضع منه وأقوى

« ثم أصبح المال مقياس القدرة والرجحان بين الرجال . وكان مقياسا صحيحا في المصور الخابرة ، وفل كذلك ألوما من السنين ، لأنهم كانوا يكسبون المال غنية في حومة الحرب ، أو ربحا من أرباح التجارة التي تحم أمحابها

في مجاهد الأرض ، وتهدفهم لأخطار القتل والاستلاب ، وتلجئهم إلى الحيلة تارة وإلى الحول تارات ، وتشهد لهم بمقاييس القدرة والرجحان عن جدارة واضحة تغنى المرأة عن التفكير ، وهي لا تمعد كثيرا إلى التفكير قبل الاختيار .



قلنا في الفصل الذي علقناه على رأى المعرى في المرأة من كتابنا المطلعات : « والذي نقوله في جملة واحدة أن المرأة ولية مادية : ولية للحياة لا لهذا الرجل أو لذاك ، وصداقة في الحب لا في إرضاء أهواء من تحب ، ولو أنعمنا النظر لعرفنا أن المرأة تخون نفسها كما تخون الرجال في سبيل الأمانة للحياة ، وتكذب على نفسها كما تكذب على محبيها في ميانة عهد الحب ، فهي ولية بانفطرة وضيت أم لم ترض ، وهي صادقة بالالهام حيث أرادت وحيث لا تريد . »

إلى أن قلنا : « تحب المرأة الشباب ومن ذا الذي لا يحب الشباب ؟ إن الشباب ذمة الخلود وروح من روح الله . تصور الأقدمون الآلهة فلم يفرقوا بينهم وبين الشباب ، وأسفوا عليهم كساء سرمديا من نسجه ، وبهاء متجددا من صنمه ، شمسورا منهم بأن الشباب سعة الحياة الفائدة ، وروح المعاني الآتية وترجيحها لخير الشباب على شره ولحاضته على عيوبه . »



« ثم تحب المرأة المال ومن ذا الذي يكره المال ؟ غير أنه قد نرى للمرأة مسنا غير سائر الأسباب التي تغرى بحب المال وإعظام أصحابه . نرى أن كسب المال كان ولا يزال أسهل مبار لاختيار قوة الرجل وحياته ، وأدعى الظواهر إلى اجتذاب القلوب والأنظار واجتلاب الإعجاب والاكبار . فقد كان أغنى الرجال في النرون الأولى أقدرهم على الأسفلاب ، وأجرامهم على الثارات ، وأحماهم أنسا ، وأعزهم جارا . وكان الغنى قرين الشجاعة والقوة واتحمية ، وغروا على شماتة الرجولة المحببة إلى النساء ، أو التي يجب أن تكون محببة اليهن . ثم تقدم الزمان فكان أغنى الرجال أصبرهم على احتمال المشاق وتجنب الأخطار والتعرض بأهوال السفر وطول الاغتراب وأقندرهم على ضبط النفس وحسن التدبير . فكان الغنى في هذا العصر قرين

الشجاعة أيضا وقوة الارادة وعلو الهمة وصعوبة المراس . ثم تقدم الزمان فصار أغنى الرجال أبعدهم نظرا وأوسعهم حيلة ، وأكيسهم خلقا ، وأملهم على المسابرة وأجلدهم على مباشرة الحياة ومطالة اللباس ، فكان الغنى في هذا العصر قرين الثبات والنشاط ومثانة الخلق وجودة النظر في الأمور .

« كان هذا كله في العصور الأولى قبل تشعب أنحياة الاجتماعية ، وتمدد الملكات والصفات التي تشكل الرجحان والتقدم للرجال

« ثم تعددت هذه الملكات والصفات مقام في طبيعة المرأة « برج بابل » مخيف من اختلاط الأصوات والدعوات

كان رجحان الرجل بسيط المظهر ، وكانت فطرة المرأة البسيطة قادرة على تمييزه بغير إعانت للفكر ولا إلماسة للروية .

ثم تشعبت الملكات والصفات ، ووجد في العالم رجال متازون بأكبر المزايا ، وليس للمرأة من فطرتها البسيطة معين على تقدير مزاياهم وعرفان أقدارهم والترجيح بينهم وبين من دولهم من أصحاب المزايا الفطرية التي تتكشف للنظرة الأولى ولا تحتاج إلى انعام نظر أو موازنة بين أنواع وأشكال : رجل الحرب الذي يظهر بالقوة والقدرة ، ورجل المال الذي يكسب بالقوة والخدمة ، وكلاهما مفهوم واضح مكتشف على ظواهر الإنباه .

ثم انفصلت الحرب عن الشجاعة في بعض المواقف ، وانفصل المال عن القدرة الراجحة في كثير من المواقف . فأغنى السلاح والكتوة ما لا تغنيه الشجاعة ، وكسب المال بالأسلاف والخدمة والخدمة الشهوات . لهذا هو برج بابل الذي لا تدرى المرأة فيه من تسمع ومن تجيب ، والذي تحار فيه قبل التمييز والتفصيل ، وقد كانت قبل ذلك لا تحار في تمييز أو تفصيل .

وراد برج بابل طبقة على طبقاته الكثيرة أن الآداب الاجتماعية وآداب الأسرة ظهرت بين الناس ، وقرضت على المرأة أدبا جديدا غير الأدب القديم ، ادبا يطالبها بالوفاء والأمانة ومغالبة الميول إذا تناضل من حولها الرجال ، نزاد في الحرية وانتبيل ولم يخلق بإزائه في فطرة المرأة معين على التمييز والإعتداه ، إلا ما تقتنيه بالتعليم والتعقن والإيعاء وهو ضيق محدود لا يقوم لإيعاء لفطرة القديم إذا استجر النزاع واضطربت الأهواء

فانقسم النساء أقساماً شتى في الأخلاق الفطرية والأخلاق الاجتماعية :
تقسم مع الفطرة القديمة وقسم مع الأدب الجديد . بل أصبحت كل امرأة مجالاً
لعدد هذه الأقسام تميل مع هذا أو ذاك كلما مالت به دواعيه

فلنحذر إذ نقول إن المرأة تطيع الغرائز الجنسية في التقلب والمراوغة وخيانة
الزنا ، لا نقول ذلك لنعذرهما كل العذر ، أو لنسقط عنهما واجب التقلب على
هذه الميول التي تغيرت وجهاتها مع الزمن ، ولا نزال عرضة لكثير من التغير ،
فإن الأخلاق لم تجعل لابقاء الفطرة على عيوبها وإنما جعلت لتعذيب تلك
العيوب ورياضتها وتشد أزر النفس بالمثل الأدبية التي تعينها على عيوبها .
ولكننا نقول ما نقول لنذكر إبدأ أن فهم الغرائز الجنسية ضروري لفهم الأخلاق
التي تتصل بها ، فلا فائدة من البحث في رياضتها بالأدب الاجتماعي ، قبل
البحث فيما يقبلها من أصول الفطرة التي نعر جميع الأحياء ، وليس عمومها
بين جميع الأحياء بمانع من اصلاحها بالرياضة والتتويع . بل هو الذي يسرع
تلك الإصلاح ويوجب ويشرح بفلاحة ، لأن الإنسان قد علا فوق سائر الأحياء ،
لنمن الواجب إذن - ومن المستطاع أيضاً - أن يخلو فوقيها بالأدب والأخلاق
ومن مناقشات العصور المتأخرة أن ينجم نيتها طائفة من الدعاة وأصحاب
الآراء يستخفون بالاحتجاز الجنسي الذي كان عمام المرأة من جماع الأهواء
زمنياً طويلاً ، ويستشفون معه بما عداه من الحواجز الجنسية المفروسة
في طباع الأحياء ، لأنها في رأيهم بقية لا ضرورة لها من بيئات الميثة
الحيوانية الأولى

نعندهم مثلاً أن حرية المرأة في العصر الحديث تتيح لها ما حرم عليها
في العصور القديمة ، فلا يصحها أن تبدأ القزل والرجل وتلاحقه لتستولي
عليه . كأنما كان تركيب الجسم الأصل في الأنوثة والذكورة مسألة من مسائل
الحيات التي يذهب بها نظام ويأتي نظام ويبرهما قانون ، ويتنفسا قانون . .
وعندهم أن الحيوانات لم تقتصر على موسم واحد في التنازل إلا لأنها
تسبح من الطعام في هذا الموسم ، فتتملى أجسادها بفيض من الثروة
الحيوية يدعوها إلى طلب الثرية

وليس أجهل بأسرار الحياة - ومن الجنس أكبر أسرار الحياة - ممن

يقنع في تفسيرها وردها إلى أصولها بمثل هذا التعليل القريب . . فإن هذا
التعليل القريب لا يكتفى على الأصل لتفسير الظاهرة التي أشار إليها أولئك
لدعاة . إذ إن الثمرات النباتية تتوالد في الموسم بعينه ، وهي الغذاء
الذي تعتمد عليه أكلاف الشب من الصوان ، ومتى زادت قوة التوالد
في النبات تأخرى أن تزيد قوة التوالد في الأحياء لميز ذلك السبب الذي
ذكره وعلوه بزيادة الثمرات

ومن الصوان ما يعتمد على اللخوم دون الشب ويأكل منها طوال العام ،
ومنها الأسماك التي لا مواسم عده للنبات وهي مع هذا تعرف لمنا مواسم
للتناسل ، وتخرج إلى الأنهار القصية قبل الأوان الملائم للقاح بين جرائم
الذكورة والأنوثة

وقد تختف الأوباد والدواجن في موسم التناسل ولكنها على التعميم
لا تقارب الأنثى بعد حملها ، ولا تعبت بفرصة النوح للذة الأفراد ، فالسر
اعتق مما يظنون بكثير

وحواجز الجنس ودوافعه لا تفسر كلها بمثل ذلك التعليل البزيل
ومما لا شك فيه أن الأخلاق الجنسية كسائر الأخلاق ، قومها ضبط
النفس وهو لا يوافق الذهل مع الهوى حينما تعرض المرأة للاستهواء ، ولا بد
من ضبط النفس ، والقدر على الامتناع لتحقيق كل خلق كريم يصح للأفراد
لو للأقوام أو للأنواع . .

والإنسان أحوج إلى الحواجز الجنسية من الحيوان ، وليس بأغنى منه
عن تلك الحواجز تتدماً مع الحرية كما يفيل إلى أولئك الثائرة اسطحيين .

فالحيوان يتشابه ويتمثل ويصحب التفريق بين أفراد في الصفات المشتركة
في سلالة النوع كله . فلا حير على النوع أن يتلاقى أي ذكر بأي أنثى أو ينتجا
أطفالهما من الذكور والإناث

لكن الأنواع كلما ارتقت تعددت الصفات التي يكمل بها الفرد ذكراً
كان أو أنثى . وبينغ تعدد الصفات أقصاه في النوع الإنساني ، سواء بين
لذكور أو بين الإناث ، حتى ليكاد الفرق بين رجل ورجل ، والفرق بين امرأة
وأمرأة يلحق بالفرق بين نقيضين أو مفاوئين من نوعين مختلفين

فليس كل رجل بديلا من كل رجل ، وليست كل امرأة بديلا من كل امرأة .
ويجب على الرجل إذن أن يتمتع حتى تتاح له المرأة التي تلائمها ، وعلى المرأة
أن تمتع حتى يتاح لها الرجل الذي يلائمها
ويجب أن يتعاق الأمر « بالشفعية » الميزة لا بمجرد امرأة كثنة
ما كانت أو بمجرد رجل كائن ما كان ، كما يفنى كل فرد عن مثيله في الأنواع
الوضعية بين الأحياء .

« وفي هذه الحالة لا ينتفع النوع بكل اتصال تتحقق به المتعة الجنسية ،
بل ينتفعه الاتصال الذي تتم به الشخصيات وتتوافر فيه أتم صفات الرجال
وأتم صفات النساء .

« ثم تنشأ الآداب الاجتماعية وحقوق الأسرة وأمانة النسل ، فإذا هي
قد أزمّت الرجال والنساء آدابا من حقها أن تطاع وأن يعصب لها أوفى
صلب .»

« نعم إن هذه الآداب صناعية أو مبتدعة من احتكام البيئة التي خلقها
الناس . ولكنّها - كجميع الآداب والفروض - تستند إلى أساس فطري
عريق في الطبيعة ، وهو ضبط النفس ، وقوة لبنية على مقاومة النوازع
والأهواء .»

ونسب لذلك مثلا منبرا من المحرمات التي جاءت بها «آداب ادينية
أو انعرفية بعد ظهورها في المجتمعات الإنسانية فإن تحريم القمار أو الخمر
أو السرقة لم يعرف في آداب الناس إلا بعد ظهور هذه الآفات ، ولكن
ضبط النفس الذي ينطبع به الامتناع عنها ، هو خلقة طبيعية لم تنشأ
مع لعرف أو الاصطلاح . فلا يزال الفرق بين إنسان يستطيع أن يتمتع عنها ،
وإنسان لا يستطيع الامتناع ، فرقا في صميم التكوين الذي لا يثبته العرف ،
ولا يقب إلى الأوضاع الصناعية

وكذلك الحواجز الجنسية التي يفرضها المجتمع ، أو توجيهها مصلحة
الأسرة ، هي حواجز لازمة ، لا يقدر في أصلاتها أنها حدثت بعد حدوث
الخاصة إليها ، لأن القسوة عليها فضيلة من فضائل التكوين الأمثل

« والرجل الذي يقدر عليها هو رجل ممتاز في خلقته الطبيعية كالمرأة
التي تقدر عليها . وكلاهما زوج أصلح من غيره للبقاء وانجاب الأبناء .
« فأسخف السخف أن يظن بالحضارة المدنية أنها رخمة تبيع التهاوت
على المتعة ونسيان الحواجز الجنسية .» لأن انتهافت بقص في الخلقة قبل
أن يكون نقصا في الآداب الاجتماعية وهذا النقص ميب وغيره المقبى ،
وإن لم تحرمه الآداب .»

« وسيحول التبدل والتعديل في العرف والتشريع والشماثل المحبوبة بين
الناس كلما تطولت الأجيال . وسبقول كل ذي رأى قوله الذي يجوز فيه
الجدال . ويبقى حكم واحد لا تبديل له ، وقول واحد لا يجوز الجدل
فيه ، وهو أن الاحتجاز فوام أخلاق الأنوثة ، وإن المرأة أنقى تنساء هي حيوان
ناقص في تكوينه ، وليس تسارى القول فيها إنها فرد مقصر في حقوق
المجتمع والأسرة . وإن مساك الأخلاق جميعا - ما أوجبته النظرة وما أوجبه
المجتمع - هو ضبط النفس ، والترفع عن مطاوعة كل عارضة من عوارض
الأهواء .»

« وقد سبقت في هذا الكتاب « المرأة في القرآن الكريم » نبذة عن
التناقض بين الرأفة الطبيعية والمرأة الاجتماعية ، وهو بحث له استطراد يناسبه
في الكلام على تناقض المرأة من كتاب « هذه الشجرة » ختمناه بما يلي :

« هي أبدا بين نقيضين في أمومتها وفي حبها ، وذلك هو التناقض الذي
لا حيلة لها فيه ، ولا ينجس الرجال منها إلا كما ينجسها هي على غير
ما تنتظر ، وعلى غير ما يتبع لها في تدبير

« فمن الخطأ أن يرد على الخاطر أن التناقض من دهاء المرأة وتدبيرها ،
أو من ختلها وخداعها ، فهي مخدوعة به قبل أن تخدع سواها ، وهي في قبضة
فريسة لا تملك ما تريد

« ولا بد من التناقض في طبع الأنثى ، لأنها شخصية حية خاضعة
للمؤثرات التي تتدو بها من عدة جهات ، وهي كما أسلفنا في الفصل السابق
مستجيبة للأثر الحاضر ، وقد تبدلها الآثار الحاضرة من كل صوب ، لا من
صوب واحد

والمرأة من جهة ثانية عضو في بيئة اجتماعية هي الأمة أو المدينة أو القبيلة ، فهي هنا زوجة أو بنت أو أخت أو صاحبة عمل تجمعها بتلك البيئة الاجتماعية صلة العرف أو الشريعة

« والمرأة من جهة غير هذه وتلك أنثى ، لها تركيب حيوى يربطها بمخلوق آخر لا يتم وجودها بغيره

« والمرأة من جهة أخرى أم تحب أبناءها بالغريزة والألفة وتصبر في سبيلهم على مشقات وآلام يؤدها الصبر عليها في غير هذه السبيل

« وهي بهذا هذا كله كائن حى من حيث هو وليدة الحياة في جنبها ، أيا كان النوع الذى تنتمى إليه ، والأمة التى تعيش بينهما والعلاقة التى تجمعها بالزوج أو العاشق أو لأهل أو البنين .

وقد تختلف عليها هذه الوجاهات جميعا فلا مفر لها من التناقض معها . لأن منامد الفرد المستقل ، والأنثى المفتونة والأم التى تنسى نفسها في ضائعا ، والكائن الاجتماعى الذى يرمى مطالب العرف والشريعة ، أو الكائن الحى الذى تهزه الحياة بهذه النوازع كما تهزه بدعائها - كل أولئك يختلف ويتناقض لا محالة ، ولا يتأتى التوفيق بينه إلا في الضرورة العارضة ..

« فما هنا مثلا فرد يريد بفطرته الفردية أن يستقل عن جميع الأفراد الآخرين ، سواء كانوا من الآباء أو الأمهات أو الأزواج فلا يلبث أن يستقر فيه هذا الشعور الطبيعي ، حتى يذاع فيه شعور الأنثى التى تريد أن تلصق إلى رجل تهواه ، وقد يغازعها شعوران بل أكثر من شعورين ، إذا تعددت الصفات التى تستهويها من الرجال وتلفت بينهم على نحو يفسل الإرادة ويشتت الأهراء

« ولا تلبث أن تنسى استقلالها الفردى ، وتطاول نزعتهما الأنثوية ، حتى يبرز لها المجتمع بحكم يخالف حكما في الاختيار والترجيح ، فيتودها إلى الجاه والمال وهو تقصاد إلى الفتوة والجمال ، أو يلزمها الوفاء للزوج وهي تنظر إلى رجل آخر ، نظرة الأنثى التى سبقت بفطرتها قوانين الأمم وقواعد الآداب ، ولا تلبث أن تحتال على هذه البواعث أو هذه التوساس حتى يلبسها حشو الأمومة ليربطها بمكن لا ترد البقاء فيه ، أو يذبح

الكائن الحى في نفسها نهضة لا تطيع باعشا غير بواعث الحياة ، بمنزل من نزوة الأنثى ودانون المجتمع وغرائز الأمهات

« فلا عجب في هذا التناقض ولا مبالغة فيه للمعقول ، ثم يضاف إليه تناقض آخر يرجع إلى تعدد الدواعى في كل صفة من الصفات التى أشرنا إليها ..

« ونكتفى بصفة واحدة على سبيل التمثيل ، لأن شرح الصفات جميعها في تعددها وتباينها من وراء الحصر والاحصاء

« فالمرأة في صفة الأنوثة - وهي تنضوى إلى الذكورة - تحب الرجل الكريم ، لأنه ينمىها بالنعمة ، ويريحها من شدائد العيش ، ويخصها بالزينة التى تزهيها وترضى كبريائها بين نظيراتها ، فضلا عما في الكرم من معنى العظمة والاقتدار

« ولكنك قد ترى هذه المرأة بعينها تتلق ببخيل لا ينفق ماله على زينة أو مناع . فما هي مناقضة لطبيعتها في هذا الانحراف العجيب ؟ ..

كلا بل هي لا تناقض طبيعة الكبرياء نفسها التى ترضيها على كرم الكريم لأن المرأة يجرح كبريائها أن ترى رجلا يستكثر المال في سبيل مرضاتها ، ومنى جرحت المرأة في كبريائها أقبلت باهتمامها وحيلتها رغوايتها من حيث أصابها ذلك الجرح المثير وليس أقرب من تحول الاهتمام إلى التعلق في طبائع النساء

« فالنزعة الواحدة قد تكون سبيلا إلى التقيض في ظاهر الأعمال ، ولكنهما تقيضان لا يلبسان أن يتلقا ويتوحدا عند المنبع الأصل متى عرفنا كيف تنتهى الردة إليه ..

« وكما ذكرت نقائص المرأة وجب ألا تنسى مصدرا آخر للتناقض في أخلاق النساء يفسر لنا كثيرا من نقائصهن ، حينما توقفا شيئا من المرأة وأسفرت التجربة عن سواء

« ذلك المصدر هو درجات الأنوثة وأطوارها بين الظهور والضمور ..

« فالأنوثة صلات كثيرة لا تجتمع في كل امرأة ولا تتوزع على نحو واحد في جميع النساء

« فليست كل امرأة أش من سرع رأسها إلى الخمس قدمها ، أو أنثى هنة في المائة كما يقول الأوروبيون ، بل ربما كانت فيها فوازع الأنوثة ونوازع غيرها إلى الذكورة ، وربما كانت أنوثتها رعبا بقوة الرجل الذي يتلهمها فلا تتشابه مع جميع الرجال . وربما كانت في بعض عوارضها الشهرية وما شابهها من عوارض الحمل والولادة أقرب إلى الأنوثة الغالبة ، أو أقرب إلى الذكورة الغالبة . وقد كانوا فيما مضى يصبون هذا التراوح بين الذكورة والأنوثة ضربا من كلام المجاز ، فأصبح اليوم حقيقة علمية من حقائق الخلايا ، ومفلا مدروسا من فصول علم الأجنة ووظائف الأعضاء .. »

« وليس التناقض لهذا السبب مقصورا على النساء دون الرجال ، فإن الرجل أيضا يصدق عليه ما يصدق على المرأة من تقلبات درجات الرجولة ، إذ ليس كل رجل ذكرا من سرع رأسه إلى الخمس قدمه ، أو ذكرا مائة في المائة كما يقال في اصطلاح الأوروبيين ، ولكن التناقض لهذا السبب يبدو في المرأة الحرة وأكد ، لامتزاجه بأسباب التناقض الأخرى ومحاولة الرجل أن يدهمها على استقامة المنطق كدأبه في تفهم جميع الأمور »

« ولا ريب أن « الشخصية الإنسانية » في حال الذكورة والأنوثة عرضة لتكثير من التناقض أحيحة لمقول : عقول الرجال وعقول النساء »
« وكما يقول أنساء من تناقض الرجال ولا يخطئن المثل ؟ كم يقن إن الرجل « كالبهر المبالغ » لا يصرف له صفاء من هياج ؟ وكما يقن إن فلانا كشر أمير لا تعرف حتى تهب فيه الأعاصير ؟ وكما تقول إحداهن للأخرى : حبيبك في ليك مقرب في ذلك ؟ وكما لمن من أمثال هذه الأمثال مما لا يحفل به الرجال »

« إذن لا يمتن بمقاربا الرجل من طريق النهم كما يمتن بمقاربته من طريق التآثر ، ولو حاولن فهمه كما يحاولن التأثير فيه ، لخرجن به لغزا من الغماز وأعصوبة من أعجيب البهار في قديم الأمصار « فالشخصية » كلمة واحدة في اللغة ، ولكننا نخطئ أبعد الخطأ إذا تصورناها شيئا واحدا لأنها تطوى تحت عنوان واحد . إذ هي أشياء لا تحصى من

الغرائز والمدارك والأحاسيس وعلاقات المجاورة بينهما وبين الملم الذي تعيش فيه ، وهي بهذا الخليط الواسع في حركة دائمة لا تستقر على وجهة واحدة برهة من الزمن ، ولا تمهدا في الصحة ولا في النجاب كما تمهدا في المرض أو في الهرم ، ولا تصدر فيها النزعة الواحدة من مصدر واحد في جميع الأوقات والأحوال .. »

« فهي تختلف بين حالة وحالة ، وتختلف بين من ومن ، وتختلف على حسب للملة بينهما وبين هذا الإنسان وذاك الإنسان .. وتختلف على حسب الطل والبواث التي تحركها إلى الأعمال »

« والمرأة كالرجل « شخصية إنسانية » تتعرض للتناقض من جراء هذا التعدد وهذا التقب في عناصر كل « شخصية » تحمل عنوانا واحدا ، وتشتمل على شتى العناصر التي لا يفر لها قرار . »

« ولكننا انفردت بأسبابها المتصورة عليها ، وانفردت بمراقبة الرجل إياها ، ومحاولة التوفيق بين غرائزها وبدواتها . »

« وعندما في صميم هذه الأسباب المتصورة عليها حلتان تضاعفان ظهور التناقض فلا يخفى كما يخفى تناقض الرجل على النظرة الأولى »

« إحدى هاتين المالتين طبيعة المراوغة التي وصفن بها إذ « يتمنن وهن » الراغبات .. »

« والأخرى طبيعة الاستغراق في الساعة التي هي قيب ، ونسيان ما قبلها وما بعدها ، فيبلغ العجب أنه يدمن يراقبها أن يراها تنتقل بين أطوارها ، كما ينتقل المثل بين أدواره ولا يخط بينهما أو لا يستبني من سوابقها بقية في تواليها »

« فمن المشاهد أن للرجل إذا قضى يوما أو أسبوعا في ضيعة لسم من الأسماء - ولا سيما نداء المناجاة - أمنا سبق به لسه في جلة أخرى لا يود أن يذكره فيها ، بل لعله يود أن يكتمه ولا يروي إليه »

« وقلمنا يشاهد هذا في محادثات المرأة ، ولو تلاهت بين ساعة وساعة ، لأن الساعة التي هي فيها تشتمل عليها فلا يزل لستها بالإشارة

إلى غيرها ، ولأنها تستعين هنا بطيبتين أصيلتين فيها ، وهما طبيعة
الدفان وطبيعة الاشتراق .

* * *

و لم يزل التناقض بابا من أبواب الحيرة واختلال الحسب ، ولكن
التناقض الذى يفهم سببه يريح من الحيرة على الأقل عند البحث عنه
وال تفكير فيه ، وإن لم تكن به راحة من معاناة التناقض وابتلاء متاعبها ،
ولا عتق من معظنها على المرأة ، لأنها لا تتصدما كلما لجأت إليها ، وقد
تكون من نحية من ضحاياها ،

الفصل الخامس

مكانة المرأة

ربما كانت الحضارة المصرية القديمة من الحضارة الوحيدة التى خولت
المرأة « مركزا شرعيا » تعترف به الدولة والأمة ، وتقبل به حقوقا
في الأسرة والجمع ، تشبه حقوق الرجل فيها . ولا تتوقف على حسن
اشية من جانب الآباء والأبناء والأقربين .

أما الحضارات الأخرى فكل ما نالت المرأة فيها من مكانة مرضية ،
فإنما كانت تناله ببيع من بواعث العاطفة على خاليتها من حميد وذميم

كانت تنال المحبة من بنيتها بعاطفة الأمومة التى يحسها الأبناء نحو
أمهاتهم ، ويسم الإحساس بها طوائف من الأحياء لم تبلغ مبلغ الإنسان
من النهم والخلق ، ولم يكن لها عرف أدبي في حياتها الاجتماعية ، وقد
يبدو هذا الإحساس في الحيوان الأعجم على صورة تلتفت النظر إليه
ويحفظها ذوو البصرة الغنبة رمزا للأمومة في أجمل مظاهره الفطرية ،
كما صنع المصور النابغ « هـ . و . دافيز » في صورة « الفرس والمهرة »
اشى سماها « الأمومة » واختارها من بين مظاهر للمواطن الحيوانية
التي لا تحصى لتمثيل هذا المعنى والرمز إليه ، بالأشكال المنظورة .

وربما نالت المرأة حظا من الاهتمام بها في عصور الترف والبذخ ، التى
تسمى إليها الحضارات الكبرى ، وهى لا تنال هذا الحظ من الاهتمام
لتقدم الحضارة وارتفاع الشعور بين أصحاب تلك الحضارات ، ولكنها تناله
لأنهم - في عصور الترف والبذخ - مطلب من مطالب المتعة ولوجامة
الاجتماعية ، وقد نالت هذا الحظ من الاهتمام في أوج الحضارة الرومانية
مع بقائها قانونا وعرفا في منزلة تنارب منزلة الرقيق من وجهة الحقوق
للتسعة والنظرة الأدبية ، وكانت الفبا وأنجوارى الطليقات يثن من
ذلك الاهتمام أضعاف ما تناله حرائر النساء من الإزواج والأقرباء ،
ووضع هذا الفارق في المعاملة بين الحرائر والجوارى الطليقات وأنباهن ،

من نسوة الأندية ودور الملأى في كل حاضرته أهلة بهن من حواضر اليونان والرومان والبلدان الشرقية .

وليس هذا الاهتمام لئذى تناله المرأة بفضل عواطف الأمومة ، أو بإغواء المتعة والترف ، مكانة « شرعية أو عرفية » تنسب إلى آداب المجتمع وقوانينه ، فغاية ما فيها أنها شعور يتقارب فيه الأحياء من الناطقين وغير لناطقين

أما المكانة التى تنسب من عمل الآداب والشرائع أو العفارات فقد كانت معدومة في عموم الحضارة الأولى جميعا ، ما خلا حضارة واحدة ، هي الحضارة المصرية .

فشرعية « مانو » في الهند لم تكن تعرف للمرأة حقاً مستقلاً عن حق أبيها أو زوجها أو ولدها في حالة وفاة الأب والزوج ، فإذا انقطع هؤلاء جميعا وجب أن تنضم إلى رجل من أقارب زوجها في النسب ولم تستقل بامر نفسها في حالة من الأحوال . واشد من نكران حقها في معاملات المعيشة نكران حقها في الحياة المستقة عن حياة الزوج ، فإنها مقضى عليها بأن تموت يوم موت زوجها ، وأن تحرق معه على موقد واحد ، وقد دامت هذه العادة العتيقة من أبعاد عموم الحضارة البرهمنية إلى القرن السابع عشر ، وبطلت بعد ذلك على كره من أصحاب الشرائع الدينية . وشرعية « موراينى » التى اشتهرت بها بابل كانت تحسبها في عداد الماشية الملوك ، ويدل على غيرة مداها في تقدير مكانة الأنثى ، أنها كانت تفرض على من قتل بنت لرجل آخر أن يسلمه بنته ليقطعها أو يملكها إذا شاء أن يعقر عنها ، وقد يضطر إلى قتلها لينفذ حكم الشرية المنصوص عليها

وكانت المرأة عند اليونان الأقدمين مطلوبة الحرية والمكانة في كل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية ، وكانت تط في المنازل الكبيرة محلا منفصلا عن الطريق ، قليل النواهل محروس الأبواب ، واشتهرت أندية الفسوانى في الحواضر اليونانية لإهمال الزوجات وأمهات البيوت ونسوة السماح لهن بمصاحبة الرجال في الأندية والمحافل المبهضة . وخذت مجالس الغلابفة من جنس المرأة ، ولم يشتهر منهن امرأة نابهة ، إلى جانب الشهيرات من

الفسوانى أو من الجوارى الطليقات . وقد كان أرسطو يعيب على أهل « أسبرطة » أنهم يصالون مع نساء مشيرتهم ، ويعلمون من عتوق الوراثة والبائنة وحقوق الحرية والظهور ما يفوق أقدارهن ، ويمزق مقوط « أسبرطة » وضمحلها إلى هذه الحرية وهذا الإسراف في الحقوق



وربما ظن الذين يسمعون عن هذه الحرية « الأسبرطية » أنها نعمة من نعمات الارتقاء في تقدير حق الإنسان من الذكور والإناث . فخطيق هؤلاء أن يذكروا أن إنكار حق الإنسان قد بلغ غايته من القسوة في نظام الرق البروق بين الأسبرطيين ، وأن ما شاع بينهم من الاسترقاق ومن التساهل مع النساء معا ، هو ظاهرتان متماثلتان لمة واحدة في معيشة الأسبرطيين ، وهى اشتغال الرجال الدائم بالقتال ، وتركهم ما عدا اضطرابا لثمرات المرأة في غيبة الأزواج والآباء . فمذه « الحرية النسوية » وذلك الاستعداد لالسرى هما ظاهرتان لمة واحدة ، لا نصيب لهما من مبادئ الحرية والاعتراف بالحقوق ، وقد نلت المرأة شيئا من المجاملة والطلاقة في عهد الفروسية جمعاء بثل هذه اللمة ، وكانت مجاملة المرأة في تلك العهود نريا من الأنفة أن تعامل معاملة الأعداء ، وأن تحاسب محاسبة الأعداء . ولم يكن أسوأ من النساء حالا في عهود الفروسية المتقدمة ، فيما عدا هذه المجاملات أو هذه اتحيات اللسانية ، وقد كانت « الخلاتون » تعيش إلى جانب الجوارى المرفقات حيثما تفرغ لرجال صناعة القتال ، وكذلك كان شأنها بين قبائل المتول ، وبين قبائل الفرنك والفسالين من الأوربيين ، وكانت مع هذا تحرم انيرات في الاقطاعات يوم شاع نظام الانطاع والفروسية معا بين أولئك الأقوام

ومذهب الرومان الأقدمين كمذهب الهندو الأقدمين في الحكم على المرأة باقصوور حيث كانت لها علاقة بالآباء أو الأزواج أو الأبناء ، وشعارهم الذى تدأولوه إبان خضارتهم أن نيد المرأة لا ينزع ، ونيدا لا يخلع . ومن ذلك قول « كانو » المشهور :

Nunguam exvitur Servitus muliebris

ولم تتحرر المرأة الرومانية من هذه القيود إلا يوم أن تحرر نفسها
الأرقاء ، على أثر التمرد ثورة بعد ثورة ، وعصيانا بعد عصيان ، فتمرد
استرقاق المرأة كما تمرد استرقاق الجنرية والغللام

وانسودت الحضارة المصرية القديمة بكثر لم المرأة ، وتطوّلها حقوقها
« شرعية » قريبة من حقوق الرجل ، فكان لها أن تملك وأن تترث
وأن تتولى أمر أمرتها في غياب من يولها ، ودامت للمرأة المصرية هذه
الحقوق على أيام الدول المستقرة بشرائنها وتقاليدها ، فطرب مع
اضطراب الدول وتعود مع عودة الحكمانيّة إليها ، بيد أن الحضارة المصرية
زالت وزالت شرائعها معها قبل عصر الإسلام ، وسرت في الشرق الأوسط
يومئذ غاشية من كراهة الحياة الدنيا بعد سقوط الدولة الرومانية
بما انقضت فيه من ترف وفساد ومن ولم بالمذات وانشوات فانتفى بهم
رد الفعل إلى كراهة الله وكراهة أخرية ، وشاعت في هذه الفترة عقيدة
الزهد والإيمان بجلالة الجسد ونجاسة المرأة ، وبات المرأة بدمعة
انطيطية فكان الاعتماد منها ماثورة لمن لا تغلب الضرورة . ومن بقايا
هذه الفاشية في القرون الوسطى أنها شئت بعض اللاهوتيين إلى القرن
الخامس للميلاد ، فبعثوا بها جديا في جبهة المرأة ، وشاطلوا في مجمع
« مكنون » هل هي جثمان بحت ؟ أو هي جسد ذو روح يناط بها الفلاس
والهالك ؟ .. وغلب على آرائهم أنها خلو من الروح الناجية ، ولا استنده
لإهدى بنات حواء من هذه الوصمة غير السيدة المذراه أم المسيح
عليه لرضوان ..

وتسد غطت هذه الفاشية في العهد لروماني على كل ما تخلف من
حضارة مصر الأولى في شأن المرأة ، وكان اشتداد الظلم الروماني على
المصريين سببا لاشتداد الاقبال على الرهبانية والأمراض من الحياة ،
وما زال كبير من الشك يصيبون الرهبانية اقترايا من الله وليتعدادا من
هبائل لشيطن ، وأولها النساء

ومن المتو في أسوال أناس من المؤرخين الغربيين ، أن الإسلام
ينقل شريعت من الشرائع التي تقدمت ولا سيما الشريعة الموسوية . ولا يتضح

بطلان هذه الدعوى من شيء . كما يتضح من المقابلة بين مركز المرأة في حقونها
الشرعية كما نمت عليها كتب التوراة ، ومركز المرأة في حقونها الشرعية التي
قورها الإسلام بأحكام القرآن

فلما تفرغ عن الكتب المنسوبة إلى موسى عليه السلام أن أثبتت تطرح
من ميراث أبيها إذا كان له عقب من الذكور ، وما عدا هذا الحكم الصريح
لمهو من قبيل الهبة التي يختارها الأب في حياته ، حيث لا يجب الميراث
وجوب الحقوق الشرعية بعد الوفاة . ومثل هذه الهبة ما أعطاه إبراهيم
أبنه إسماعيل عليهما السلام كما جاء في الإصحاح الحادى والعشرين من
سفر التكوين « إذ قالت سارة لإبراهيم المرد هذه الجارية وابنها
لأن ابن هذه الجارية لا يرث مع أبني إسحاق ، فقبض الكلام جدا
في عين إبراهيم لسبب ابنه . فقال الله لإبراهيم لا يتبع في عينك من
أجل العلام ومن أجل جاريتك . وإن كل ما تقول لك سارة اسمع لقولها .
لأنه بإسحاق يدعى لك نسل »

ثم جاء في الإصحاح الخامس والعشرين أن : « إبراهيم أعطى إسحاق
كل ما كان له . وأما بنو السراى الثلاث كانت لإبراهيم فأعطاهم إبراهيم
عطايا وصرفهم من إسحاق ابنه شرقا إلى أرض المشرق وهو - بعد - حي ،
وكثك صنع أيوب في حياته كما جاء في الإصحاح الثمانى والأربعين
من سفره : « ولم توجد نساء جميلات كسواء أيوب في كل الأرض . وأعطاهن
أموهن مائة من إخوانه ، وعاش أيوب بعد هذا مائة وأربعين سنة .. »

والحكم المعموس غيره في حق الميراث أن تحرم البنات ما لم يقطع
نسل الذكور ، وإن أثبتت التي يؤول إبيها الميراث لا يجوز لها أن تتزوج
من سبط آخر ، ولا يحق لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها ، وجاء هذا
الحكم باسم الصريح في غير موضع من كتب التوراة فجاء في الإصحاح
السادس والعشرين من سفر العدد أن بنات حلفاد بن حافز : « وقفن
أمام موسى واليعازار أسكاهن » وأمام الرؤساء ، وكل الجماعة لدى باب
جمعة الاجتماع ثلاث : أبونا مات في البرية وأم يكن في القوم الذين
اجتمعوا على الرب في جماعة تورح : بل بخطيئته مات ولم يكن له بنون ...

لماذا يحذف اسم أبينا من بين عشيرته لأنه ليس له ابن ؟ .. أعطنا ملكا بين إخوة أبينا : .. فقدم موسى دعواهم أمام الرب له فكلم الرب موسى قائلا : بحق تكلمت بنات ملحداد ، فتطهير ملك نصيب بين إخوة أبيهن وتقتل نصيب أبيهن إليهن ونكلم بنى إسرائيل قائلا : أيضا رجُل مات وليس له ابن تقتلون ملكه إلى ابنته ، وإن لم تكن له ابنة تعطوا ملكه لأخوته ، وإن لم يكن له إخوة تعطوا ملكه لأخوة أبيه ، وإن لم يكن لأبيه إخوة تعطوا ملكه لأقرب إليه من عشيرته لئلا يمتدح لغيره .

فصاروا لبنى إسرائيل هريضة قضا كما أمر الرب موسى .

وبلى ذلك من الإصحاح السادس والثلاثين أنه « يتحول نصيب إسرائيل من سبط إلى سبط ، بل يلزم بنو إسرائيل كل واحد نصيب سبط آبائه ، وكل بنت ورثت نصيبا من أسباط بنى إسرائيل تكون امرأة لوالدها من عشيرته سبط أبيها لكي يورث بنو إسرائيل كل واحد نصيب آبائه ، فلا يتحول نصيب من سبط إلى سبط آخر بل يلزم له بنو إسرائيل كل واحد نصيبه كما أمر الرب موسى ... »

وننتقل إلى البلاد التي بدأت فيها دعوة القرآن الكريم وهي بلاد الجزيرة العربية ، فلا تتوقع أن تكون للمرأة فيها قسمة من الانصاف والكرامة غير هذه القسمة العامة في بلاد الملثم ، على تباعد أركانها وتنوع عاداته وشرائعه ، ولعلها كانت تسوء في بعض أنحاء الجزيرة فتهبط في المساواة إلى خفيض ثم تهبط إليه في سائر النحاء من الأمم كافة ، وترتقى فلا يكون قصاراها من الارتقاء إلا أنها تكوم عند زوجها لأنها بنت ذلك الرئيس المهاب أو أم هذا الابن المحبوب ، فأما إنهما تكرم وتصلان لأنهما من جنس النساء ، يعمها ما يعم بنات جساما من الحق والمعاملة ، فذلك ما لم تدرك قط من منار الانصاف والكرامة . وقد يحميها الأب والزوج كما يحمي الأخ والابن حملياة الواحد المفروض عليه لكل ما في جواره أو كل ما في حوزته وجماءه . فيعاب على الرجل منهم أن يهان حرمة كد يبيح أن يمتدح عليه في كل محض أو مشرع ، ومنه غرسه ودابته وبشره ومرعاه

فلذا حانق المرأة على ما يائس منه أطرو أو سلام يورث مع المال والمالكية ومن خوف العار يدفع الرجل بنته في طفولتها ويستكثر عليها الثلثة التي لا يستكثرها على الجارية المنوكة والحيوان النافع ، وكل قيمتها بين الذين يستحيونها ولا يقتلونهم في طفولتها أنها حصنة من الميراث تنقل من الآباء إلى الأبناء ، وتباع وترهن في قضاء المنافع وسداد الديون ، ولا يحميها من هذا المصير إلا أن تكون عزيزة قوم نحر بها بعض عهدهم من لغار وجوار



جاء القرآن الكريم إلى هذه البلاد كما جاء إلى بلاد العالم كله بطريق مشروعة للمرأة لم يسبق إليها في دستور شريعة أو دستور دين ، وأكرم من ذلك لها أنه رفعها من المهانة إلى مكانة الانسان المحدود من ذرية آدم وحواء ، بريئة من رجس الشيطان ومن حيلة الحيوان وأعظم من جميع العقول الشرعية التي كتبها المرأة من القرآن الكريم لأول مرة أنه رفع عنها لعنة الخطيئة الأبدية ووصمة الجسد المردود . فكل من الزوجين قد وسوس له الشيطان واستحق الغفران بالتوبة والتقدم :

« فآزرتهما الشيطان فلأخرجهما مما كنا عليه » .. « البقرة ٣٦ »

« فوسوس لهما الشيطان ليبدى لهما ما ووري منهما من سوءاتهما » ..

« وكلاهما ظلم نفسه بذنبيه » .. « الأعراف ٢٠ »

« قالوا ربنا أظننا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » .. « الأعراف ٢٣ »

وليس على ذرية آدم وحواء من بنين وبنات جريرة تلحقهم بعد إبراهيم أو تلحق أحدا من الأبناء بجريرة الآباء :

« ... تلك أمته قد ظلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون » .. « البقرة ١٣٤ و ١٤١ »

وصح مكان المرأة في الحياة الجديدة كما صح مكانها في الحياة الروحية ، بما فرضه القرآن الكريم على الانسان من رعاية جسده ، والمتممة الطبية بفخيرات أرضه ورغبات نفسه ، فبرئت المرأة من لعنة الجسد ، وارتفعت عن الوصمة التي طغت بها فجعلتها في خلقها قريبة لسعوات

الحيوان وحيات الشيطان ، يتجو من الشيطان من نجا منها ويتنزه عن الحيوانية من تنزه عن النظر إليه .

لا جرم كان تصحيح النظر إلى مكان المرأة ناحية واحدة من نواح شتى في ذلك النظام الأدبي الشامل الذي يصحح النظر إلى حياة الروح وحياة الجسد ، وإلى بواعث الخير والشر وإلى موازين التبعة والجزاء ، وقوامه كله حق الوجود وحق المعيشة للكائن الحي من ذكر وأنثى ومن كبير وصغير ، فلا يكتفى القرآن من المسلم باجتباب وإد البنات خشية الاملاق أو خشية العار ، لأنها درجة لا تمحو أن تكون نجاة من ضراوة الوحشية لا ترتقى به إلى درجة الانسان الأمين على حق الحياة ، المزمع بنصيبه موجود من نعمة العيش والرعاية بل يأتى القرآن للمسلم أن يتبرم بخزية البنات وأن يتقوى ولا يتهنن بالمعوس والانتقام :

« وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم » ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في الترابه إلا نساء ما يحكمون » . النحر ٥٨ ، ٥٩ .

وتتسلوى رعاية الانسان لأبيه وأمه ، كما تتسارى رعايته لبيه وبنياته ، وقد تخلص الأمهات بالتقوى في هذا المقام ، فإذا وجب الاصلان لوالدين مما ماثوالة هي التي تمنى من آلام الحمل والوضع ما لا يعنيه الآباء :

« ووصينا الانسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها .. » الأحقاف ١٥ .

وإنما يصدر الانسان عن شريعة الواجب - لا عن شريعة المنفعة - في رعاية الذرية من الاثبات كإعانة الذرية من الذكور فلا يفوت لقرآن الكريم أن شريعة المنفعة قد تجس إلى قتل الرجل واستحياء النساء ، كما ألجأت هذه الشريعة قوما إلى إواد البنات واستحياء البنين . وكلا المصائب بلاه يتقى ، ووثر يحسب على جناته من الأمم ومن العاكفين .

« وإذا أنجبناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب فيقيمون أبناءكم ويستحيون نساءكم ولئذ خلقكم بلاه من ربكم عظيم .. » الأعراف ١٤١ . وفرعون هو الذي يقول مأخوذاً بما قال : « ستقتل أبناءهم وستحيي نساءهم وإنا فرعون قاهر » ، الأعراف ١٢٢ .

فتلك إذن شريعة الواجب تفرض للمرأة من حق المعيشة وحق الرعاية ، ما فرضته للرجل وللانسان على الاجمال . وإنه لجدير بالالتفات أن « الانسان » هو الموصى في القرآن التكريم بالاحسان إلى الوالدين ، لأن الرجل هنا ينطوى في نوع الانسان ، وينبئ أن ينمى أنه أحد الجنس المخطئين ..

على أن الآية الكبرى في وصاية القرآن بالانثى ، انها وصاية وجبت دون أن يوجبها عمل من النساء ولا عمل من المجتمع وانها فرضت على المجتمع برجاله ونسائه فرضاً لم يطالبه هؤلاء أو هؤلاء وتلك وصاية لم يحدث لها نظير قط فيما تقدم من الشرائع قبل دعوة الاسلام

إن تخويل انثى حقها من الميراث عند انقطاع الذرية من الأبناء - كما وجب في شريعة التوراة - إنما هو حكم من احكام الضرورة لا منصرف عنه لو نساء ولادة الأمر أن يفرقه إلى غير هذا الوجه المحتوم ، وقد سمح به للمرأة - مع هذا - على شرط يتقيد الحق ويخضعه للحجر عليه . فلا تتزوج المرأة صاحبة الميراث من غير رجال الأسرة ، ولا تثبت أن تأخذ حصتها من ما حتى تردها في بيتها إلى رجل من الرجال

فالمراث هنا حق لم تله المرأة ، ولم يظنها المجتمع إياه ، ولا محل فيه من عمل الشريعة إلا أنه عمل الضرورة الذي لا حيلة فيه

وقد يكون للمجتمع عمل قضت به أحوال المعيشة في الحضارة الوحيدة التي بوات المرأة مكاناً من الرعاية ، وهي الحضارة المصرية القديمة . ولكنه كذلك مما يؤول إلى حكم الضرورة التي تسلسلت في أحوال التاريخ دوراً بعد دور

ومن ضرورات هذه الأحوال التاريخية أن تحتفظ الأسرة الحاكمة بالعرش أيا كان الوريث من الذكور أو الاناث ، ومن ضروراتها أن الأرض المزروعة تنك وتوزع على الدوام بعد ليمضان النيل ، ولا تخرج من نطاق الأسرة التي تملكها عاماً بعد عام

ومن ضروراتها أن تقسم العمل بين الجنسين في غير مسائل الحرب تدبير لا محيص عنه في بلاد الزراعة المريقة فلا يتأتى للرجال منفردين أن يفسلوا بجميع تلك الأعمال . وكل داع من هذه الدواعي الاجتماعية قد تدرت

خصوصا في الشهادة والمحكمة والتمسك وتنظر إلى المشي في الطرقات وتظهر تدميها ، وخامسة الفقيرات منهن . وهذا معنى قوله « إلا ما ظهر منها » يعني إلا ما جرت العادة والجملة على ظهوره ، والأصل فيه الظهور . وإنما سمى في الزينة الخفية أولئك المذكورين لما كانوا مختصين به من الحاجة الماسة إلى مداخلتهم وهدالطتهم ، ولقلة توقف الفتنة من جهاتهم ، ولما في الطباع من النفرة عن معاسة الفرائض ، وتحتاج المرأة إلى صحبتهم في الأسفار للنزول والركوب وغير ذلك »

والتأخرون من الخسرين على مثل ذلك الفهم لازيحه انتهى يجوز إظهارها ، ومن أحد أهم الاستدلال منطوق جوهري صاحب تفسير الجوهري حيث يقول : « إلا ما ظهر منها عند مزاوله الأشياء كالتياب والخاتم والتكحل والخشب في الكف وكالوجه والتدخين ، ففي ستر هذه الأشياء حرج عظيم ، فإن المرأة لا تجد بدا من مزاوله الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى كشف وجهها ، لا سيما في مثل تحمل الشهادة والمعاينة والتجارة وما أشبه ذلك وهذا كله إذا لم ينف الرجل فتنة . فمن خلفها غش بمرءة » .

والمفهوم من الحجاب على هذا واضح بغير تفسير ، فليس المراد به إخفاء المرأة وجسدها في البيوت ، لأن الأمر بغض الأبدان لا يكون مع إخفاء النساء وجسدها وراء جدران البيوت وتحريم الخروج عليهن لمزاوله الشؤون التي تباح لهن ، ولم يكن الحجاب كما ورد في جميع الآيات مانعا في حياة النبي عليه السلام أن تخرج المرأة مع الرجال إلى ميادين القتال ، ولا أن تشهد الصلاة العامة في المساجد ، ولا أن تزاول التجارة ومرافق العيش لمصلحة الرجال والنساء على السواء ، ومهما يكن من عمل تزاوله المرأة في مصالحها اللازمة ، فلا عائق له من الحجاب الذي أوجبه القرآن الكريم ، ولا غشضة عليها فيه ، لأنه يطلب من الرجل فيما يناسبه كما يطلب منها فيمت يتناسبها

ومن الحسن أن نذكر أن الأمر بالشرار في البيوت إنما خوطب به نساء النبي عليه السلام ، لمناسبة خاصة بين لا تعرض لغيرهن من نسائه .

المسلمين ، ولهذا بدئت الآية بقوله تعالى : « يا نساء النبي لستن كأحد من النساء » ثم اقترن هذا الأمر بأمر آخر يمس الرجال الذين يقصدون على النبي ، فيدخلون مسكنه بغير استئذان وفيه زوجاته رضوان الله عليهن ، غير قاربت في بيوتهم من المسكن الشريف ، فيدخلوا الزنازور ويخطبون آله على غير إذن منهن ، ولذلك نهى الزنازور أن يدخلوه حتى يؤذن لهم :

« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير منتظرين إياه . ولكن إذا دعيتم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ، ولا مفتنسين حديث . إن ذلكم كان يؤذي النبي فيتحي منكُم والله لا يسحبي من الحق . وإذا سألتهم عن متاعا فاسألوهم من وراء حجاب . ذلكم أحسن لقلوبكم وقلوبهم » ، وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله . . . » (الأحزاب آية ٥٣)

وهذا أدب من أدب الزيارة ينبغي أن يتأدب به الزوار كيف كانت تعاد الحجاب في غير البيوت

فلا حجاب إذن في الإسلام بمعنى الحبس والحجر والممانعة ، ولا عائق ليه لحرية المرأة حيث تجب الحرية وتتغى المصلحة . وإنما هو الحجاب مانع الغرابة والتبرج والفسول ، وحافظ الحرمات وآداب العفة والحياء وما من ديانة ولا شريعة يحمي منها أن نأذن بالتبرج ولا تنهى عنه ، أو يحمي منها أن تغشى عنه ولا تعرض له أدبا يهتبه ويكف آذاء . .

فمثل هذا التبرج في الجاهلية الأولى هو الذي منه الرومان يتنون ، وتغاضون عنه يوم تغلبوا عن انثى والذات التي أطاعت بالدولة واعتبرت العلم سكرة من فزوات الصد . خاوزت حدودها ، وأوشكت أن تنقب من نقض الإباحة لكل شيء إلى نقض الحرمان من كل شيء .

ومثل هذا التبرج هو الذي توعده النبي إسماعيا بالدمار الذي يمتك بالريفة فلا يبقى لها بقية ، فقال : « . . من أجل أن مبات صبيون

يتشامخن ويمشين ممدودات الأضلاع غامزات بسيونهن ، خاطرات في مشيهن ،
يخشفشن أرجلهن - يملح السيد هامة بنيت صهيون ويرى الرب عورتهم ،
وينزع السيد في اليوم زينا الخلائيل والفسد والأهله والخلق والأشياء
والبراقع والعصائب والسلاسل والمناطق وخنجر السمات والأحرار
وخزائن الآثورة ..

ومثل هذا التبرج هو الذي تمنعه جميع الشرائع على الورق حيث
تسميه « التفتك » أو تسميه الأخلاق بنهاوس الحياء ، ثم لا نفلح في منعه
لأنها تمنعه بعض القانون ولا تمنعه بوازع لوجدان والإيمان

الفصل السابع

حقوق المرأة

بنيت حقوق المرأة في القرآن الكريم على أعمده أساس يتقرر به
إنصاف صاحب الحق ، وإنصاف سائر الناس معه ، وهو أساس المساواة بين
الحقوق والواجبات ..

فالمساواة ليست بمدل إذا قضت بمساواة الناس في الحقوق على
تفاوت واجباتهم وكفايتهم وأعمالهم ، وإنما هي الخاتم كل النظم الراجح
والمرجوح . فإن المرجوح يضره ويضر الناس معه أن يأخذ فوق حقه ،
وأن ينال فوق ما يقدر عليه ، وكل من ينتص من حق الراجح يضره لأنه
يفسد من قدرته ، ويضر الناس معه ، لأنه يحرمهم ثمرة تلك القدرة ،
ويقعدهم عن الاجتهاد في طلب المزيد من الواجبات ، مع ما يشعرون به
من نفس الحقوق ..

والمتقرون المحدثون يصلحون عيب المساواة المطلقة بما يدعونه
مساواة في الفرصة ، وهو إصلاح مطلوب في تقدير العدالة الاجتماعية ،
عند معرفة الفرصة واحتمال الاختلاف فيها على حسب اختلاف الأفراد
والأحوال . ولكن الاحتياط بمساواة الفرصة عيب عند اختلاف الجنسين ،
واختلاف وظيفة كل منهما بحكم الفطرة ، ونتائجها في العلاقات الاجتماعية .
فلا محل من تعليق المساواة بالفرصة السانحة ، إذ كانت الفرصة هنا مقرونة
بأوضاع الطبيعة التي لا تبدل فيها . فليست هناك فرصة تنتظرها المرأة
تبدل من وظائفها ، ومن نتائج هذه الوظيفة ، في واجباتها الفطرية والاجتماعية
وليست هناك فرصة تسوى بين الرجل والمرأة ، حيث لا مساواة بينهما في تركيب
البنية ولا في خصائص التركيب .

وليس من المدل أو من المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميع
الاعتبارات ، مع التفاوت بينهم في أهم الخصائص التي تتساوى بها الحقوق
والواجبات ..

وبين الرجال والنساء تلك التفاوت الثابت في الأخلاق الاجتماعية ، وفي الأخلاق الفطرية ، وفي مطالب الأسرة ، ولا سيما مطالب الأمومة وتدبير الحياة المنزلية ..

فمن الثابت أن المرأة لم تستقل في حياة النوع كله ، بل قوامه على الأخلاق الاجتماعية ، ولم يكن لها العمل الأول قط في إنشاء قيم العرف والآداب العامة ، ولم يكن خلفها مستمدا من الغريزة ، فهو في الجانب الاجتماعي منه خاضع لقوام الرجل وإشرافه فيما هو أقرب الأمور بها ، وأصلها بتكوينها ، وأبرزها بالنسبة إليها طرق الحياء ، وخلق احسان ، وخلق النظافة التي تشمل الزينة بأنواعها ..

ومن الثابت كذلك أن الأخلاق الفطرية للمرأة عرضة لتناقض الذي لا مناص منه بين مطالب الأنوثة ومطالب الكثر الحي في البيئة الاجتماعية . فلا مناص من التناقض بين شعور الأنثى حتى تخس أكبر السعادة في الاستكامة إلى للرجل الذي تنفوس إلى ما تأتسه فيه من القوة والقلب ، وبين شعور الفرد الذي يبلغ تدمه بالاستقلال عن كل فرد يفتت على حدوده الشخصية . ولا مناص من التناقض بين فرح الأم بتمام أمومتها ساعة الولادة وبين فزع الكثر الحي من الخطر على حياتها ، ويقرب منه التناقض بين اكتفاء وظيفة النوع عند حصول الحمل ، وبين حب الشهوة الجسدية لغير ضرورة نوعيه . ولا يذهب هذا التناقض لمتطلبات في أعماق البنية بنسب أثره المحتوم في استقلال الخلق ، وشعور الجد والصدق والصراحة

وإذا صرفنا النظر عن التفاوت المستكن في الطباع ، وتقلينا لمبر حجة معقولة أنه لا يمنع التسوية بين الجنسين في الكليات والواجبات ، فالتفاوت بعد ذلك مسألة من مسائل الوقت وتوزيع العمل بين كل منهما بما يقتضيه وقت المملوك له لأداء عمله . فليس لدى « امرأة وقت يتسع لما يتسع له وقت الرجل من المطالب المسامة ، مع اعتمادها بمطالب الحمل وإرضاع وانحصرته وتدبير الحياة المنزلية .

ونظام الأسرة يستلزم تدوير الرئاسة عليها لواحد من الاثنين : الزوج أو الزوجة ، ولا يخفى عن هذه الرئاسة ، لا عن تكليفها « أن : هي الزواج شركة بين شريكين متساويين ، وتوفيقا بين حصتين متعادلتين . فإن الشركة لا تستغني عمّن يتخصص لولايتها ، ويمال عن قيامها ، ويثوب عنها في علاقتها بغيرها . وليس من المعقول أن تصدى الزوجة لهذه الولاية في جميع الأوقات . إذ هي عاجزة عنها على الأقل في بعض الأوقات ، غير قادرة على استئناها حين تشاء ..

هذه الفوارق بين الجنسين تدخل في حساب الشريعة لا محالة عند تدوير الحقوق والواجبات بينهما ، وتأبى كل مساواة لا تقوم على أساس المساواة بين الحق والواجب ، وبين العمل والتكليف وهذه هي المساواة التي شرعها القرآن الكريم بين الرجل والمرأة ، أو بين الزوج والزوجة ، أو بين الذكر والأنثى ، ولا صلاح لمجتمع يفسد المدل في هذه المساواة ، ولا سيما المجتمع الذي يدين بتكافؤ الفرص ويجعل المساواة في غرضة مناط للاتصاف

للمرأة مثل ما توجب عليها مثل ما عليه ..

« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » . البقرة ٢٢٨ ،

وكل منهما قوة عاملة في دنياه ، يطلب منه عمله ويحق له جزاؤه :

« أنثى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى » . آل عمران آية ١١٥ ، ولكل منهما سعيه وتعبه :

« للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » النساء آية ٣٢ ، ولا يختلفون في نصيب مقدور بغير التكليف التي تفرض على الرجل

وعده ، فلذلك من الأبناء مثل حظ الأنثيين في الميراث :-

« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » النساء آية ١١ ، وكذلك نصيب الأخوة من رجال ونساء

ومسوخ هذا التفاوت أن الأخ مسئول عن نفقة أخته ، وأن الابن يعول من لا عائل لها من أهله ، وأن رب انبئت عامة هو الزوج أو الأب أو الرشيد من الأبناء والأخوة ومن إليهم ، وتقرير وجوب السعى على

الرجل أولى وأصلح من تقريره على المرأة التي يقللها من يساويها به في واجبات السعى على المعاش ، مع نهوضها بواجب الأمومة والحضانة وتبدير المعيشة المنزلية



ويتناوب الرجل والمرأة في غير الميراث في بعض مسائل الحقوق التي تتعلق بالسعى والمعاش ، ومنها مسألة الشهادة على الديون والمواثيق :
« واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكتوبا وجكّن قرجك »
وامرأتان معن تزسوتن من الشهداء أن نفس إحداهما فتذكر إحداهما
الأخسرى ٥٥ « البقرة ٢٨٢ »

والشهادة في جميع الأحوال — كما نص عليها القرآن الكريم — عمل يصلح فيه الشاهد أن يتلب على دلائل الحب وانيفض ويتجنب الميل مع هواه :

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكن ضيًّا أو فتنًا فذلك أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرًا ٥٥ »

سورة النساء ١٣٥

« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، عدلوا هو أقرب للتقوى ٥٥ »
سورة المائدة ٨

والقضية في الشهادة هي قضية العدل وحماية الحق والمصلحة ، ولها شروطها التي يلاحظ فيها البعد وضمان الحيطة على أساس السليم . والمبدأ هنا — كما ينبئ أن تتراءى الشريعة — هو دفع الشبهة من جانب الهوى وما يوسوس به للنفس في أحوال المحبة والكراهة وعلاقات الأقربين والغريباء ، وليس بالقاضي السادل من يعرض له هذا المبدأ ، فيقضى بالمساواة بين الجنسين في الاستجابة لنوازع الحس ، والانقياد لنوازع العاطفة ، والاسترسال مع مضريات الشور من رغبة ورهبة . فالمبدأ الذي ينبئ للقاضي السادل أن يراعاه هنا حريصا على حقوق الناس أن يعلم أن

النساء لا يملكن من عواطفهن ما يملكه الرجال ، وأنه يجلس للحكم ليحسم الحق ، ويدفع الظلم ، ويحاط لكذلك غاية ما في وسعه من حيطة ، لأنه أمر لا يعنيه لشخصه ، ولا يحل له أن يجعله سبيلا إلى تهيئة من تصيا الكياسة ، أو مصالحة من مجاملات الأندية . وقديما كانت هذه النعايا والمجاملات تجري في ناحية من المجتمع ، ونعري منها في ملأ نواحيه ضروب من الظلم للمستغنين والمستضعفات تتشعر لها لأبدان



وعلى هذه السفة من تقرير المبادئ السليمة في شؤون العدالة والمصلحة تجري شريعة القرآن الكريم ، حيث تقتضى الحيطة لحماية البريء ، وانصاف المظلم ، وأن يزداد عدد الشهود من الرجال فلا يكتفى منهم بالشاهد والشاهدين ، إمعانا في دفع الشك وتأويله — حيث وجد — لمصلحة المتهم ، حتى تلزمه الإدانة بنجوة من الشك والشبهات

ولقد يوجد من النساء من تقوم شهادة إحداهن بشهادة ألف رجل ، ولقد يوجد من الرجال ألوف لا تقبل منهم شهادة ، ولكن المشرع الذي يقول — لأجل ذلك — إن هرج الرجل ومزاج المرأة سواء في الحس والمصلحة ، يتقبل من مغالطة الواقع والضمير ما يطل تشريعه وينحيه عن هذا المقام ..

وليس من غرضنا في هذا الكلام على حقوق المرأة ، أن نصلح الأعمال التي تجوز لها في المجتمع . فإيما فيما نرى لا تتبل الإحصاء ، ولا لتشابه في المجتمعات ، مع اختلاف الزمن وتباين الأحوال ، وإنما نجتري في كلامنا هنا ببيان حكمة الاختلاف حيث وجد اختلاف الحقوق . فأما الأعمال المباحة للمرأة فهي الأعمال المباحة للرجل بنفسه تعير . وكل ما تعاط به من حدود ، أن تنض على سواء النظرة ، فلا تفل بالقوامة الضرورية للمجتمع وللأسرة ، إذ هي تولمة لا بد من تقريرها لأحد الجنسين وليس من الطبيعي ولا من المقبول أن يتساوى فيما الجنسان وبمعد : فإن حقوق الإنسان المثالية أمل من آمال الطوبى التي تترقبها في المستقبل ، ولا تنبئها على جلبتها في مجتمع من مجتمعات الأمم الحاضرة ولا الأمم الماضية ، كأنما ما كان قسطها من الحضارة

والمعرفة ، لأن المجتمع الأمثل مسورة متخيلة ، لم يزل رواد الإصلاح أنفسهم يتلمسون إليه السبل ولا يتقنون عليها ولا على لفاية المنشودة التي تؤدي إليها .

بيد أننا نستطيع بغير تردد أن نفهم إن المجتمع الأمثل ليس هو المجتمع الذي تنحصر فيه المرأة إلى الكدح لتقوتها وتوت أطفالها وليس هو المجتمع الذي تعطل فيه أمومتها ، وتنقطع لذاتها ، وتصرف إلى مطلبها وأموالها ..

وليس هو المجتمع الذي ينشأ فيه غفل بغير أمومة ، وبغير أبوة ، وبغير أسرة ، كأنه محصول من محاصيل الزراعة التي تتولاها الدولة عن الجماعة البشرية ..

وإذا اتخذنا حالة المرأة النعمة لنفسه ولنوعها مقياساً للمجتمع الأمثل ، فخير ما يكون عليه هذا المجتمع - إذن - أن تكون المرأة فيه مكفولة لمؤنة في أمومتها ، وأن تكون لها كفاية الأم التي تزهرها لتزويد الأمة بجيلها المقبل ، على أبلغ ما يرجى من سلامة البدن وسلامة الفكر والطورية ..

وفي مثل هذا المجتمع تجرى العلاقة بين الجنسين على سنة توزيع العمل وتقسيم الحقوق بنسب مناسب لكل جنس يتكفل بما هو أوفق له وأقدر عليه ويملك من الحقوق ما يحتاج إليه ، ويتخلى عن العمل الذي لا يناسبه ولا يلجأ إليه إلا على اضطرار ..

ومركز المرأة حيث أتماما احترام الكريم ، كفيل لها بكل ما يعوزها لتحقيق رسالتها الفطرية في هذا المجتمع المثالي على الوجه الأمثل

ويصحب في المجتمعات المتقدمة أن تحول الموارد البشرية دون انتظام المجتمع على هذه السنة القوية من توزيع الأعمال وتقسيم الحقوق ، لاختلال أوضاعه السياسية والاقتصادية والفسية ، فيما يعجز الرجل من جميع الطبقات ولا يفهم المرأة وحدها بين حياة الأسرة والحياة العامة ، فتضطر المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت صغارها ، ونعجز

عن تكاليف الأمومة ، وتدبير البيت ، والمشاركة بحصتها من الحياة الزوجية . وحده حالاً ظل تتضافر الجهود لإصلاحها وتبديلها ، ولا يسمح أن تتظاهر لإبقائها واستدامتها وإقامة الشرائع والقوانين لتثبيتها . وعلى هذا النحو تضاعفت الجهود من قبل على إصلاح الخلل الذي كان يدفع بالأطفال إلى العمل لمؤنة الآباء والأمهات في تحصيل أقواتهم وضرورات معيشتهم ، فمواجه هذا الخلل بتعريم تشليلهم ، وغولج الخلل من قبيله بالحظر العاجل تارة وبالحظر المتراخي مع الزمن تارة أخرى ، ولم تكن علة من علة هذا الخلل وأشباهه حجة على صلاحه وإقامته مقام الحق الذي يضمن ولا يتبدل ..

وقد تمضي السنين ، بل تسمى القرون ، قبل أن يستقر المجتمع الإنساني على أوجه الأمثل في حقوق المرأة خاصة ، وفي حقوق أبنته وبناته من الرجال والنساء على التعميم ، وقد تلجا المرأة غداً كبت تلجا اليوم إلى كسب الرزق ودفع الحاجة ، وللاعتصام بالعمل من الضك واتخذت ، فإذا سبقت المرأة إلى هذه المآزق ، فليس في أحكام الإسلام حائل بينها وبين عمل شريف تزاوله المرأة ، وليست كثرة العائلات في الشرب اليوم وتلتفت في الشرق لمناخ من موانع الأحكام الإسلامية وإنما هو الفارق بين مجتمع ومجتمع ، وبين أطوار وأطوار ، ومثل هذا الفارق كان على أقصاه وأشدّه بين مجتمعات الغرب اليوم ومجتمعات بالأمس . فنحدر عدد المشتغلات بالأعمال العامة بين الغريبات من قبل لأسباب اجتماعية واقتصادية ، ويندر عدد المسلمات المشتغلات بها اليوم لأسباب كذلك الأسباب ، وقد يطرأ عليها التبدل عجل أو تمهلاً على حسب الأد وال ..

ولي وصح المرأة المسلمة التي تحرم قرومة البيت أن تزاول من العمل الشريف كل ما تزاوله المرأة في أمم الحضارة ، فلها نصيبها مما اكتسبت ، ولها مثل الذي عليها بالمعروف ، وذلك حقها الذي تملكه ، كلف سبقت إليه أو كلما اختارته لمصلحتها ، وذلك حقها في القرآن الكريم

الزوجات أفضل النحل ، ويجعل كل حل سواء قسوة بالغة أو عطشاً لا شرف
الأغراض التي يشرع من أجلها الزواج
نقد يحدث أن تصاب الزوجة بمرض غفيل ، يمتدداً عن واجباتها
الزوجية ، ويفقدها وظيفة الأمومة ، فإذا امتنع تعدد الزوجات في جميع
الحالات فلا محيص للزوج الذي عقت زوجته ، وعجزت عن تعبير بيتها ،
من تعليق تلك الزوجة ، أو من الابتلاء على زواج فقد معناه ، ويطلق الغرض
الأكبر منه للأسرة وللنوع ، ونعم يبق منه للرجل إلا تكاليف الخدمة البيتية
لتي نموه وتول زوجته بلا عقب ولا سكن يطمئن إليه ..

فالمباح بتعدد الزوجات في هذه المسألة البيتية حل مقبول أسلم
وأكرم من نبيذ المرأة المريضة ، ومن إكراه الرجل على العقم واخته . وليس
من موانع التشريع في أمثال هذه المشكلات ، أن تكون فيه غضاضة على
المرأة التي ينسب الرجل بزوجة أخرى ، مع بقائها في عصمته . فإن الغضاضة
لاحقة بها في الطلاق ، وليست الغضاضة التي تصيب الرجل المقسور على
العقم واحتمال تكاليف خدمة ابنته بالأمر الذي يسهر عنه التشريع ،
بل هي أولى بنظر الشريعة التي تقدر الزواج وتحفظ قوامه ، إذ كان إهمالها
إهمالاً لحكمة الزواج ، وإلغاء لمقدم الشارع من إبرام الصلة بين الزوجين ،
وتحريم الزنى والفسوق

وتلا يكون للرجل المتزوج قريبة لا يزويها غيره ، ويكون لها نسل
لا يرعاه الزوج الغريب عنها ، فمن الخذلقة المرفوضة أن يقال إن الأهلان
ليها بالصدقة أكرم لها من كفالتهما في عصمته ، ورضاها في هذه الحالة
أولى بالتقديم من رضى زوجته التي نعممها الأثرة عن كل شعور غير شعورها ،
لكنها امرأة ، وكلتاها إنسان يحق له المحف والصباية من الكدر والشقاء ..

وليس بالنادر أن تمر بالأمم أزمات ، يزيد فيها عدد النساء على
عدد الرجال ، كما يحدث في أعقاب الحروب والثورات ، وقد يحدث في أعقاب
الأوبئة التي تنتقل عداها في الجامعات المسممة ، فلا تتعرض لها المرأة كما
يتعرض الرجل ، وقد يحدث أن تكون زيادة عدد الاناث ظاهرة مطردة
في كثير من الأنواع كما يقول بعض الشنفاين بعلم الاحياء ، فإذا حدث هذا

الاختلال في نسبة التساوي بين الجنسين ، فليس لهذه المسألة حبل أسلم
وأكرم من السماح بتعدد الزوجات . لأن المرأة التي لا تتزوج تعيش عيشة
لبطالة وقسوة ، أو تكدر في طلب الرزق بمثل من الأعمال لا يتيسر لجميع
النساء ، وتبتلى بالمقم في الحائض

وما من اعتراض على هذا الحل بينيه المقترض على المبدأ الجد
في علاج أدواء المجتمع ، والاخلاص في تقدير مصائب وآفاته . فانهم يحسبون
أن الحرص على كرامة العبد - الخيالي - كليل لها بالصيانة ، وتكليل
للمجتمع بطل مشكلة الزواج ، وما من أحد يجز عن المنالاة بكرامة المرأة ،
وما ينبغي لها في عالم الحيال ، ولكن كرامة المرأة في الحق وفي الواقع
لا تساوي شيئاً عند من يرتضى لها العقم ، والابتذال ، والانعزاء عن
شلائك الزوج ، وسراريه ، ولا يأن لها أن تؤثر الرضى بتعدد الزوجات
على الرضى بكل هذه المساويء والحظوظ ، وهي صاحبة الحق في الاختيار
بين الأمرين ، فانها لا تساق كرماً إلى الزواج ، إذا سمح الشارع بتعدد
الزوجات ، ولتتها تساق كره إلى العقم والنوابة إذا حرمة عليها الشارع ،
ولم يخلق دونها طريق الاسفاف والابتذال . فمن تملك بحق المرأة ، فليترك
لها على الأقل أن تكون هي صاحبة الاختيار بين الملازمة المشروعة على
علائتها ، وبين العلاقة التي تحرم عليها في كل شريعة وكل دين . وأنواع
أن التشريع الذي يرمم تعدد الزوجات لا يحد من حرية الرجل بمقتدار
ما يحد من حرية المرأة ، لأن الرجل لا يعدد زوجاته بغير مشيئة المرأة ..
فهذه المشيئة هي التي يقع عليها الحجر ، وبفرض عليها القصور ، أو تضرب
عليها الوصاية من قبل الشارع ، فلا ترجع إليها الحرية فيما ترتضيه .

وقد مكنت الشرائع الاجتماعية ، قبل الاسلام ، من كل حكم من أحكام
الزواج غير الحكم المفهوم من إطلاقه بغير عدد محدود من
الزوجات . أي كانت نسبة العدد بين الجنسين ، وقدره الزوج على مؤنة
البيت ، وحالة المجتمع من توفير أسباب المشيئة البيتية . فلم تفرض شريعة
منها أي فرق بين زواج وزواج ، ولا بين حالة ممكنة وحالة متعذرة ،

أو بين حالة يضمن فيها الاكتفاء بالزوجة الواحدة - وحالة يبطل فيها مقصد الزواج بهذا الاكتفاء - وذلك هو النقص الذي تداركه الإسلام حين لمح الفوارق الكثيرة بين ظروف الزواج من وجهة الاجتماعية أو وجهة البيتية ، فعرف الحالة المثلى للملاحة الشرعية بين الرجل والمرأة ، كما عرف الحالة انقلاصة التي يخطر إليهما الزوج - وتضطر إليهما لزوجة - ويضطر إليهما المجتمع والنارح ، لأنها أصلح من تعطيل الزواج ، وأوفق من الحزوة والابتذال

فالشرائع الدينية عامة قبل الإسلام - كنت تبيح تعدد الزوجات واقتناء امرأى بغير تحديد للمعدد ، ولا التزام بشرط من الشروط ، غير ما يلزمه الزوج من المؤنة والمأوى والتزيين والديانة السابقان للإسلام . وهما الإسرائيليتان وأسيحية - مختلفتان في أحكام الزواج وفي النظر إلى معناه وعنته من الوجهة الروحية ..

فالشريعة الإسرائيلية أباحت تعدد الزوجات بمئة زوج حسب رغبته واقتداره ، ويعتبر من أخبار العهد القديم أن داود وسكن عيها السلام - وهما ملكان نبهان - جمعا بين مئات من الزوجات الشرعيات والأماء . ولم يلق بهما اللوم إلا لما نسب إلى داود من أنزواج بامرأة قائده و أوربا ، بعد تعريضه للقتل في الحرب ، وما نسب إلى سليمان من مطاوعته لأحدى زوجاته في إقامة الشماثر المخالفة للدين

ففي الإصحاح الثلث عشر من سفر صمويل الثاني يقول النبي ناثان لداود : « أنا معك ملكا على إسرائيل وأنتقدت من يد ناول وأعطيتك بيت سيدك ونساء سيك .. لماذا أخذت امرأة « أوربا » لك امرأة ؟ » ..

وفي الإصحاح الحادي عشر من سفر الملوك الأول أن الملك سليمان : « أحب نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون : موآبيات وعمونيات وأورميت وصيدونيات وحيتيات .. فالتصق سليمان ببؤلاه بالحبة ، وكانت له سبعة من النساء السيدات ونشأ من الشراري . فأمت مؤوه قلبه .. »

ويقول نيوفلد صاحب كتاب « دواين الزواج عند العبرانيين

الأقدمين « (١) : « إن التلمود والتوراة ما قصد أباحا تعدد الزوجات على إطلاقه ، وإن كان بعض الرومان يتصحب بالقصد في عدد الزوجات ، وإن قوانين البابليين وجيرانهم من الأمم التي اختلط بها بنو إسرائيل كانوا جميعا على مثل هذه الشريعة في اتخاذ الزوجات والأماء ،

ومما لاحظته معظم المؤرخين للنظم الاجتماعية بين العبرانيين وجيرانهم اشترقيين - كما لاحظته نيوفلد - أن إباحة تعدد الزوجات على إطلاقه ، مصحوبة بإباحة التصري على أنواعه ، وهي كثيرة كما يؤخذ من الأسماء التي كانت تطلق على النساء المملوكات في مصطلحات العهد القديم ، فكان للرجل أن يملك ما يشاء بين أمة وسرية وجارية ومعدة وسبية من النساء المملوكات بالسبي أو الشراء . وقد يؤخذ من بعض النسوبة إليهن في كتب العبرانيين أنهن درجات مختلفات في المنزلة الاجتماعية والمقامات الشرعية ، ولكن الواحدة منهن قد تذكر باسم جارية في موضع ، واسم أمة في موضع آخر ، ويعود هذا - على الأرجح - إلى حالة المالك الذي يستطيع أحيانا أن يخصص لخدمة المنزلية خادمة غير السرية ، ويحتاج أحيانا إلى استخدام السرية في أعمال البيت كلها مما تقوم به الزوجة عادة حيث لا توجد الجارية أو السرية . وأيا كان عمل النساء المملوكات من - بطبيعة الحال - لا يتساوين في المكانة الأدبية ولا في قيمة الثمن : ولا في صفات الجمال والذكاء ، ومنهن من كانت تحل محل الزوجة المقيم برضى الزوجة ، لتلد للرجل ذرية تنبسطها تلك الزوجة ، وتنقل إليها حقوقها في المراث ، وتظل لجارية أم لبنتين في مقام وسط بين مقام ربة البيت والأمة المملوكة التي تباع وتشترى

وكل هذه العادات بين الرجل ونساء بيته كانت تباح على إطلاقها ، ولا يشرع لها قيد غير قيد الوثيقة الشرعية ، سواء كانت وثيقة زواج أو وثيقة شراء ..

وبقيت حقوق الزوجات ، وأنشاء الزوجات ، على هذه الحال في الشرائع القديمة قبل الاسلام إلى زمن غير بعيد . ثم جاءت المسيحية - وهي أكبر الديانات الكتابية بعد ديانات أنبياء بني إسرائيل - فلم تتوسع في التشريع الاجتماعي ، لأنها نشأت في بيئة مكتظة بالشرائع ، تستولى عليها الأعتان اللتان أسرفت إراف انملو المفرط في سن القوانين ، والارتباط بحروف « النواميس » . فذكرت هذه للديانة الجديدة شيئا من الزواج في نلحيته العبدية ، أو في ناحيته التي تتمم بالمالم الآخر دون عالم الحياه الدنيا ، ولم يرد في كتبها نص صريح بتحريم تعدد الزوجات . وإنما ورد في كلام بوس وسونها الكبير لستمم الاكتفاء بزوجة واحدة ، لرجل الدين المنقطع عن مآرب دنياه ، ذهابا إلى الرضى بأهون الشرين ، وقياسا على أن ترك زواج لن استطاعه خير من الزواج .

وبقى تعدد الزوجات مباحا في العالم المسيحي إلى القرن السادس عشر ، كما جاء في تواريخ الزوج بين الأوربيين ، ويقول وسنرمات Westermarch في تاريخه : « ان ديارمات Diarmat ملك أيرلندا كان له زوجتان وسربتان ، وتعددت زوجات الملوك الميوفنجيين غير مره في القرون الوسطى ، ولكن شلمان زوجتان وكثر من السرارى ، كما يظهر من بعض قوانينه أن تعدد الزوجات لم يكن مجهولا بين رجال الدين أنفسهم ، وبعد ذلك بزمن كان فيليب أوف هيس ، وفردريك وليام الثمانى البروسى ، يبرمن عقد الزواج مع اثنتين بموافقة الشاوسة اللوثرين ، وأفر مارتن لوتر نفسه نصرة الأول منهما ، كما أفره ملاكتون Melancton وكان لوتر يتكلم في شتى المناسبات عن تعدد الزوجات بغير اعتراض ، فإنه لم يحرم بأمر من الله ، ولم يكن ابراهيم - وهو مثل المسيحي السادق - يحجم عنه إذ كن له زوجتان . نعم إن الله أذن بذلك لأناس من رجل العهد القديم في ظروف خاصة ، ولكن المسيحي الذى يريد أن يتحدى بهم ، يحق له أن يفعل ذلك متى تيقن أن ظروفه تشبه تلك الظروف . فان تعدد الزوجات على كل حال أفضل من الطلاق . وفي سنة ١٦٥٠ ميلادية - بعد صلح وستاليا ، وبعد أن تبين النقص في عدد السكان من جراء الحروب الثلاثين - أصدر مجلس الفركين بنومبرج قرارا

يجيز للرجل أن يجمع بين زوجتين . بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية إلى ليجاب تعدد الزوجات ، ففي سنة ١٥٣١ نادى اللامسدانيون في مونستر صراحة ، بأن المسيحي - حق المسيحي - ينبغي أن تكون له عدة زوجات ، ويعتبر المورمون كما هو معلوم أن تعدد الزوجات نظام الله مقدس . . .

ومن المعلوم أن اقتناء السرارى كان مباحا على إطلاقه كتعدد الزوجات ، مع إيحة أرق جملة في البلاد الغربية ، لا يحده إلا ما كان يحده تعدد الزوجات ، من ظروف المعيشة البنيية ومن صعوبة جلب الرقيقات المقبولات لتتري من بلاد أجنبية ، وربما نصح بعض الأئمة بالشترى لاجتناب الطلاق في حدة عقم الزوجة الشرعية . ومن ذلك ما جاء في الفصل الخامس عشر من كتاب الزواج الأمثل للقدس أوغطين . فإنه يفضل التجاء الزوج إلى التشرى بدلا من تطبيق زوجته المقيم

وتشير موسوعة المقلين Raticallist Encyclopedia إلى ذلك ، ثم تعود إلى كلامها عن تعدد الزوجات فتقول إن الفقيه الكبير جروتيوس دافع عن الآباء القدمين ، فيما أشده بعض النقادين المتأخرين عليهم من التروح بأكثر من واحدة لأنهم كانوا يتحرون الواجب ولا يطلبون التمة من الجمع بين الزوجات

ويرى وسترمارك أن مسألة تعدد الزواج لم يفرغ منها بعد تحريمه في القوانين الغربية ، وقد يتجدد فنظر في هذه المسألة مرة بعد أخرى ، كلما تحرجت أحوال المجتمع الحديث ، فيما يتعلق بمشكلات الأسرة ، فتسأل في كتابه لمقدم ذكره : « هل يكون الاكتفاء بالزوجة الواحدة خضام النظم ونظام المستقبل الوحيد في الأرضة المقبلة ؟ » ثم أجاب قائلا : « إنه سؤال أجيب على آراء مختلفة . . . إذ يرى منسر أن نظام الزوجة الواحدة مو ختام الانظمة الزوجية . وإن كل تغيير في هذه الانظمة لا يد أن يتأدى إلى هذه النهاية ، وعلى نتيض ذلك يرى الدكتور ليبون Lebon أن القوانين الأوروبية سوف تجيز التعدد ، ويذهب الأستاذ اهرنفل Ehrenfel إلى حد لقول بأن التعدد ضرورى للمحافظة على بقاء « السلالة الآرية »

ثم يعقب واستمرارك بترجيح الانتباه إلى توحيد الزوجة إذا سارت الأمور على النحو الذى أدى إلى تقريره .

كذلك كانت أنظمة الزواج في الممالك قبل الإسلام ، وكانت بها - كما يرى - حاجة شديدة إلى الإصلاح والتقويم ، وينحصر كلامنا في شريعة واجبة ، تحد من الإبلغة المطلقة ، وتمدى إلى الزواج السوى ، ولا تهمل مع هذه الهداية أن تقدر الضرورة التى تلجى ، لزوج والزوجة ، وقد تلجى المجتمع كله ، إلى حالة ليست بالسوية ولا بالماتورة مع التسيئة والاختيار ، ولكنهما تقع في الحيرة على كثرة أو على قلة ، فلا يجوز أن تهملها اشريعة التى تقدر مصالح الناس في حياتهم الدنيا ، وتحسب حسابها لحياتهم الدنيوية كما تحسب لحياتهم الروحية وهذا الإصلاح المنتظر هو الإصلاح الذى جاء به الإسلام على أوفاه من جنب التشريع .

* * *

جاء الإسلام فلم يبنى تعدد الزوجات ، ولم يوجبها ، ولم يستحسنه ، ولكنه أباحه وفصل فيه الاكتفاء بالزوجة الواحدة ، وفصله على تحصيل الزواج في مقصده الطبيعي والشرعى ، بمبول العقم ، والتعرض للغواية ، وغرض الزوية - وهى تجمع بين العقم والمزوية معا - على كثير من النساء عند اختلال النسبة العددية بين الجنسين

ومزيد على ذلك أنه حفظ للمرأة حريتها التى يتشدد بها نكاح اشريعة الاسلامى في أمر الزواج ، لأن إباحة تعدد الزوجات لا يحرم المرأة حريتها ، ولا يكرها على قبول أن لا ترتضى زوجها ، ولكن تحريم التعدد يكرها على حالة واحدة ، لا تلك غيرها ، حين تلجئها الضرورة إلى الاختيار بين الزواج بصاحب زوجة ، وبين عروية لا يعولها فيها أحد ، وقد يعجزها أن تعول نفسها

واشترط القرآن الكريم العدل بين الزوجات في حالة اتعدد على أن لا يزيد عددهن عن أربع

« فانكحوا ما أحب لكم من النساء منى وثلاث ورباع ، فإن خيفتم ألا تعدلوا فواحدة » سورة النساء آية ٣

ثم ذكر الرجال بصعوبة العدل عسى أن يثربنوا قبل اقدام على لفرج :

« وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » النساء ١٢٩ ، ولا نصب أن الأمر في تحديد عدد الزوجات يلزم يدعو إلى سؤال من أحد يمارس حدود التنجيص في الشريعة . فإن التحديد يقتضى الوقوف عند حد متعارف عليه . وما من سبب يقتضى أن يكون عدد الكتيبة في الجيش مائة ، ولا يكون تسعة وتسعين ، أو مائة وواحدة ، إلا جاز لهذا سبب نفسه أن يكون العدد أكثر من ذلك ، أو أقل من ذلك ، بغير فرق في التنفيذ ، وما من سبب يقتضى أن تكون درجة النجاح في الامتحان خمسين ، ولا يقتضى كذلك أن يجعلها ستين أو أربعين . وإنما يجب الوقوف عند حد معلوم ، ويقتضى ذلك الحد أن يكون العدد أقرب إلى انغرض المطلوب

وعند حسان الزيادة الراجعة في عدد النساء بالنسبة للرجال ، لا يجدى أن يكون الحد اثنتين وحسب ، إذ أن الرجل لا يتساوون في قدره على إعلاء الزواج كيفما كان عدد الزوجات . فمنهم من يعييه أن يعول زوجة واحدة ، ومنهم من لا يعييه أن يعول الكتيبات ، وليست أقسام الرجال على حسب هذه القدرة معلومة لولاة الأمر المشرفين على صيانة الحدود . فلا مناس من حسان من يستطيع تكاليف الزوجات الثلاث والأربع إلى جانب الذى يعييه تكاليف الزوجة والزوجتين ، وهذه موازنة ينتهى عندها الحد المعقول ، متى كان من الواجب أن تنتهى إلى حد معقول

وحسب اشريعة أن تقيم الحدود وتوضح الخطأ المثل بين الاختيار والاضطرار ، وأما ما عدا ذلك من التصرف بين الناس ، فأنه شأن جميع المباحات التى يحسن الناس وضعها في مواضعها ، أو يسيئون العمل والنهم فيها على حسب أحوال الأمم والمجتمعات من الارتقاء والهبوط ، ومن المعرفة والجهل ، ومن الصلاح والفساد ، ومن الرخاء والشدة ، ومن وسائل المعيشة على التعميم

فالمباحات الاجتماعية والفردية كثيرة تأذن بها الشريعة ، ولكنها لا تأخذ بأبدى الناس ليحسنوا تناولها والنصرف فيها ، فليس أكثر من الضمام لمباح ، وليس أكثر من أفسار الطمام بمن يستبيحونه على غير وجهه ،

وتنقض النبي غير هذا - كما نقض الخلفاء - عقودا كثيرة ، شكا فيها النساء إبراهيم عقد الزواج بغير مرضاتهن ، بل نفضوا عقودا أبرمتها المرأة ، ونفرت منها بمد لعنة الزوجية كما سيأتى فى الكلام على الطلاق وإذا آله القول الأخير فى إبراهيم عقد الزواج إلى المرأة ، فالتوازن الاجتماعية تتمكم فى حريتها ومصلحتها التى ترتضيها لحاثلتها وأبدتها ، إذا ضربت عليها الوصاية كما تشرب على القاصر والقاصرة ، وهى تزعم أنها تصون كرامتها وتحفظ عليها حريتها

الفصل التاسع

زواج النبي

كان للنبي ملوات الله عليه خصوصية فى أمر تعدد الزوجات ، جازت له قبل سريان حكم التقيد بعدد لا يزيد على أربع لستر المسلمين وأمثال هذه « الخصوصية » لبست بالشئ النادر عند تأسيس النظم الاجتماعية ببل تمام الانتقال من نظم إلى نظام لأنها ستثناء ترجبه مصلحة النظام الجديد ولا يتأتى تموله بلتعميم فى جميع الأحكام ومن شروطه ألا يتكرر بعد من يختص به للمرة الأولى ، للمرة الأخيرة ، لأن تكراره يجعله نظاما قائما إلى جانب النظام الجديد

وقد كانت خصوصية النبي عليه اسلام مفردة متحصرة عليه غير قابلة للتكرار ، لأنها ارتبطت بمصلحة الدعوة فى إبانها . ولم يكن لدعوة رسول سواء ولم يكن له غنى عن تلك الخصوصية فى البلاد التى تأمست فيها الدعوة الأولى ، وهى بلاد الأنساب وروابط المعاهرة والولاء بين الأسر والبيوت .

وقد تحتاج الحكمة فى امتياز الرسول بتلك الخصوصية إلى شرح وإيضاح .

أما الحقيقة الواضحة التى لا حاجة بها إلى شرح ولا إيضاح هى تزاوة تلك الخصوصية مما يعاب على الرجل أو على المرأة ، وخصوصا من شوائب الهوى النفسى ، ولو كان من السطح المباح

لم تكن تلك الخصوصية لتمكين صاحبها من المتعة والاستمتاع فى متاع الحياة الجنسية . فمن البيت الذى يشكو مساوئه قلة المونة والزينة ، لا يتعال عنه إن بيت رجل تمكه أهواء نفسه ونفله على رشده ، والرجل الذى يملك الجزيرة العربية ولا يمد يده لاغتراف الثروة التى تكفى زوجاته ، وتمنى من فى الترف والزينة ، لن يكون رجلا مغلوب أحسن مناسقا مع غواية المتعة ووساوس الشهوات ، وليس بالرجل المخوق لطلب اللذة من

ينفض بما نهض به نبي الإسلام من عنائكم الأمور في مدى سنوات
معدودات ..

أما النساء اللاتي اجتمعن في بيت النبي فلم تكن عليهن مهانة يتعمرن
بها ، أو يشمر بها أحد من أنرابهن ، أو من عمة المسلمين ، أغنيائهم
وفقرائهم على النساء ، بل كان دخول المرأة في عداد أمهات المؤمنين
شرفا لا يطلوه شرف ، ولا تتمتع امرأة من أمروق البيوت في كرامة حائره
باقية أرفع من هذه الكرامة ، التي تناظر بها سيدات العرب ولجم
من أقدم المصور إلى آخر لزمان

وقد تقدم أن سليمان الحكيم جمع بين ألف امرأة من الحرائر والإماء ،
كما جاء في كتب العهد القديم ، ولعن اجتمعن في ذلك الحرم بأسرات
مملوكات . ومنهن رضين به رضى عن الترف والحاء . في قصر يطلو على
القصور . أما نساء محمد عليه السلام لما أرشاهن عن المقام في بيته على
المشقف والكفاف مال ولا جاء من جاء الأبوة والسلطان ، وإنما هو جاء
الروح ترتفع إليه المرأة بهدى الرسالة . ولا يرغما إليه مدى سوى مداها
وإذا تنزهت الخصوصية التي انفرد بها محمد عليه السلام عن مهانة
تشرين الرجل أو المرأة فقد ظهرت احكمة فيها أيما ظهور ، وامتنع كل
وجه من وجوه تعيلها وتنسرها ، إلا أن تكون في سبيل الدعوة ، لا في سبيل
محمد ولا آل محمد ، وإلا أن تكون تطيما باررا لحكمة التشريع في تعدد
الزوجات وهي تدعيم النظام الاجتماعي بالمهارة ، وميانة المرأة من الفتنة
والمهلنة ..

فقد جمعت المهارة أبا بكر وعمر وعثمان وعليها في رسالة واحدة
هي رسالة الدين ..

وقد كانت كل مسيدة من أمهات المؤمنين تأوى إلى البيت الطاهر ،
فإنما تأوى إليه اعتمادا من الارتداد والوقوع في أيدي الحاقدين عليها
من ذريتها ، أو تأوى إليه لإكرامها عن منزلة دون منزلتها ، أو عن عرضها
على من يضارع أهلها ممن لا يرغبون فيها ، وكان فيهن النصف ، والمقر ،
ومن لا مال لها ، غير النأييم ، أو معرض المستكره على أشرف القوم من

أندادها ولا يخلو ذلك المعرض من غضاضة عليها ، لما يساورها من الظن
يقبوله حياء من النبي وطاعة لأمره ، وليس لا يشار النبي البناء بالسيدة
على عرضها للزواج بين أصحابه غير سبب واحد يعقله النصف والمكابر ،
لأنه لا يقبل الفهم المعقول على وجه آخر : وذلك هو جبر الظاهر ، والبر
بالمرأة المؤمنة أن ينتهي بها إيمانها إلى الحطة والموان ، ويكفى أن سرد
أسمائهن وتذكر أحوالهن عند بناء النبي بهن ، لمنقطع الظنة في أسباب
كل زواج سهلته الخصومية النبوية

« ... ولم يحدث قط أن اختار زوجة واحدة لأنها مليحة أو وسيمة
ولم يبين بمدراء قط إلا العذر أنه أتى علم قومه جميعا أنه اختارها لأنها
بنت صديقه وصفيه وخليفته من بعده : أبي بكر الصديق رضى الله عنه

« هذا الرجل الذي يفتري عليه الأئمة الكاذبون أنه الشهمان الخارق
في لذات حه - وقد كانت زوجته الأولى تقارب الضمين وكان هو في
عنفوان شباب لا يجاوز الخامسة والعشرين وقد اختارته زوجا لها ،
لأنه الصادق الأمين فيما اشتهر به بين قومه من صفة وسيرة . وفيما لقبه
به عارفوه وعارفو الصدق والأمانة فيه ، وعاش معها إلى يوم وفاتها على
أحسن حال من السيرة الطاهرة والسمة النقية ، ثم وفي لها بعد موتها فلم
يفكر في زواج حتى مرضته عليه سيدة مسلمة رقت له في عزلته فخلبت
له السيدة عثمة بإذنه ، ولم تكن هذه الفتاة العزيزة عليه تسمع منه
كلمة لا ترفيها غير ثنائته على زوجته الراحلة ووفائه لذكراها »

« وما بنى - عليه السلام - بواحدة من أمهات المسلمين لما وصفت
به عنده من جمال ونضارة ، وإنما كانت حلة الرحم والمن بهن على
المهانة هي الباعث الأكبر في نفسه الشريفة على التفكير في الزواج بهن .
ومعظمهم كن أرامل مؤيمات فقدن الأزواج أو الأولياء ، وليس من يتقدم
لحظتهن من الأكفاء لمن إن لم يفكر فيهن رسول الله »

« فانسيدة سودة بنت زمعة مات ابن عمها المتزوج بها بعد عودتها من
الهجرة إلى الحبشة ، ولا مأوى لها بعد موته إلا أن تعود إلى أهلها ،
فيكرهوها على الردة أو تتزوج بغير كفء لها لا يريدها »

« والسيدة هند بنت أمية - أم سلمة - مات زوجها عبد الله المخزومي ، وكان أيضا ابن عمها ، أصابه جرح في غزوة أحد فتلفى عليه ، وكانت كحلة مستكة فاعتذرت إلى الرسول عليه السلام بمنها ، لتخفيه من خطبتها ، فواسها قحلا : « سلى الله أن يؤجرك في مصيبك ، وأن يخلفك خيرا » فقالت : « ومن يكون خيرا لي من أبي سلمة ؟ » وكان الرسول عليه السلام يعلم أن أبا بكر وعمر قد خطباها ، فاعتذرت بمثل ما اعتذرت به إليه ، فغضب خطرها ، وأعاد عليها الخصة حتى قبلتها . »

« والسيدة رملة بنت أبي سفيان تركت أباهما وهجرت مع زوجها إلى الحبشة ، فتمتع زوجها وفارقها في غربتها بنير عث يكتلها ، فأرسل النبي عليه السلام إلى النجاشي يطلبها من هذه المرأة المعلقة ، وينقذها من أهلها إذا عذب إليهم راغمة من هجرتها في سبيل دينها ، ونعم في الزواج بها سبيبا يسد بينه وبين أبي سفيان بوشيجة النسب فتقبل به من جفاء المدارة إلى مودة تخرجه من ظلمات الشرث إلى هداية الإسلام . »

« والسيدة حورية بنت الحارث سيد قومه ، كانت بين السبايا في غزوة بني المصطلق ، فأكرمها النبي عليه السلام أن تذل ذلة الماء ، فتزوجها وأعتقها وحض المسلمين على إيمانك مساييهم ، فأسلموا جميعا وحسن إسلامهم . وخبرها أبوها بين العودة إليه والبقاء عند رسول الله فاختارت البقاء في حرم رسول الله . »

« والسيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب مات زوجها ، فعرضها أبوها على أبي بكر فسكت ، وعرضها على عثمان فسكت ، ريث عمر أسلفه للنبي فلم يشأ أن يقض على مديته وولييه بالمصاهرة التي شرف بها أبا بكر قبله ، وقال له : « يتزوج حفصة من خير بها من أبي بكر وعثمان . »

« والسيدة صفية الإسرائيلية بنت سيد بني قريظة خبرها النبي بين أن يرددها إلى أهلها ، أو يمتصها ويتزوجها ، فاختارت البقاء عنده على العودة إلى ذويها ، ولولا الخلق الرفيع الذي جبلت عليه نفسه الشريفة ، لما علمنا أن السيدة صفية قصيرة يمينها صواحبها بالقصر ، ولكنه سمع إحدى صواحبها تعيها بقمرها ، فدل لها ما معناه من روايات لا تخرج

عن هذا أخصي : إنك قد نطقت بكلمة لو القيت في البحر لكدركته ، وجبر خاطر الأسيرة الغريبة أن تتمتع في بيته ما يكرها ويغض عليها . »

« والسيدة زينب بنت جحش - ابنة عمته - زوجها من مولاها وميثاقه زيد بن حارثة ، فنفرت منه وعز على زيد أن يروضها على طاعة ، فأذن له النبي في طاعتها . فتزوجها عليه السلام لأنه هو المسئول عن زواجها ، وما كان جمالها خفيا عليه قبل تزويجها بمولاها ، لأنها كانت بنت عمته ، يراها من طفولتها ولم تفاجئه بروعة لم يمهدها . »

« والسيدة زينب بنت خزيمة مات زوجها عبد الله بن جحش قتيلا في غزوة أحد ، ولم يكن بين المسلمين القتل في صحبتها من تقدم لخطبتها ، فتكف بها عليه السلام ، إذ لا تكفل لها من قومها . »

« وهذا هو أحرم المسهر في أطياف البشرين وأنبياء المبشرين ، وهذه هي بواعث النفس التي استعصى على الميطنين أن يفهموها على جليتها ، فلم يفهموها منها إلا أنها بواعث إنسان غارق في لذات الحس ، شهوان . . . »

« ونقد أمام هؤلاء الزوجات في بيت لا يجدن فيه من الرغد ما يجده الزوجات في بيوت الكثيرين من الرجال . مسلمين كانوا أو مشركين . وعلى هذا الشرف الذي لا يدانيه عند المرأة المسلمة شرف الملكات أو الأميرات ، شقت عليهن شدة العيش في بيت لا يضمن فيه من الطعام والزينة فوق الكفاف ، والتعانة بأيسر اليسر . فاتفقن على مفاتحت في الأمر ، واجتمعن يسألن المزيدي من التفقة ، وهي موفوية لديه لو شاء أن يزيده في حصته من المهر ، فلا يعترضه أحد ولا يحاسب عليه . إلا أن الرجل المحكم في الأنفس والأموال - سيد الجزيرة العربية - لم يستطع أن يزيدهن على نصيبه ونصيبهن من الطعام والزينة ، فأملهن شهرا وخبرهن بعده أن يفارقه ، ولهن منه حق المرأة الفارقة من الخناج والحسنى ، أو يقبلن ما قبله لئنهن ممنون من ذلك العيش الكد . »

ولو أن هذا الخبر من أخبار بيت النبي كان من حوادث المسيرة المحمدية التي تخفى على غير المطلعين المتوسمين في الاطلاع ، لقد كان للمطلعين بعض العذر فيما يفترونه على نبي الإسلام من كذب وبهتان ، إلا أنه خبر يعلمه كل من اطلع على القرآن ووقف على أسباب التنزيل :

وليس بينها ما هو أشهر في كتب التفسير من أسباب نزول هذه الآيات في سورة الأحزاب :

« يا أيها النبي قل لأزواجك إن كننّ نرمن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكنّ وأسرحكن سراحا جميلا . وإن كننّ تردن الله ورسوله والدار الآخرة ، فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما »

سورة الأحزاب ٢٨ ، ٢٩ .

« وائل المبشرين المحترفين ولما بالتفتيش من خفايا السيرة النبوية ، خلى أن يطلع على تفاصيل هذا الحادث بحذائره ، لأنه ورد في القرآن الكريم خاصا بالمائة التي يتكلم المبشرون احترفون على استقصاء أخبارها ، وإحصاء شراردها ، وهي مسألة الزواج وتمدد الزوجات . وقد كان لهذا الحادث أثره في سيرة النبي صلى لم يبله حادث من الحوادث التي عثت بها المشيرة الإسلامية حين كانت في بيتها المحدودة ، تحيط بإيمانها إحاطة الأسرة بأبيها »

« حدث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « كما تحدثنا إن غسان تتعل النعال لغزونا ، فنزل صاحب يوم نوبه ، فرجع عشاء ، فصرع بابي ضربا شديدا وقال : أتم مر ؟ ففرغت فخرجت إليه ، وقال : حدث أمر عظيم ! .. قلت : ما هو ؟ أجابت غسان ؟ .. قال : لا ، بل أعظم منه وأطول .. طلق النبي صلى الله عليه وسلم نساء .. »

« ولما تألب ربات انيت يشكون ويلحقن في طلب المزيد من الثقة ، لبث النبي في داره معمومًا بأمه ، وأقبل أبو بكر فوجد الناس جلوسا لا يؤذن لأحد منهم ، فدخل الدار ولحقه عمر بن الخطاب ، فوجد النبي واجبا وحوله تساؤه ، فأحب أبو بكر أن يصرى عنه بكلمة يقولها ، وكأنه فطن لسر هذا الوجوم من النبي بين نساء المجتمعات حوله فقال : « يا رسول الله ! .. لو رأيت بنت خارجة .. سألتني الثقة فقامت إليها فوجأت عنقها .. » ففطك النبي وقال : من حولى كما ترى يسألني الثقة . فنام أبو بكر إلى عتشة يجأ عتبا ، وقام عمر إلى حفصة يجأ

عنقها ، ويقولان : تسألن رسول الله ما ليس عنده ؟ فقلن : والله لا تسأل رسول الله شيئا أبدا ليس عنده .. »

« وهجر النبي نساءه شهرا ، يمهلهن أن يشتعن بعد الروية بين البقاء على ما تيسر له ولهن من الرزق ، وبين الانصراف بمنته . وبدأ بالمسيدة عائشة فقال : « إني أريد أن أعرض عليك أمرا أحب ألا تتعجلي فيه حتى تستشيري لبويك » نسألك : « وما هو يا رسول الله ؟ » فعرض عليها الخيرة مع ستر نسائه في أمرهن . فقالت : « أميك يا رسول الله أستشير قومي ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة » . وأجاب أمهات المسلمين بما أجابت به السيدة عائشة ، وانتهت هذه الأزمة المكية بسلام ، وما استطاع صاحب الدار - وهو يومئذ أصدر رجل في المعالم المصور - أن يحل أزمة داره بنمير إحدى اثنتين : أن يجمع النية على غراق نسائه ، أو يقتنع معه بما لديهن من رزق كفاف »

« أعن مر هذا الرجل بقول إنه طلس شهوات وأسیر لذات ؟ »
« أعن مره يقال إنه ابتنى من رسالت ماربا يبيغ الدعاة غير الهداية والإصلاح ؟ »

« لميم كان هذا الشقاء بأحوال الرسالة وأوجالها من ميعه الشباب إلى من لا منفعة فيها لمن صاحبة الترفيق والظفر أو لمن صاحبة الخيبة والهزيمة ؟ .. »
« أترأه يريد ما مخطرا بأمتته وحياته ، مستخفا بلعجزة من وطنه والعزلة بين أهله ، ليسوم نفسه بعد ذلك عيشة لا يقنع بها أقرب الناس منه وأعلامهم شرفا بالانتماء إليه ؟ »

« أمن أجل الحس ولذاته يتزوج امرأة بمن تزوج بهن ، وهو سيد الجزيرة العربية وأقدر رجالها على اصطفاء انشاء الصالح من المرء والإماء ؟ »

« وهل يتزوج بهن اشهوان المارق في لذات الحس ليقنن به في اجترأ لتعرف والزينة وحلوص الضمير للإيمان بالله ولتقاء الدار الآخرة ؟ »
« وما ماربه من كل ذلك إن كان له مارب في طويته غير ماربه في العلانية ؟ »
« وعالم يجاهد نفيه ذلك الجهاد في بيته وبين قومه إن لم يكن له رسالة يؤمن بها ولم تكن هذه الرسالة أحب إليه من النعمة والأمان ؟ »

« إن المبشرين المتطرفين لم يكتفوا من مسألة الزواج في السيرة النبوية مقتلاً يصيب محمداً ، أو يصيب دعوته من ورائه ، ولكنهم قد اكتشفوا منها حجة لا حجة مثلها في الدلالة على صدق دعوته ، وإيمانه برسالته ، وإخلاصه لها في سره ، كإخلاصه لها في علانيته ، ولولا أنهم يمولون على جهل المستمعين لهم لاجتهدوا في السكوت عن مسألة الزواج خاصة أشد من اجتهدهم في التشهير بها واللغو فيها »

وتصاري القول في الخصومية النبوية أنها لم تكن « امتيازاً » من امتياز انصاف السيطرة لشخير المرأة في مرضاة خيلاء الرجل ، وحببه للمتعة الجسدية - ولكنها كانت آية أخرى من ممدن الأحكام القرآنية فيما تفسر عنه من تحف على المرأة وحيطة لها من مراقع الجور والإذلال

الفصل العاشر

الطلاق

في الطلاق ، كما بنى لزواج ، في المجتمعات الأولى على عادات افطرة : الذكر يطلب الأنثى ولا تطالب ، والرجل يخطب المرأة ولا تخطبه ، والرأى في الترتيب أن في الرأى في الطنب والخطبة ، وعلى هذه العادة الفطرية درج نظام الطلاق مع الزواج باختيار الرجل وحده ، وحرى القسانون على ما جرى به العرف بعد قيلم القوانين بعد المرحلة البدائية من مراحل الاجتماع

ولم يتدخل المجتمع في مراسم الطلاق إلا بعد فترة طويلة ، ظهرت في خلالها الحاجة إلى إثبات الطلاق في سجل محفوظ ، لعلاقته بآثار النسوة والميراث ، وتفسير عقوبة الخيانة ، وإحارة العودة إلى الزواج للمرأة التي انفصلت من تربتها ..

وفي هذه المرحلة تقررت مراسم الطلاق كشرية المبرانيين ، وكل ما اشترط فيها على الرجل أن يعطى امرأته المطة وثيقة بالتشريع ، وأنها أن تتزوج بغيره بعد ذلك ، ولكنها لا تعود إلى زوجها الأول إذا طلقت من زوجها الثاني أو توفي عنها ذلك الزوج : وفصل ذلك في الاصحاح الرابع والمشرين من سفر التثنية حيث يقول : « إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينيها ، لأنه وجد فيها عيب شني وكب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يديها ، وأطلقها من بيته ، ومنى خرجت من بينه ذهبت وصارت لرجل آخر . فإن أبغضها الرجل لأخير وكتب لها كتاب طلاق ، ودفعه إلى يديها وأطلقها من بيته ، أو إذا مات الرجل الأخير الذي اتخذها زوجة - لا يقدر رجلها الأول الذي طلقها أن يعود يأخذها لتسير له زوجة بعد أن تنجبت ، لأن ذلك رجس لدى الرب » .

وورد ذكر الطلاق على أسلوب مجازي في الاصحاح الثالث من كتاب لرميا حيث يقول ، وهو يندد بإسرائيل : « إذا طلق رجل امرأته فأنطلقت

من عنده وصارت لرجل آخر فهل يرجع إليهما بعد ؟ ألا تتجنس تلك الأرض نجاسة ؟

وجرت مراسم الطلاق على حسب هذه اشرعية إلى ما بعد ظهور المسيحية ، إذ روى إنجيل متى أن السيد المسيح سئل عن الطلاق فليستكره لنفسوته ، ودفعه بالتزوجة إلى اقتراح الرذيلة : « وقيل من طلق امراته فليعطها كتاب طلاق . وأما أنا فأتول لكم إن من متى امراته إلا لعله الزنى يجعلها تزنى ، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزنى »

ويمود متى إلى حديث الطلاق في الإصحاح التاسع عشر فقال : « وجاء إليه التريسيون ليبريوه فائلين : هل يحل للرجل أن يطلق امراته لسبب ؟ فأجاب ودل لهم : « أما قرأتم إن الذى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى ؟ وقل : من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بأمراه ويكونان جسدا واحدا . »

وتعتمد طائفة كبيرة من اتباع الكنائس البروتستانتية على نص في رسالة كورنثوس الأولى لإجازة التفرقة بين الزوجين إذا طال هجر الرجل لامرأته . قال في الإصحاح السابع : « .. أقول لكم المتزوجين والارامل إنه حسن لهم إذا ثبتوا كما أنا . ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم ليتزوجوا لأن التزوج أصلح من التحرق . وأما المتزوجون فأوصيهم - لا أنا بل الرب - أن لا تترك المرأة رجلها . وإن فارقته فلنلتب غير متزوجة أو لتصالح رجلها ، لو لا يترك الرجل امراته . وأما الباقون فأتول لهم - أنا لا الرب - إن كان أخ له امرأة غير مؤمنة وهي ترتضى أن تسكن معه فلا يتركها ، والمرأة التى لها رجل غير مؤمن وهي يرتضى أن يسكن معها فلا تتركه . لأن الرجل غير المؤمن مقدس في السوء ، والمرأة غير المؤمنة مقدسة في للرجل . وإلا فاولاكم نجسون . وأما الآن فمقدسون . ولكن إن فارق غير مؤمن قليلق . ليس الأخ والأخت مسعبدان في مثل هذه الأحوال . »

ولقد تحول كثير من المسيحيين في القرنين الأوربيين والأمريكية إلى نظام قانونى يجيز ثلاثة أحوال في حكم الطلاق ، وهي إلغاء عقد الزواج ، والتفرقة بين الزوجين ، والفصل بينهما مع بقائه اشرعية لزواج ،

ويجوز للرجل والمرأة أن يتفقا على الانفصال ، وتسوية المسائل المتعلقة بتربية الأبناء ، والنفقة عليهم ، وتمكين كل زوج من حرية التصرف في حياته ، مع إسقاط حق الزوج الآخر في معايشته فيما عدا احيائه الزوجية ، وتبرم المحكمة عادة أمثال هذا الاتفاق كما اختاره الطرفان ، ولد نبتدىء المحكمة بتقرير الانفصال وشروطه ، إذا لم يتيسر الاتفاق عليه بينهما ، ويتمين في حالة الاتفاق إثبات اقتراف البدنية . أو المثلية ، أو استحكام الخلاف وصعوبة التوفيق فيه . ولا يعتبر هذا الاتفاق حلا حاسما للخلاف ، ولكنه يترك القضية معلقة حتى يقيم أحد الطرفين من الأدلة الكافية ما يثبت الحيانة

ويستطيع كل من الزوجين أن يحصل على الحكم بإلغاء عقد الزواج ، إذا ثبت أن التفاهم بينهما على القبول داخله شيء من الخداع أو التزوير ، أو ثبت أن أحد الزوجين كان في حالة من حالات القصور عند موافقته على عقد القران . .

وبعض الولايات في أمريكا الشمالية يكفى بإثبات حصول الزنى مرة واحدة من الزوجة لإصدار حكم الطلاق ، ولا يكفى ذلك في حالة وقوع الزنى من الزوج . بل يقضى إثبات معيشته غير الشرعية مع امرأة أخرى ، لتعليق امرأته منه ، ولا يلزم تقديم الشهود على وقوع الزنى على رأى من أولئك الشهود ، بل يكفى إثبات السلوك الذى يقضى إلى اعلقة الجنسية لتقرير وقوع الجريمة ، ومن أمثلة هذا السلوك نزول الرجل والمرأة في الفنادق كأنهما زوج وزوجة ، واجتماعهما في عزلة مريبة كما يجتمع الزوجان الشرعان

ومن أسباب الطلاق وقوع الغيبة المنقطعة من الزوج أو الزوجة ولا يسئل الطلاق إذا ثبت بعد ذلك إن الزوج الغائب لا يزال بنيت الحياة ولا حاجة إلى الاثبات بالشهادة أو البينة مع اعتراف الزوج المتهم بتهمة الزنى الموجهة إليه ، وتسمى النقصا التى يلجأ إليها الزوجان إلى الحصول على حكم الطلاق بالاعتراف ، قضايا التواطؤ أو التراضى Collusion and Cooperation وربما حدث التراضى على طلب الطلاق بطلا

غير علة الزنى في الولايات التي تكفى بوقوع القسوة البدنية أو المعنوية لتطبيق المرأة من زوجها ، فيحترف الرجل بتعذيب المرأة ويصدر الحكم بناء على هذا الاعتراف (١)

والمفهوم أن معظم الحكومات الأمريكية والأوروبية حافظت على أصول حكم الطلاق في الكتب الدينية ، ولم تقطع الصلة الأولى بينه وبين لقوانين الخنية ، وكل ما صنعه في هذا الحكم أنها توسعت في تفسيره وقياس بعض الحالات على ما يشبهها من الحالات التي جاز فيها الطلاق بخصوص الكتب الدينية ، بيد أن الحكومات الأخرى التي نظمت صلة التشريع الحديث بالتشريع الديني ، قد غيرت أساس التشريع كله في مسائل الطلاق والزواج ، وجعلته على التعاقد العام الذي يخضع لقضاء المقود في جلته ، فلا يتمتع الغاؤه والمعدل عنه لسبب من الأسباب التي يختارها المتعاقدان أو يختارها ولاية الأمور



شرعية القرآن الكريم في مسألة أخلاق شريعة دين ودنيا وكل ما اشتملت عليه من حرمة الدين ، تابع لما شرع له الزواج من مصلحة النوعية والمصلحة الاجتماعية ، فليس مما يبيحه الإسلام أن يتجرد الزواج من مصلحته النوعية الاجتماعية ، تعليلاً للمصلحة العبادية عليه عى منسبة الأزواج ..

وفي هذه الشريعة القرآنية تتوافر جميع الرخص المفيدة التي لجأت إليها أمم الحضارة ، لتيسر المصلحة بين الزوجين منع المحافظة على الآداب الاجتماعية

ولسكنها شريعة إسلامية تتنظر إلى طبائع الرجال والنساء ، وتتجنب التشديد الذي لا يجدي شيئاً في المحافظة على قداسة الزواج ، ولكنه يلجئ الزوجين إلى الصلة للتخلص منه أمام القساة ، وإن كانت أظهر من أن تفهم في التخلص منه أمام الناس

الطلاق في الإسلام مسوة مكروهة ، لأنه ابغض الحلال إلى الله كما قل أنبي عليه السلام

وتدفع هذه القسوة بما يستطاع من عمل الزوج والزوجة ، وعمل الأسرة والمساكين في هذا الأمر على الهداية والإصلاح ، فإذا أحل بعد استفاد الوسائل المستطاعة فما من حل آخر يغنى عنه ، وما من تعصيم له إلا وهو أشد قسوة وأقل نفعاً من التحليل

ففى الرجل « أولاً » أن يرجع نفسه إذا أحس الضرر من زوجته ، عسى أن يكون في الصبر على هذه الفترة العروسة خير لا يعلمه :

« فإن كرهتموهن من نفسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً »

سورة النساء ١٩
إذا عجز عن مغالبة هذه الفترة العارضة ، فلا يتعجل بالطلاق المائن ، وليبدأ بطلقة راجعة ، يعترها بالنية البينة ، ولا يؤخذ فيها باللفو الذي تجرى به السنة على غير قصد من مثله :

« لا يؤاخذكم الله باللفو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، والله غفور حلیم »

سورة البقرة ٢٢٥
وفي وقت الله بالحلم في هذه الآية ، إشارة إلى الحلم الذي يطب من الروح أن ينحلى به في هذا المقام ، وهو يرجع نفسه قبل البت بالنية على المطلقة الراجعة ..

وقد كانت الزوجة التي يقسم زوجها أن يهجرها ، تنزوى في بيته أو في بيت أهلها ، وتظل على هذه الحالة مطلق لا تأوى إليه ، ولا تخرج من عصمته إلى غير أم محدود . فأوجب القرآن للكرام على الزوج أن يثرب إليها في أم محدود ، وهو أربعة أشهر . تهدأ فيها سورة الغضب ، ويمسود فيها الرجل طوية نفسه ، عسى أن يستجد لعشرته الأولى حيناً طنت عليه الغيرة في ساعة الغضب أو الفتنة ، وعسى أن تظهر الأمومة المستكنة ، فتربط بين الأب والأم يرباط يميز عليهما أن يبيت وينفصم إلى غير رجعة ، وعسى أن تلبس المرأة بعد شماس ، وأن تستحضر المحبة والوفاء بعد استحضار الأنفة والخصام ، فإن طلت المهلة شهراً بعد شهر ولم يتغير ما في انفسهم ، فالبت في الطلاق إذن إنما يشرعه القرآن الكريم رحمة

بالمرأة النعمة ، لكيلا يصرها الرجل أن يرتبها بعد الزواج ، ويظيل

ارتبائها نكاحاً لها ، وإعمالاً لأمرها ، واستبداداً منه بطاقتها ومسيرها
« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله
غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ، والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل عليهن أن يكمن ما خلقن الله في
أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويعلمن أحق بردهن في
ذلك إن أرادوا إصلاحاً ... » سورة البقرة ٢٢٦ - ٢٢٨ ،

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل
لكم أن تأخذوا مما آتيتكم شيئاً إلا أن يخاصكم بها الزوج ، فإذا
خاصكم فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك
حدود الله فلا تعتدوها » سورة البقرة ٢٢٩ ،

وهذه الآية تحفظ للمرأة حقها في المال وفي الحرية ، فلا يطل للرجل
أن يسك عنها شيئاً من صداقتها ، ويحق لها أن تأبى العودة إليه
إذا راجعها قبل انقضاء البائة ، وعليها إذن أن تنزل عن المدق المتأخر ، لأنها
خليقة أن تعفيه من واجب الزوج وهي تعفى نفسه من واجبها

ويتبين قبل أن ثبت بطلاق البائن أن تتقدمه الوساطة بالصلح ،
والمشاورة بين الأهل والأقربين ، وتمتلك المرأة التي تخاف نشوز زوجها
أن تضمن إمكان الوفاق وحسن المعاملة قبل أن تعود إلى معاشرته زوجها :
« وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما
أن يمسلها بينهما ملحاً ، والملح خير » وأحضرت الأنفس الشبح .
وإن تحصنوا ونفقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ... » وإن
خفتم شقاق بينهما فامشرا حكماً من أهله وحكما من أهلها إن يريدا
إصلاحاً يوفق الله بينهما) سورة النساء ٣٥ ،

وقضية الخلع التي طليت فيها المرأة تسريحها من رجلها لبغضها إياه ،
مشهورة في كتب الأحاديث والتفاسير ، وخلاصتها : « أن جنية بنت
عبد الله بن أبي سلول كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس ، فأتت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « لا بد ولا ثابت لا يجمع رأسي
ورأسه شيء » والله ما أعقبه في دين ولا خلق . ولكني أكره الكفر

في الإسلام وما أطبقه بغضا . إلى رفعت جانب أنخابه ، فرأيته أقبل في عدة
من الرجال ، فإذا هو أشدهم سواداً وأصرهم ثانة وأتبعهم وجهاً »
فقال رسول الله لها « أتريدن عليه حديثه ؟ » قلت : « أردوها -
وأزيدة عليها » . فقال صلى الله عليه وسلم : « أما الزائد فلا » .
وقضى بالطلاق ..

والخلع حق للمرأة يكرمه الإسلام كما كره الطلاق ، ولكنه حق من
حقوق العرج لا يسكت عنه ، وفي الحديث الشريف : « أيما امرأة سألت
زوجها طلاقاً من غير باس فإمساكها عليها راحة الجنة »

المرأة مثل الخلع ، حل من حلول العرج ، ترتضى فيه المرأة أن تنزل
عن صداقتها وتفقدته . ليعينها الرجل من واجباتها الزوجية ، ويقع الطلاق
مع الاتفاق على المرأة كلما استحل التوفيق بين الزوجين . حقوة
الرجل وعنفه في معاملة زوجته ، واتخاذ الزوج مزاراً لا يستقيم العيش
فيها على سنة المودة والسكينة والإمساك بالمعروف

ومن ثم نرى أنه ما من وسيلة تتجبع في اجتناب الفرقة بين الزوجين
لم ينصح بها القرآن الكريم لكل منهما ، فيما يطلب من الرجل أو يطلب
من المرأة ، وترجى منه الفائدة في الواقع . فإذا نفدت حيلة المراجعة
وانتظار الملة ، وبطلت مساعي الصلح بين الأهل والأقارب ، وأسفرت
تجربة الطلقة الراجعة مرة بعد مرة من قلة الكثرات للجفاء ، وإصرار على
الفراق ، فليس في الزواج إذن بقية تعنى من الطلاق ، ولعل الطلاق
يؤمذ أرحم بالمرأة من علاقة منقصة ، تربطها برجل يجفوها ويبخل
عليها بقوته ، ويتعنى لها الموت لميتعد عنها ، إذ كانت عشتراً غلا في
عنفه لا يفهم غير الموت ، ولا إيذاء في هذا الطلاق للزوج ولا للزوجة
ولا للمجتمع . إذ لا بقاء إذن لشيء يصح أن يسمى بالزواج

ومنى ثم الفرق الذي لا حيلة فيه ، تكلفت أشريفة للزوجة المطلقة
بكل ما يلزم الرجل من حقوقها ومصلحتها ، ومن حقوق أبنائها وأبنائاته ،
وتأبى الشريعة العادة أن تعتمد على حنان الأب وحده لرعاية أبنائه ،

لأنها مضمونة عن حق الأم حباله ، حتى تستوفيه لها غاية ما يسع الشرائع من استيفاء ..

« وللمطلقة متاع بالمعروف حقا على المتقين » البقرة ٢٤١ .
« وإذا طلقتم النساء قبل أن أجلن فأموكنهم بمعروف أو سرحوهن بمعروف » .. البقرة ٢٣١ .

« ومتعوهن على الموضع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ... » البقرة ٢٣٦ .

وعلى الزوج أن يوفى الزوجة انطلاقة صداقها كاملا لا يستحل منه شيئا لنفسه :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن تنظارا فلا تأخذوا منه شيئا - أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا » النساء ٢٠ .

ولا يحق للرجل أن يخرج المرأة من بيتها قبل رفاة عدتها فيه :

« لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة »

سورة الطلاق آية ١ .

« لكنهن من حيث سكنتم من وجعكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن . فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأنتروا بينكم بمعروف . وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه . سيجعل الله بعد عسر يسرا » سورة الطلاق ٦ - ٧ .

« والوالدة يرضع أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة . وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف .. » سورة البقرة ٢٣٣ .

ولم تخل آية عرفت للطلاق من تأكيد الأمر بالمعروف ، والنهي عن الإساءة والإيذاء ، والحث على مسؤولية الشح والتقتير ، وهي الحيطة التي لا مقترح وراءها على الشريعة وأحكامها ، وإنما يكون الاقتراح على

أخلاق لناس وعولتهم وآدابهم ، وليست هي مما تتولاه الشريعة بقوة الأحكام ..

ومن الممن أن يعرض على الناس طلب الكمال . ولكنه الأمل المنظور غير الواقع ، وغير ما في المكان ، بين مختلف الأمم والعصور . وما من شريعة إيجابية أو إنسانية تصد الناس عن المثل الأعلى من الكمال المتصور لبنى آدم وحواء ، ولكثهم - إنى أن يدركوا شأهم من كمالهم - لا ينبغي أن يجنى أحدهم على غيره بجريرة تقصيره ، بل جريرة التقصير الملازم لبنى الإنسان أجمعين

الفصل الحادى عشر

السراى والإماء

شرع الإسلام الحق ولم يشرع الرق ..

فلم يكن للمعتق أثر فى شرائع الحضارات التى سبقت ظهور الإسلام .
أما الرق فقد كان معروفاً معترفاً به فى كل حضارة قديمة ، وكان حكماء
الأمم يقرونه ويرتبون نظام المجتمع على بقله ، ومنهم حكماء فى طبقة
أفلاطون وأرسطو من فلاسفة اليونان . وكان رؤساء الأديان يعتبرونه
قضاء عادلاً من الله . ويأمرون العبد بطاعة السيد ، والاختلاص له ، كما
يطيع ربه ، ولو لم يكن على دينه ، وكان سياسة الأمم يحسمون حق
السيد على عبده ولا يعرفون للمبد حق تكمية الدولة ، حتى هلك الحياة
ولا يخطر على تبال أن الرق نظام معجور فى المعمور الحديثة ،
بطل وامتنع بعد تحريم بيع الرقيق وشرف منذ أواسط القرن التاسع عشر .
فإن الواقع أن الرق على أسلوبه الذى نشأه فى عصور الهمجية باق إلى
القرن العشرين ، وسيبقى معها ما بقيت الحروب ، وبقيت عادات الأسر ،
وإجلاء سكن البلاد المغزوة من ديارهم ، إلى أمد أو إلى غير أمد

فالأسير اليوم هو أرفق الأول منه . وبصفة القلونية التى يخولها أسروه
أنشاء أسرهم : يسفره الأسرون فى أعمالهم . ويجردونه من الحقوق المدنية
بينهم ، ويضطرون من تسفوت ما يملك الرقيق أو يمينه على خدمتهم . ولا تفك
عنه هذه القيود إلا إذا تبادل الأسرى بين المسكرين المقتلين

سلك ما استحدث من نظام الرق بعد تحريم البيع والشراء ، فإنما هو
أثر من آثار التطور فى قيام الدولة الحديثة ، وبعد أن كان العالم القديم
يخضع لدولة واحدة ، أو تتمتع فيه دولتان متناظرتان ، متاهرتان ،
لا تمسداً لحرب بينهما فترة تسمح بالتقدم على تبادل الأسرى ، ولا تقع
بينهما هدنة تمنح للأسير أن يرجع إلى نومه حتى تلحق بها حرب جديدة ،
بحل فيها لريق من الأسرى محل لريق ..

لما أدى تخيير من نظام الأسرى في العصر الحديث إنما هو عدد الدول في العالم ، واضطروا إلى التهادن والتعاقد بينها فترات أطول من لفترات الأولى بين الدول التي غلبت ، وما كان نظام الرق ليتغير كثيرا أو قليلا ، لو بقيت الدولة الواحدة غالبة على العالم ، أو بقيت فيه الدولتان على حدة ، لا هوادة فيه

فلما ظهر الإسلام جاء بالعتق ولم يجيء بالرق ، وسبق لتطور الدول إلى تقرير ملك الأسرى عند الأعداء ، وتقرير المن يتسريح الأسرى عنده ، ومنع خيّر ما يصنع الشارع في ذلك الزمن ، فإنه أضحى الذي لم تحفه حضارة اقترن العشرين بما هو أكرم منه وأجدى

فمن الحسن في شريعة القرآن إضلاق الأسير أو قبول فدائه :
« فإذا لم يتمم ألحين ككروا ففرب الرقاب حتى إذا أنفختهم فقتلوا أئذئق فأما هنا بعد وإما فداء حتى يفع الحرب أوزارها »

سورة محمد ٤

وإذا أراد الأسير أن يفتدى نفسه بلجره من عمل يعمله ، حسن بمالكة أن يقبل منه ذلك ولا يعنه بماله ، وما آتاه الله من كسبه :
« والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال لله الذي آتاكم ٥٥ »

سورة النور ٣٣

وفرض الإسلام لعتق كفارة لذنوب كثيرة ، فمن ظهر من زوجته - أي قال لها حرالم عليه كظهر أمه - فلا يتطال من ظهاره إلا بتحرير رقبة يملكها :

« والذين يطاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتأمسا »

سورة المائدة ٣

« لا يؤلفكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤلفكم بما عقدتم الإيمان » فكفارتهم إضم شرة مساكن من أوسط ما تطعمون أهليكم أو مسوتهم أو تحرير رقبة »

سورة المائدة ٨٩

ومن قتل خطأ وجب عليه مع الدية تحرير رقبة :
« ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله » النساء ٩٢

ويصن تحرير الرقاب في غير ما ورد النص عليه حينما وجب الشكر على النعمة ، والتوبة من الذنب ، وحسن الجزاء على الولاء

وانشاء المملوكات أقدم في التاريخ من انرجال الملوكن . فقد أوشك الزواج في كثير من النبال الدائبة أن يكون كله سببا واغصانا من نساء القبائل الأخرى ، ولم تدع الحاجة قديما إلى استرقاق الرجال ، إلا بعد وجود الأعمال التي توكل إلى الأسرى ، ويرفع عنها المقاتلون الأحرار . . فكان استرقاق الأسرى ثقلا على مال الرقيق ، يتحماه أو يتخلص منه بقتله ، وكانت المرأة تقتل للمماثرة أو لخدمة البيت والمرعى ، وهي خدمة سبقت ما يستخدم فيه الرجال من الصناعات ومختلف المعاش . .

وتعتبر قضية الإمام والسراى جزءا من قضية الرق على عومه ، لولا أن المرأة المستعبدة تنفرد بمشكلاتها التي سبقت مشكلات الرق في المجتمعات البدائية ، لأن سبب انشاء أقدم من تخيير الرجال في العبودية ، ولأن مشكلات الإمام على اتصال وثيق بمشكلة المرأة في بيتها وفي بيئتها الاجتماعية ، ولم تكن حقوق الزوجات الحرائر في القدم تفضل كثيرا نصيب الإمام المستعبدات

ومن وجوه الخلاف بين رق المرأة ورق الرجل أن العتق بر كبير بالإنسان الذي سلبت حرية ، وهانت على الناس كرامته ، ولكن العتق لا يؤول باجارية إلى حرية تغبط عليها ، وهي بلا عائل ولا زوج . وربما نقلها العتق من العبودية لمسيد واحد إلى العبودية لكل سيد تأوى إليه ،

ولم يكتل لها رزقا ولا عملا أكرم من أعمال العبيد المسخرين ، بغير حرية لها ولا اختيار .

وقد نظرت شريعة القرآن الكريم إلى الفارق بين الرجل والمرأة في أمر النكاح ، فعمت على نقل النساء طوكت من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية ، وأمرت المسلمين بتزويجهن والبر بهن :

« وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » إن يكتنوا فقراء يغنيهم الله من فضله »
سورة النور ٣٢ ،
« فإن خفتن ألا تعدن فواحدة أو ما ملكت أيمانكم »

سورة النساء ٣٢ ،
ونظمت الزوج بالجارية المطلقة على أزواج بليلة النيت من المشرقات ولو من مراهق في العين

« ولامة مؤمنة » حرة من مائة ولو أعجبكم »
سورة البقرة ٢٢٦ ،

ومرضت لمن حقنهن كم فرضت الحقوق للأزواج :
« قد علمت ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم »

سورة الأحزاب ٥٠ ،
وجعلت أصحاب المال ومن يملكونهم سواء فيما عندهم من رزق الله :
« فما الذين فضّلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم هم فيه سواء » ..

سورة النحل ٧١ ،
وحرص الإسلام على لبر بهن في عواضتهن وإحسانهن ، كما حرص على لبر بهن في أزواجهن وميشتين . فكان عليه السلام يذهب المسام أن يقول :
« عبيدي وأمتي » وإنما يقول : « غنائي وبنائي » كما يتحدث عن بنائه ، وكانت وصيته بالصلاة والزيت من آخر وصاياه صلوات الله عليه قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى

ولم يحصل أولئك المستضعفون من النساء والرجال على تلك المعاملة طوع لأوامر دين من الأديان قبل الإسلام . ولا تنبيه لسيئهم أو ذواتهم من بعدهم

وعصيانهم ، ولم يكن أحد من أقوامهم يناهرون أو يتقبل منهم شكائهم . بل لم يكن من الأرقاء أنفسهم من معتقد له حقا في شكاه ، بحسب أن الرق مظلمة أصابته بمنزلة حقه . وقد أسلم بعض الأرقاء من اسبيد والاماء فلم يزدوا عندها في مصدر الدعوة الإسلامية على أصابع اليبدين ، ولم يكن لهم صوت مسموع في شريعة الجاهلية ، ولا في شريعة الإسلام ، إذ كانت شريعة الإسلام مما يتعلمه المسلمون من النبي ، ولم تكن مما يعلمونه إياه . فمهما يأت به من آية مطعة من آيات البر بالنساء المستضعفت اللاتي لا سند لهن ولا عائ يرحمهن ، فانما هي آيته من الوحي السموي تجري على نسق واحد من آياته كافة ، في شريع الحقوق وتعليم الفرائض والواجبات .

وارتفع الإسلام باتباعه إلى منزلة من الانصاف لترقيق والرفق به ، لم تبلغها الإنسانية بأدابها وقوانينها ودساتيرها وانتمتها بعد أكثر من ألف سنة ، ولكن المسلمين مع هذا قصروا في عبود شريعة عن الشاؤ الرفيع الذي دعاهم دينهم إليه ، وأبيحت بينهم الخفاة التي حرّمها الدين ، ونسيت بينهم الوصايا التي ذكرهم بها الكتاب والسنة ، واستبيحت فيهم حقوق الأحرار والعبيد على السواء . إلا أن الشريعة القرآنية المطهرة عملت بينهم عملها ، ولم تذهب آثارها مدى في حملتها . ومن آثارها ما يثبت بالأحصاء والمقارنة ، كما تؤخذ من المقابلة بين عدد الأرقاء وبين حالتهم في بلاد الحضارة الإسلامية ، وبلاد الحضارة الأوروبية والأمريكية : بغير حاية إلى شرح طويل

فك من بنى من الأرقاء في البلاد الإسلامية بعد ثلاثة عشر قرنا لا يزدون على مليونين منهم أزواج وزوجات دخلوا في الأسر الحرة على سنة المساواة والمؤاخاة . ومما له دلالة في هذا العدد أن ارتفاع المهانة عن المائيك في المسالم الإسلامي مكتم غير مرة من إقامة الدول ، وارتفاع المناصب : وولاية الوزارة والقيادة ، ومساهمة البيوتات من أصحاب الملك والامارة ، ولو لم تدارقهم نسبة الرق التي لصقت بهم في كل بيئة غير بيئة الإسلامية : لما تمكنوا من الصعود في منازل الاجتماع إلى هذه القمة ، ولا فارقوا تلك منازل المولى والعبيد ..

وتتعدد المقابلة الشريعة بين قسمة الرقيق في ظل الشريعة الإسلامية وقسمته في ظل الحضارة الغربية ، فنسفر عن الفارق البعيد بينهما بالأرقام والعقائد والأوضاع

فتجارة الرقيق خلال خمسة سنة جمعت في القارتين الأمريكيتين أمة كبيرة ، تبلغ سلالتها اليوم ستة عشر مليوناً في الشمال والجنوب ، وأهدرت بينهم جميع الحقوق حتى حق الحياة إلى زمن قريب . فكان من المناظر المألوفة شفق الزنوج بغير سؤال ولا محاكمة على قارعة الطريق ، وكان إنصافهم - بحرف القانون - خطوة متأخرة في القرن العشرين لم تنفسح لهم في الزمن الأخير إلا بعد المطالبة والموتمية ، وبعد الاقتدار على الطلب مشمولاً بالتهديد ، ومنه التهديد بالانحراب

ونحن نكتب هذا الفصل وبين أيدينا المجلات الغربية نفسها ، تروى لنا قصة سيد في إفريقية الجنوبية ، ذهب إلى المحكمة لأنه قتل زنيجياً وعذبه بالنفخ المتواصل حتى انفجر جنياً ، فكان عقابه من المحكمة غرامة مائتين عشرة دولارات مقسطة على ستة شهور ، ولاحظ القضاء - الإنسانى - في هذه الواقعة أن السيد الأبيض يعتمى بحق العزلة بين الأجناس *Apartheid* بحق الإشراف والوصاية *Barbar* فلم تر الصحيفة في رواية الخبر من هرج في كتابته بعنوان « حق التعذيب » (١)

هذه شريعة وتلك شريعة : بينهما من الزمن قرابة أربعة عشر قرناً ، ومن الجهود الإنسانية ثورات وأعمال ونضالاً لا يحيط بها الإحصاء

الفصل الثاني عشر

المعاملة

عند الكلام على معاملة المرأة ، يتجه الذهن إلى أنواع متعددة من المعاملة لا تبني على أساس واحد ، ولا تأتي من مصدر واحد ، ولا يلزم من تحقيقها لبيئة أن يتحقق أثرها في تلك البيئة ، ولا يستغرب في مختلف البيئات أن يظهر نوع منها ، ويختفى النوع الآخر ، وأن يكون ظهور هذا بمقدار اختفاء ذاك . . . لأن بعضها من صنع السلطة الدنيوية أو الدينية ، وبعضها من صنع الفرائز والمعاداة النظرية ، وبعضها من صنع المراسم وأعراس أمتي تتبدل مع الأمم والطبقات ، وبعضها من الأخلاق وأسمائل التي تملأ أو تنحدر على حسب العواض المتجددة من أطوار التهذيب والتقفى ، وأحوار الجسالة والضمرة ، فلا يستغرب أن تتعارض في كثير من الأزمنة ، كما تتعارض الطوري - من النقائس والأضداد

ومن لعمري أن تحصر هذه المعاملات كما تتفق أو تتناقض في كل بيئة نشأت فيها ، ولكنها تيسر لنا بتقسيمها إلى أنواعها التي تشملها في مجموعها ، وهي على التعميم والتقليب ثلاثة أنواع : معاملة للقانون ، ومعاملة انصب ، ومعاملة الأدب وما هو من قبيل الشوائب العرفية

نعمامة القانون تخول المرأة حقوقها العامة وحقوقها الخاصة ، كما تنص عليها المعقائد والدساتير ، ولتذمها في دساتير الأمم العابرة حقوق الميراث ، ولحدثها حق الانتخاب النيابي في القرن العشرين

ومعاملة النسب تكسبها المرأة من صلب القرابة ، أي كان حكم القانون في مركز المرأة وحقوقها ، فهي بهذه النسابة أم أو أخت أو بنت أو زوجة أو محرم يجب نه الرعاية والحماية ، وعند تكون المرأة العزيرة عند ابنها ، أمهن الخلاق عند عامة الناس ممن لا تربطهم بها آصرة القرابة ، ولا يحفلون بكرامة أهلها وحمايتها . .

ومعاملة لأدب ، وما هو من قبيل الشوائب العرفية ، قد يرعاها الناس ،

(١) صحيفة نيويورك عدد ١ مايو سنة ١٩٥٩ م .

حيث لا يرعاها القانون ، ولا يرضها واجب انفسه ، وقد يؤديها الانسان كما تؤدي المراسم المورثة ، لأنها مضمونة في حكم السادة من سمائر انكياسة والوجاهة الاجتماعية ، ومما يماثلها في معاملة الرجال بنفسهم لبعض أن يأمر الحاكم باعتقال أحد ، ويختم أمره بتوقيع الخادم الطيع ، ومن تقاليدنا في عصر الفروسية أن ينحن الفارس للعقيلة الموقرة ، ثم يقدم شعورها ولا يصحب أنه لواء إليها ، وربما سما هذا زلذب مع التهذيب فكان خلقا نبيلًا من اشرف الخلائق الانسية ، وربما جرى مجرى الحيلة الاجتماعية التي تروج فيها الزيوف ويقنع منها أصحاب انتحيات والجماعات بالمنوفين والحروف ...

* * *

سفران الكريم شريفة الحصة في كل نوع من أنواع هذه المعاملات ، وله في كل معاملة دستورهما

الجامع أن الرجل والمرأة سواء في كل شيء ، وأن من عليهم بالمعروف ، ثم يمتاز الرجال بدرجة لهم بنكون انطردة وتجاوب التاريخ ، وليس لمرأة المساواة حين تقضى المساواة بين الحقوق الحق ، تقابلها زيادة مثلها في الواجب ، فهي

في القرآن الكريم إجلال الأمهات وميانة البنات كراهية لولدهن وتربيتهن ، وإحلال الزوجات في ، فلا يميزن بمكان دون مكانهم ، ولا يسومن قيم مع ذويه من الرجال ..

القرآن الكريم كلمتان : المعروف والعنى .. لمة تتمر على معاملة للمرأة في حالى الرضى جلاء ، وفي حالى الزواج والخلق ، لم يحجبها وب المعروف والحصى ، وإنكار الاساءة والايذاء

* * *

والأساس الذى تبني عليه هذه المعاملات أهم في الدلالة على روح التشريع من الأحكام والنصوص .. فهو أساس توازن الاعتراف بالحق لأنه حتى وتقديره ميزان الواجب لمصلحة المرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة النوع ، غير منظور فيه إلى قوة الطلب أو قوة الاكراه على قبوله ، وغير ملحوظ فيه أنه ترديد لدعوة من دعوات السياسة ، أو ضرورة من ضرورات « الإدارة » الحكومية ، في طرف من ظروف العرج والمدارة ..

وشعور المعاملة القرآنية للمرأة هو دستور « المرأة الخالدة » في وظيفتها التوعيمية ، ووظيفتها التي يملح عليها البيت والمجتمع ، ما استقام نظام انبث ونظام الاجتماع

ويتضح معنى الأسس التي تبني عليها المعاملات والحقوق عند المقابلة بين الأسس القرآنية ، وأسس المعاملة التي تلتقيها المرأة من الحضارة الأوروبية ، منذ حكمتها المبادئ الفكرية : وهى الثقافة اليونانية في العصور القديمة وآداب الفروسية في العصور الوسطى ، ودساتير الديمقراطية في القرن التاسع عشر وما بعده

فالثقافة اليونانية في أبان ازدهارها لم تعط المرأة شيئًا تنوبه عن مقام الأثني في المجتمعات البدائية ، وتركها في عزلتها بالمنزل تنزوى فيه بعيدة عن مكان الزوج الذى يستقبل فيه أصحابه ويولم فيه ولائمه ، وعزلتها في المجتمع من باب أولى ، كما عزلتها في بيتها كلما استثنى عنها زوجها ، وربما عزلتها عن تدبير المنزل كلما رفعتها عن ضرورات الخدمة فيه كأنها حسبت أن الانقطاع عن تدبير المعيشة البيئية علامة من علامات اليسر والمחסرة ..

هذا مكانها في الواقع ..

فأما مكانها الذى اختارته لها الفلسفة المثالية فهو معادل لهذا المكان في الكفة الأخرى من الميزان

فأفضل الأعلی الذى رشحها له خيال أملاطون في مدينته الفاضلة ، أن تتبرها الأمة ملكًا مشاعًا تنحب أنسل أن يختارها من الرجال ، وتتسلمه منها الأمة لتتوفر على تربيتها . فالحلل الأعلى للنساء في المدينة الفاضلة أنهن حظيرة مباحة من الإناث ، تؤدي وظيفة الولادة ، كما تؤديها إناث الهيون ،

وتشكتر عليها المزايا الشخصية التي تجعلها أما أفضل من أمهات ، أو زوجة أفضل من زوجات ، وتتل إليها أمانة التربية والاعداد للحياة العامة بعد سن الرضاع والحضانة !

فلا امرأة هناك في هذه المدينة الفاضلة ، بل هناك تطيح من إناث الإنسان تجرى المفاضلة بين أشراده كما تجرى بين إناث الأتباع فيما يلت إليها أعين الذكور . وهذه هي المعيشة المثالية التي تنزوي فيها « المرأة » كما انزوت في حجاب الحريم ، فهي كفة ميزان في عالم الواقع ، تعادل كفته الأخرى في عالم الفيال

وقد تقدم أن أرسطو كان ينمى على أسبرطة — في كتاب للسياسة — أنها أباحت لامرأة ما لا يبين لها من حق الميراث ورخصة الحرية ، فانتبت بها ميلتها النسائية إلى السقوط

والشهور بين قراء القصص عن عصر الفروسية أنه عصر المرأة الذهبي ، أو أنه عصر الفارس صاحب النخوة وهواه من عقول القصور والحصون . ولكنها مسورة من صور الأعلام تنتهي — مع المغالاة فيها — إلى سخرية مضحكة ، كذلك السخرية التي أبدع فيها الكاتب الأسباني سرفانتيز ، بها مثله لنا من خيال بطله دون كيخوت

وحقيقة ذلك العصر كما وصفه صاحب كتاب « التاريخ الموجز للنساء » (١) إنه كان عصر الحصان لا عصر المرأة ، ومنه ما اقتبسناه في كتابنا « عبقرية محمد » عن حالة المرأة فيه وفي العصور التي تلتها حيث يقول : « إن عصر الفروسية كان معروفا بما لوحظ فيه من فقدان الشباب — على الجملة — الاهتمام بالجنس الآخر . ولطفا نقل من تدهشة لذلك ، لو أننا وعينا كلمة الفروسية ، وذكرنا أنها لم تكن ذات شأن بالسيدات كما كنت ذات شأن بالخير ، على خلاف ما يروق للكثيرين — أن يذكروه . فلما بلغ الاهتمام بالمرأة مبلغ الاهتمام بالحصان في عصر الفروسية . إلا على اعتبار أنها عنوان غيرة .. وثى الفرى حادثة من كتب « أغنى الآداب والقصص » Chansons de Geste يروى فيها أن ابنة أوسير Auseris

جلست في نافذتها ذات يوم فعبّر بها غنيان — هما جاران وجربرت —

وقد أحده
فلم يزد
يلتفت بوجها
بمده الملا
يقول : لير
واضحة الد
يرينا بمنى
الكتاب .
الحك بين
استشاط غ
من الدم ،
لطة أخرى
هذا البعد
بقبضة اليد
بمضرة ..
إلى رجل لم
أو لتسهيل ،
مجنون بالحر
عرضة للض
رحمة أو ملا

ولقد
الفروسية ،
منزلة صفة
منزلة المرأة لـ

« على سنة ١٧٩٠ بيعت امرأة في أسواق إنجلترا بشلنين لأنها ثقلت بتكالييف معيشتها على الكتيبة التي كانت تزويها . وبقيت المرأة إلى سنة ١٨٨٢ محرومة من حقها الكامل في ملك العقار وحرية المقاماة .. وكان

تعلم المرأة نسبة تشتمل منها النساء قبل الرجال ، فلما كانت انصافات بلا كريل تعلم في جامعة جنيف سنة ١٨٤٩ - وهي أول طبيبة في العالم - كانت النسوة المقيمات معها يقاطعنها ، ويبين أن يكلمنها ، ويروين ذلولهن من طريقها احتقاراً لها ، كأنهن منحدرات من نجاسة يتثنى مساسها . ولما اجتهد بعضهم في إنفاضة معهد يعلم النساء انطب بمدينة نلادلاندا الأمريكية ، أعلنت الجماعة الطبية بالمدينة أنها تصادر كل طبيب يقبل التعليم بذات المعهد وتصادر كل من يستشير أولئك الأطباء .. »

وظلت آداب الروسىة سلبية بعد عصر الفارس النبيل إلى عصر البينتلان في أوربا الحديثة ، تقضى في معاملة المرأة بين عليية القوم بالمراسم والمجاملات التي لا تتجاوز أشكال التحية إلى التثنية والتقدير . فيلام « للجنتلان » على التقصير في عسدد الاحشاءات وحركات الحضارة وكلمات التحريض ، ولا يلهم أحد من ذلك أنه يعظمها ويوليها ثقته وتقديره ، ويقولها أمر الحقوق التي لا يرض بها على الخدم والتبابع وهو يتصرح من إشارة سيئة بواجبها السيد في محفل السادة ولا يتصرح من القول المسمى إلى خدمه وأتباعه ، ولكنه لا يجعل ذلك مقايلاً للفرق بين المرأة وبينهم في الحقوق والواجبات ولا عضواناً للقيم الإنسانية في تقديره .

لآداب الروسىة ، وخليفتها البينتلانية ، لم تكن على أحسنها أيام ازدهارها ، إلا مظهرها من مظاهر السم ، خالية من كل دلالة على القيم الإنسانية ، مثلها - كما أسلفنا - مثل النوقع بصيغة « الخادم المطيع » في قيل خطاب يقتل به الحاكم سيده الطاع

ولو كتبت تلك التحيات مقصورة بمنها ، معبرة عن القيم الإنسانية في نظر أصحابها لما استكثر القوم أن تنال المرأة كل حقوق الانتخاب ، وكل حقوق لتبابة دفعة واحدة ، ولا احتاج الاعتراف لها بحق منها بعد حق إلى انتثار عشرات السنين ، وموالاته العنب من أواخر القرن اتاسم عشر

إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، في أسبق البلدان إلى إجلبة المطلب النسوية وإعداد المرأة لها بالتعليم ومباشرة الأعمال .

وتعتبر الدساتير الديمقراطية أشهر المراحل التي شرعت للمرأة معاملة حديثة قائمة على المبادئ الفكرية ، ولكنها قامت في الواقع على إجراءات الضرورة ، ولم تقم على تقدير عادل للكائن الحي في قيمته الإنسانية ، ووليلته النوعية التي بنيت عليها معاملة القرآن الكريم ، قبل عصر الديمقراطية وقبل مطالبة النساء والرجال معا بحقوق الانتخاب أو حقوق لنيابة ..

للاقتناع القوي الذي تمكنت به المرأة من استجابة مطلبها في الدساتير الحديثة إما هو احتياح الساسة إليها في المصالح والمعامل عند نشوب الحرب المالية ، وانصرف الماملين من الرجال إلى ميادين القتال ، وبمثل هذا الاقتناع تمكن العمال الرجال ، وتمكن أبناء الأجس المضرومة ، من تحقيق مطالبهم بعد إنكارها تارة والمراوغة فيها تارة أخرى ..

وهذا وأنبأها بعض ما عنيناه باختلاف القواعد والمبادئ التي تصدر عنها الشريعة القرآنية ، وتصدر عنها مثر الشرائع في معاملة المرأة . تلك شريعة الحق للحق ، وشريعة الحق بمقدار مصلحة المرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة الإنسانية ، وهذه شرائع الضرورات والاجراءات التي تزن الأمور بميزانها المتقلب الجراف .

وقد مضت حقوق الاحراءات هذه شوطاً آخر بعد شوط الدساتير الديمقراطية ، وهو الشوط الذي ذهب إليه أتباع المادية الاقتصادية ، ودعاة الهدم المطلقة على كل نظام اجتماعي وأول نظام الأسرة والبيت . فلولاء الماديون الاقتصاديون يجررون على دينهم في توزيع الحقوق ، مقدار ما فيها من الاستشارة والاعتراف بالفوضى والعصيان ، وحقوقهم التي ينفذونها على المرأة لا تشرفها ولا تستحق منها القبطة والرضوان إن نظرت إلى معناها ، فإنهم لم يهبوا لها المساواة الا بعد انكارها ..

المزايا وهبوطهم بالقيم الإنسانية إلى خفيض لا ترتفع فيه قيمة ، ولا يطر فيه رأس على رأس ، ولا يلذن بشيء غير المساواة بين أعظم إنسان وأتفه مظلوم من صفاء العقول والأخلاق . فالمرأة في دعوتهم سواء ، لأن كل شيء سواء ، ولأنه لا يوجد في الخلق غير هذا السواء .
نصاواتهم قائمة على التجريد من المزايا ، لا على الاعتراف والتسليم بالمزايا المحرومة ، ويؤامها السلب والهدم ، ولا تسام لها على الاعطاء والبناء .

ويستور هذه الطسفة المادية الاقتصادية ، أن الأحياء جميعا سواء في الصفات ، وأن الفوارق إنما تعرض لهم من البيئة والغروف ، وعندهم أن البيئة والظروف في العالم الإنساني هما كمتان مرادفتان لعوامل الإنتاج .
وكذا هذا من الحاجة الحاوية انى لا نقول شيئا نالما لأنها لا تقول ، ولا تصرف ، ما هي جميع العوامل الظاهرة والخفية التى تؤدي إلى تعدد الفوارق بين الأحياء .

فهذه الفوارق محسوبة مدركة في كل مكان وفي كل شيء ، وفي الأرض ، حيث يعيش الإنسان ويعيش معه - أثر الأحياء ، أو في السماء حيث تجول لأجرام السماوية في كل مجال .

وتنظر إلى السماوات الفساح ، فلا ترى فيها نجمين اثنين يتشابهان في الحجم ، وإنسرة ، وقسوة الاضاءة ، وشدة الجوى ، وفعل الجاذبية ، وقدر الفتنة والدوران .

وعلى الشجرة الواحدة التى تنقى بماء واحد ، وتلقى النور من جو واحد ، تنظر إلى فرع من فروع الفصن الكثيرة فلا ترى عليه ورقتين متنتين متشابهان في هيئة اللون ، أو في رسم الشكل ، أو في خطوط النقش ، أو في عدد الزوايا حصول حوافها ، أو في صفة واحدة من الصفات التى تدرك بالحواس ، فضلا عن الصفات التى لا تدرك بفيد الجاهر ومواد التحليل .

فعمما يكن من معنى البيئة والظروف عند الماديين الاقتصاديين فهو شيء لا يحصر ، ولا يمتع الفوارق بين الأحياء ، وكل ما يمنع هذه الفوارق

فهو شكل في صميم التكوين ، يتنظف إلى أعين الأعمى في ورقة الشجرة ، وقطعة الخشب ، ودع ضمير الإنسان وعقل الإنسان

ولكن القول بمنع هذه الفوارق لازم للدعوة التى تهكم كل قسمة ، وتسوى انعم بالخصيخ ، وعندئذ تنعم المرأة عندهم بالمساواة ، لأنه ما من شيء في الدنيا أقل من هذه المساواة ، لا لأن المساواة تطلها في مكان ترتفع إليه وكلها دعوات عند أصحابها لا حقيقة لها إلا أنها ذريعة من ذرائع التحريض والتهيج ، تملأ المدعوين بها من الرضى بمقدار ما تحفزهم إلى السخط والنفقة ، وفي سبيلها يهدم - فيما انهدم من القيم الإنسانية - أشرف مكان تلوذ به المرأة النافعة ، وهو مكانها في الأسرة : وقته الأسرة عند أعداء المزايا الإنسانية أنها نظام ينقل ميراث المزايا وآداب الحرف والمقيدة ، كما ينقل ميراث الأرزاق . ولا بد أن تكون نساية خائفة حقا تلك المرأة التى تقصر بها آمالها الانتوية دون التطلع إلى منزلة ربة الدار وأم البيت ، فلا يرفعها في نظر نفسها إلا أن تكون ولصدة من قطع الاناث !

* * *

وتتلاقى مبادئ المعاملة التى تنالها المرأة من الحضارة الغربية ، منذ عهد الثقافة اليونانية إلى عهد الدساتير الديمقراطية . فليس هناك كبير تفاضل بين الاحمال المشاع في حريم أثينا وجمهورية أفلاطون ، وبين مساواة المادية الاقتصادية ، التى ليس دونها شيء ، لأنها تنزل بالمساواة من القمة إلى الخفيض !

والعيب المشترك بين هذه المعاملات أنها ترجع إلى اعتبارات منفصلة عن تقدير المرأة على حسب حقيقتها الفطرية بمزول عن مظالم المجتمع وأجراءات الحكم ، ومناورات السياسة

وتنتفى جميعا بانقضاء هذه الاعتبارات الموقوتة ، فلا يقاء بعدها لمعاملة دائمة غير المعاملة المستقرة على أساس الفطرة ومصلحة النوع كله : وهى المعاملة بالحقنى والمعروف على سنة المساواة بين الخفوق والواجبات .

الفصل الثالث عشر

مشكلات البيت

الأمرة وحدة اجتماعية تحتاج كثيرها من الوحدات إلى نظامها الخاص الذي تمول عليه في جميع شملها ، وإصلاح شأنها ، وحل المشكلات والخلافات التي تعرض لأعضائها

ولكنها أحوج من سائر الوحدات إلى الدقة والحكمة في نظامها الخاص بها ، لأنه نظام يناسبها دون غيرها ، ولا يتكرر على مثالها في وحدة من وحدات المجتمع ، أو فئة من فئاته

فالشركة التجارية - مثلاً - وحدة اجتماعية ، لها نظامها الخاص بها ، وقد تكون لها أنظمتها المختلفة على حسب تاليها ، ولا بد لها ولنظائرها جميعاً من روح المودة ، وصديق المروءة ، لحسن الانتظام وتحقيق المسلة المتبادلة ..

إلا أنها قد تمول في أهم أعمالها على أرقام الحساب ، وشروط الاتفاق لتسيير تلك الأعمال وتيسيرها

أما الأمرة فلا ينبغي أن تمول في علاقاتها على الشروط التي يفصل فيها وأزع الغصاء ، أو وأزع الشرطة ، ولا مساك لها إن لم تتماك بينها بنظام يفتيها عن تحكيم لقانون ، أو تحكيم الشرطة ، في كل خلاف يطرأ على علاقاتها ..

فإن الخلاف والوقاق في الأمرة يدوران على دفتل النفوس ، ولفتات الشمور ، ولحات البشاشة والعبوس ، وقد يبدأ الخلاف وينتهي في لحظة ، وقد ينشأ في كل ساعة تبدل فيها أفرق المسام والكباء ، ودواعي الزيلة والاستقبال بين الأهل والمحبب . ولا يوجد بين الناس نظام عام ينبأ إليه المختلفون على أمثل هذه الأمور ، كلما طرأت في لحظة من لحظاتها ، وهي مما يطرأ في جميع الأوقات

كذلك لا تترك هذه العلاقات بتسيير ضابط يتداركها ، وينفع أبناء الأسرة عند احتياجهم إلى الانتفاع به في حينه
فلا غنى لهذه الوحدة عن نظامها ، وأول مقتضيات أحكامها في تنظيم كل وحدة أن يكون لها رئيسا المسئول عنها
ورئيس الأسرة المسئول عنها هو الزوج : عائل البيت وأبو الأبناء ، ومالك زمام الأمر والنهي فيه

إذا جاء الخلل من هذا الرئيس ، فنتيجة هذا الخلل كنتيجة كل خلل يصيب الوحدة من رئيسها : يزول الرئيس ، وتزول الوحدة ، ونحن لا يزول النظام ، ولا تزول الحاجة إليه . فان نظام الدولة لا يزول لخلل رؤسائها ، ونظام المحكم لا يزول لخلل قضاةها ، ونظام الشركات لا يزول لعجز مديرها ، أو لخيافته واختلافه

نظام الأسرة باق ، وحيثه إلى الولي الذي يتولاه باقية ، ولذا فإنهم في ولاية هذا الرئيس أن يحاسبوه إذن بحساب الشريعة العامة ، حيثما يجدى هذا الحساب

ولا جدال حول نظام الأسرة في حق الأب على أبنائه الصغار إذا غالفوه ، واستوجبروا عقابه ، فليس يتدح في هذا الحق من وجهته العامة أن لأباء الصالحين قليلون ، وأنه ليس كل جزاء يوقعه الأب بأبنائه عدلا وصححا . وإنما مناسط حقه على علاته أن النساء أخطر من الخلل في تنفيذه ، وأنه لا يوجد في عالم آباء مثاليون ولا أبناء مثاليون

وهذا هو بعينه مناط الحق في أمر الزوج والزوجة حول نظام الأسرة . فليس في تعلم زوج مثالي (لا زوجة مثالية ، وليس تصرف الزوج بصواب في كل حال ، ولا اغتراف الزوجة عليه بصواب في كل حال . ولكن الصواب في كل حال أن يكون للوحدة الاجتماعية نظام ، وأن يكون لنظام رئيس يتولاه . . وإنه لخلعة واحدة من ثلاث : أن يكون كل خلاف بين الزوجين سببا لانطلاق المرأة من بيتها ، أو أن يحضر القاضي أو اشرطة كل خلاف ويفصلوا فيه بالجراء ، أو أن يمهّد إلى عائل البيت بتدارك الخلاف بوسائله بين

أحضان البيت ، وهو المسئول عما يجنيه وما يؤدي إليه ، إذا بلغ الكتاب لجله وتعذر الهفاة .
وألم الخلل الثالث ، وأتربها إلى المسئول والواقع ، هي خطة للقرآن الكريم . .
وتجمعها كلها هتان الآيتان من سورة النساء :

« والثلاثي تشافون نشوزهن معظوهن وأهجرهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، إن الله كان عليا كبيرا .
وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » الآية ٣٤ ، ٣٥ .

فالنهيحة الحسنة أول ما يعالج به الرجل خلقة مع زوجته ، فإن لم تنجح ، فالتطبعة في المنزل دون الانقطاع عنه . فإن لم تنجح فالتفوية لبدنية بغير إيذاء ، فإن خيف الشقاق فالتحكيم بين الطرفين من الطرفين ومن الغمان للزوجة في جميع هذه العلاقات أنها تملك أن تدفع عنها نشوز من زوجها إذا خشيت إغراضه : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إغراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير » . . . « النساء ١٢٨ »

وسبيل الصلح كسبيل الصلح الذي ينبأ إليه الزوج ، وهو التحكيم . . ويخفى ، بعض المفسرين فيحسب أن العقوبة بالتطبعة والهجر في المضاجع ، تروغ المرأة بما ينالها من الأيالم الحسى ، وفوات المتعة الجنسية ، إذ كانت حكمة القرآن الكريم أبلغ من ذلك ، وأنفع في هذه الخصومة الزوجية ، وإنما تردع هذه العقوبة المرأة لأنها تذكرها بالمقدرة التي توجب للرجل الطاعة في أعماله وجدانها ، وهي مشددة العزم والارادة والغلبة على الدوافع الحسية . وبهذه المقدرة يستحق الرجل من المرأة أن يطاع ، فلا تشمر بالفضاضة من تسليمها له بهذه الطاعة

قال الأستاذ رشيد رضا رحمه الله في كتابه « مداء للجنس النظيف » :
« أما الهجر فهو ضرب من ضروب التأديب لمن تحب زوجها ، ويشق عليها مجرته إياها ، ولا يتحقق هذا بهجر الخضع نفسه ، وهو الفرائس ، ولا بهجر

العجزة التي يكون لها الاضطجاع ، وإنما يتحقق بهجر في الفرائض نفسه ، وتعمد هجر الفرائض أو العجزة زيادة في العقوبة لم يألن بها الله تعالى . وربما يكون سببا لزيادة العقوبة ، وفي الهجر في المصنع نفسه معنى لا يتحقق بهجر المصنع والبيت الذي هو فيه ، لأن الاجتماع في المصنع هو الذي يبيح شهور الزوجية ، فتسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر ، ويؤول اضطرابها الذي أثارته الحوادث قبل ذلك . فإذا هجر المرأة وأعرض عنها في هذه الحالة رجا أن يدعوها ذلك الشهور والسكون النفس إلى سؤاله عن السبب ، ويحيط بها من نظر المخالفة إلى صلب المعرفة ..

والذي نراه - وفكرناه في كتابنا عن عقوبة محمد - أن الأستاذ رحمه الله قد أخطأ المراد الدقيق في هذه العقوبة النفسية ، وأن الحكمة في إيقاعها أعمق جدا من ظاهر الأمر كما رآه الأستاذ . فأبلغ العقوبات ولا ريب هي العقوبة التي تمنع الإنسان في غروبه ، وتشككه في مصيبيته : في الزينة التي يمتز بها ويحبها منه وجوده وتكوينه . والمرأة تعلم أنها ضحيحة إلى جانب الرجل ، ولكنها لا تأسى بذلك ما علمت أنها فاتنة له ، وأنها غائبة بفتنتها ، وتاديرة على تعويض ضمتها ، بما تبعثه فيه من شوق إليها ورغبة فيها . فليكن له ما شاء من قوة فلها ما تشاء من سحر وفتنة ، وعزلوها الأكبر عن ضمتها أن تقتنصها لا تقاوم ، وحسبها أنها لا تقاوم بديلا من القوة والصلابة في الأجساد واعتقول . فإذا توارت لرجل مناجمة له ، وهي في أشد حالاتها إغراء بالفتنة ثم لم يبالها ، ولم يؤخذ بسحرها ، فما الذي يقع في ولعها ، وهي تعجز بما تمس به في صدرها ؟ أفوات سرور ؟ أحنين إلى السؤال والمعينة ؟ كلا . بل يقع في ولعها أن تشك في مصيبيته أنتزتها ، وأن ترى الرجل في أشد حالاته جدورا ببيتها وإذاعتها ، وأن تشعر بالصف ثم لا تتعزى بالفتنة ولا بعقبة الرغبة . فهو مالك أمره إلى حبيبها ، وهي إلى جانبه لا تمك شيئا إلا أن تتروى إلى التسليم ، وتسلم من هوان سحرها في نظرها تبطل لفرارها من هوان سحرها في نظر مضاجعها . فهذا تأديب نفس ونفس بتأديب جد . بل هذا هو المراع الذي تتجرد فيه الأنثى من كل سلاح . لأنها جربت أمضى سلاح في يديها ، فارتدت

بعده إلى البرية أتى لا تكابر نفسها فيها . . . فأنما تكابر ضمتها حين تلوذ بفتنتها ، فإذا لاذت بها فخذلتها ، لأن يبعث لها ما تلوذ به بعد ذلك . وهذا حكمة العقوبة البالغة التي لا تقاس بفوات متعة ، ولا باغتنام لومة ، حديث والمباشرة . . . إنما العقوبة إبطال العصيان ، ولن يبطل العصيان بشيء كما يبطل بالهوان المصاعى غاية ضمتها ، وغاية قنوة من مصيبي ، ولهجس المصنع هو بضابة الرجوع إلى هذا الاحساس . . .

ولا اعتراض لأحد من المتقدمين أو المتأخرين على عقوبة من هذه العقوبات جميعا ، فيما خلا العقوبة البدنية ، وهو - فيما يبدو لأيسر خيرة - اعتراض متمثل في غير فهم وعلى غير جدوى ، ونيس هذا الاعتراض بجائز إلا على وجه واحد . . . وهو أن المالم لا تخلق فيه امرأة تستحق تأديب جدنى ، أو يملحها هذا التأديب . وأنه لمخف يجوز أن يتخذ في غير موضعها . . . بيس بجائز أن يتخذ في غير حساب الشريعة أو الطبيعة ، ولا على حساب تبليان لأسرة وكيان الحياة الاجتماعية . . .



إن المقام مقام عقوبة بل مقام العقوبة بمقد بطلان النصيحة وبطلان الطبيعة . ولم يخل المالم الإنسانى رجالا ونساء ممن يماقبون بما يماقب به الذنبون ، فما دام في هذا المالم امرأة من ألف امرأة تملحها العقوبة بدنية ، فالشريعة التي يفوتها أن تذكرها ناقصة ، والشريعة التي تؤثر فيها هدم الأسرة مقصرة ضارة ، واللفظ بهذه التحذرة نفاق رخيص . والناس لمسمع الباطلة بأخبت أثمانها . وقد أجازت شرائع عقوبة الأبدان جنود ، ولها مندوحة عنها بقطع الوظيفة ، وتأخير الترقية والحرمان من الأجازات والحريات ، فإذا امتنع المقرب بتغيرها لبعض النساء ، فلا غشافة على النساء جميعا في إباحتهما . وما يقول عاقل إن عقوبة الجنسية تغض من لأبرياء ، وإلا لوجب إسقاط جميع العقوبات من جميع القوانين . . .

وسرى فيما يلي من بيان القيود التي أقيمت بها هذه العقوبة أنها في حكم الاسلام جد كريمة ، وما أبيض إلا لانتفاء ما هو أكره منها ، وهو اطلاق . . .

الفصل الرابع عشر

القرآن والزمن

بقى القرآن الكريم في العالم الاسلامي نحو ألف وأربعمائة سنة قوة عامة يعتمد بها في إقباله وإدباره ، وفي عزته وانكساره ، بل كان هو القوة العامة التي نفعت حين فارقت جميع القوى التي تنفع بها الأمم ، فكان له قوة تبعته على التقدم والنماء ، كما كان له قوة تبعته على الثبات والبقاء . وبتأني المسلمون في أيام ضعفهم بسطوة الظلمين قبيح ، وعداوة القادرين عليهم ، فلا يعرف دولة من الدول الطاغية المطلوبة ثم تفتح بلدا من بلدان المسلمين ، أو تدخله بالحيلة والمكر ، ولا تعرف لهذه البلاد المطلوبة قوة تعود به ، وتأس عليها أن تسلم بالهزيمة ، وتنهزم في جوف ادول المحيطة بها ، غير إيمانها بهذا الكتاب : إن الايمان بنف قرآن وقبول اخضوع لغير رب العالمين ، فتفيضان لا يجتمعان في قلب إنسان ..

ونحن اليوم ننظر إلى الدول الغالبة ، فلا نرى لأينائها حيرة أشد من حيرتهم في البحث عن الايمان الموجه والعقيدة الراجية : كم يريدون أن يستقروا على أمل في الحياة ، وعلى فكرة وثقة بالعمل المصالح ، والرجاء الموفق ، واسمى المضمن إلى هداه ، وإلى الخير وإن كان لا يراه .

وعندئذ نحن هذا الايمان الموجه وهذه العقيدة الراجية : ننسنا الايمان متأملا ، والعقيدة ناجية من تجارب الزمن ، معتبرة بالحد والنسب ، صالحة لكل أم ، كن في يوم من الأيام غدا مجهولا ، قبل أن يماط عنه حجاب الغيب . صالحة لكل عهد مستقبله ونجمه اليوم ، ولكن لا نجعل أن الايمان فيه قوة وأن ديننا يمنعنا تلك القوة ، ولتأنا على سنة القدم - على الأمل - حين نفيد مما في أيدينا ولا ننبذه جزأنا لنبحث عن سواء ، وقد جرب غدا سواء حيث اضطرره فانه المقيدة إلى التجربة المحبولة ، فإذا هو في طريق المقيدة على غير اعتقاد ، وإذا هو يشد الرحال ليبحث عن الزاد ، ولا راحة بغير زاد .

أفظا لنا في أمنا ، فما لنا لا نحفظه في يومنا ؟ وماذا ينكر اليوم أو الصد منه ، وهو يسير من قوة ويحدده من عشار ؟

أدين الانسان الذي يستقبل ربّه حيث يكون ، وجه الله ، ومتى ولّى فتمّ وجه الله ، وثمّ كل سماء وكل منزل وكل حين

بعين اليوم كما غاب بالأمس ، بل يعين في يومه به الدابر ، لأن الأمس قد كن أمس هذا لا يلتقي علم وعلم ، وأما « تحالون » فأنهم نفي عليه سنون

الإنسان الذي في كل زمن ، وأعضه حقه مقتونا ، دساتير لسلطان والماء ، ولا على أصوات ان مسئول يملك حقه وواجبه بشفاعة واحدة

دمنه قبه عهده ، عهده ، بل سلفه دمنه وجوههم في الدينه قيوده ويعرض في الفرائض (واضربوهن) ضربا غير مبرح ولا ثائث (فإن أطمعكم

في المضجع يوم أطول من سبته من عهد فلا تبخوا) فلا تطلوا (عليهن سبيلا) في الحب (إن الله كان من كل شيء (كبيرا) أكبر من كل شيء ، يكلفكم ذلك فلا تكلفوا من النساء من ينهيه ويستقر

ن به حائل من
عن هذا لجمود
بن ربحامين مئات
ر وليس على من

كسلبهم أن يتبنوا ، ولا هو بمانع أحدا يتلوهم أن يتغير جهده من التغير ، كيفما كان تغير الفهم والشمور في هذه الأمور

وعلى هذا المثل نحفظ بقرآن ، ونحفظ بالزمن ، ونعبر مئات السنين في بضع صفحات ولا يزال في الأمد متسع لأخرى من مئات السنين ..

ونختار للمقابلة بين التفسير آخر الآيات التي استشهدنا بها للشريعة القرآن في معاملة المرأة ، وهي آيات النشور في سورة النساء ، نجدوها بابين عباس ونقتضب بالائمة من أبناء القرن الثالث عشر ، ولم يخالفهم من ظهر بعدهم من المفسرين إلى هذه الأيام

« ... المصاحف قانتات حافظات للغيبة بما حفظ الله واللاتي تشقون تشويزهن لمظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطمعكم فلا تبخوا عليهن سبيلا . إن الله كان عليا كبيرا ، وإن غفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » النساء ٣٤ ، ٣٥

قال ابن عباس : (١)

« (فمظوهن) بالعلم والقرآن (اهجروهن في المضاجع) حولوا عنهن وجوههم في الدينه قيوده ويعرض في الفرائض (واضربوهن) ضربا غير مبرح ولا ثائث (فإن أطمعكم

في المضجع يوم أطول من سبته من عهد فلا تبخوا) فلا تطلوا (عليهن سبيلا) في الحب (إن الله كان من كل شيء (كبيرا) أكبر من كل شيء ، يكلفكم ذلك فلا تكلفوا من النساء من ينهيه ويستقر

وجاء لئلا ولا يفهم زمن . وأن يترك تفسير الطبري (٢) المتوفى سنة ٣١٠ هـ :

« وأما الأركان . وتزهد دين القرآن وروهن في المضاجع ، حدثنا الثني بعد إسناد .. قال :

لا يهجرين ينظم خلاص من أعارفها إلا في البيت في المضجع ، ليس له أن يهجو في كلام ولا شيء إلا في الفرائض (٣) .. ك .. من .. فلا يكلفها أن تحبه ، فإن قلبها ليس في يديها ، ولا معنى

القياس من تفسير ابن عباس لأبي حنيفة محمد بن يعقوب

ليبان عن تاريخ أي القرآن . تأييد . أبو جعفر محمد بن جرير

للهمجر في كلام العرب ، إلا على أحد ثلاثة أوجه ، أحدهما هجر الرجل كلام الرجل وحديثه ، وذلك رفقه وتركه ، يقال منه : هجر فلان أهله يهجرها هجرا وهجرانا . والآخر الاكثار من الكلام بتريد ، كهيئة كلام الهازي ، يقال منه : هجر فلان في كلامه يهجر هجرا ، إذا هذى ، ومدد الكلمة ، وما زالت تلك هجرا وأهجرا ، والثالث هجر البعير . إذا ربطه صاحبه بالهजार ، وهو جبل يربط في حقوبها ورسمها

قال حيان : حدثنا ابن المبارك . قال : أخبرنا يحيى بن بشر سمع عكرمة يقول في قوله : « واضربوهن » ضربا غير مبرح قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « واضربوهن إذا عصيتم في المعروف » ضربا غير مبرح

« فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » يقول : « فإن أطاعتك فلا تبغ عليها السبل »

وجه في تفسير الزمخشري (١) المتوفى سنة ٣٥٨ هـ « نشوزها أو نشوصها أن تعصى زوجها ولا تطعن إليه وأمله الانزعاج (في المضاجع) في المراقدة أي لا تداخلن تحت اللحف ، وهو كناية عن الجماع وقيل هو أن يوليها ظهره في المضجع وقيل في المضاجع في بيوتهن التي يبتن فيها أي لا تبايتوهن . وقرئ في المضجع والمضطجع وذلك لتعرف أحوالهن وتحقق أمرهن في النشوز أمر بوعظهن أولا ثم هجرانهن ثم بالضرب إن لم ينجع فيهن الوعظ واهجرانهن وقيل معناه أكرهوهن على الجماع وأربطوهن من هجر البعير إذا شده بالهजार وهذا من تفسير الثعلبي وقيلوا يجب أن يكون ضربا غير مبرح لا يجرحها ولا يكسر عظامها ويتجنب الوجه . وعن النبي صلى الله عليه وسلم « علق صوت حيث براه أهلك » وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه - كت رابطة أربع شوة عند الزبير بن العوام فإذا غضب على أحدنا ضربها بعود المشجب يكسر عليها ويروى عن الزبير أبيات منها :

(١) تفسير أبي القاسم بن جرير بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري .

« ولولا بقوها حولها لخطبتها »

(فلا تبغوا عليهن سبيلا) فإذا أخطأتم النساء ، فاعلموا

والتجنى و
الطاعة وا

وجاء

« الم »

والنشمى و

والهجر في ا

وغيره . و

ويضده »

ونأى عنه

والشعبي و

واختاره ا

كما تقول

قلت م

لزوج فذلك

منها ، فبت

لقبيح من ا

قال منته

في بيوتهن

البعير وهو

الموضع نظ

فقال : يا ا

للتأويل حد

أنت الزبير

(١) الم

عليها وعلى ضربتها ، فعقدت
وكانت الفرة أحسن انتقاء ،
فشكت إلى أبيها أبي بكر
فإن الزبير رجل صالح ، ولطه
إذا ابتكر بامرأة تزوجها في
مع فعل الزبير على هذا
شهر ، كما فعل النبي
إلى عائشة ، وتظاهرتا إليه
عذرا للمولى

« الثامنة : (والضربون
بالهجران ، فإن لم يتجسعا
على توفية حقه ، والضرب
وهو الذي لا يكسر له
المقصود منه الصلاح لا غيب
وكذلك القول في ضرب
مطيع مسلم : « اتقوا
واستحللتهم فزوجهن بكلمة
تكرهونه ، فإن لم يوافقوا
حديث جابر الطويل في النهي
من الأقرب والنساء والأجما
عن عمرو بن الأحوص أنه سمع
وسلم فحمد الله وأثنى عليه
خيرا فنهى عنوان ضربه
بناحية مبينة ، فإن فعلت

مبرح فإن أظعنكم فلا تبغوا عيون سيير • • • • •
ولنسائكم عليكم حقا : بأما حقاكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم
أحدًا تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون ، ألا وحشيت عليكم
أن تحصنوا إليهن في كسونهن ولبامهن » • قال : حديث حسن صحيح

سواء إذا عصيتكم في معروف ضربا غير مبرح » قال عطاء :
إن ما الضرب غير المبرح ، قتل : بالسواك ونحوه • وروى
لله منه ضرب امرأته لمزل في ذلك فقال : سمعت رسول الله
يه وسلم يقول : « لا يسأل الرجل قيم ضرب أهله »

ة : قوله تعالى : « فإن أظعنكم » أي تتركب النشوز (فلا
يبلا) أي لا تبغوا عليهن بقول أو فعل • وهذا نهي عن
تكرير الفضل عليهن ، والتمسكن من ذلن • وتبيل : المعنى
عب نكم فإنه ليس بلهين
تفسير النسخ (١) المتوفى سنة ٨٧١٠ :

مرورن في المضاجع (في المراتد أي لا تدخلوهن تحت اللحف
عن الجماع أو هو أن يوليا ظهره في المضجع لأنه لا يقبل عن

من ضربا) غير مبرح • أو يوعظن أولا ثم بهجرتهن في
م بالضرب إذا لم ينجع ليهن الوعظ والهجران • • (فإن
النشوز (فلا تبغوا عليهن سبيلا) فأنزلوا عنهن التموض
هو من بغيت الأمر أي طلبته أي إن علت أيديكم عليهن
تحدثت عليكم أعظم من تحدثت عليهن فاجتنبوا ظمهن •
كان عليا كبيرا (وإنكم تعصونه على علو شأنه وكبرياءه
توبون فيتوب عليكم • فأنتم أحق بالعفو عن يجنى عليكم

تفسير ابن كثير (٢) المتوفى سنة ٧٤٤ هـ :

(١) تفسير عبد الله بن أحمد بن محمد النسخي • مدارك التنزيل وحقائق
تأويل •

(٢) تفسير الإمام عماد الدين أبي الغداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي •

« واهجروهن في المضاجع » وقال علي بن أبي طلحة أيضا عن ابن عباس
يعظما فإن هي قبلت وإلا هجرها في المضجع ولا يكلمها من غير أن يود
نكاحها وذلك عليها شديد . وقيل مجاهد والشعبي وإبراهيم ومحمد بن كعب
ومقسم وقتادة . . . الهجر هو ألا يخالجها وقال أبو داود حدثنا موسى
ابن اسماعيل حدثنا حماد بن مسلمة عن علي بن زيد عن أبي مرة الرقائبي
عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (فإن خفتن نشوزهن
فاهجروهن في المضاجع) قال حماد يعني لفتاح . وفي السنن والمسند عن
معاوية بن حيدة القشيري أنه قال : « يرسل الله ما حق امرأة أخذنا
عليه » قال : « أن تطعها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب
الوجه ولا تهجر إلا في البيت » وقوله واضربوهن إذا لم يرتدعن بالوعضة
ولا بالهجران فلكم أن تضربوهن ضرب غير مبرح كما ثبت في صحيح
مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع :
« واتقوا الله في النساء فإنهن عندكم حوان ونكم عليهن ألا يوشئن غرضكم
أحدا تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح وابن رزقهم وكسوتهم
بالمعروف » وكذا قال ابن عباس وغير واحد ضربا غير مبرح قال
المنذيري يعني غير مؤثر . قال النخعي هو ألا يكره فيها عفا
ولا يؤثر شيئا . وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس يهجرها في المضجع
فإن قبلت وإلا فقد أذن الله أن تضربها ضربا غير مبرح ولا تكثر لها
عظما فإن قبلت وإلا فقد أحل الله عنه الفدية وقال سفيان بن عيينة عن
الزهري عن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبي ذؤاب قال :
« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا تضربوا إماء الله » فجاء
عمر رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : زارت
النساء على أزواجهن فرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضربهن
فأطلق بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشتكن أزواجهن
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد أظف بآله محمد نساء كثير
يشتكن أزواجهن ليس أولئك بغيركم » رواه أبو داود ، والنسائي ،
وابن ماجه وقال الإمام أحمد حدثنا سليمان بن داود يعني أبا داود
الطيالسي حدثنا ابن عوامة عن داود الأزدي عن عبد الرحمن السلمي عن

الأعمش بن قيس قال : « ضفت عمر رضي الله عنه فقتال امرأته فضرها
فقتل : « يا أئمت حفظتني ثلاثا حفظتني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
لا تسال الرجل نعيم ضرب امرأته ولا تنم إلا على وتر ونسي الثالثة وكذا
رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن حديث عبد الرحمن بن مهدي
عن أبي عوامة عن داود الأزدي . وقوله تعالى : « فإن أظعنكم فلا تبغوا
عليهن سبيلا » أي إذا أطاعت المرأة زوجها في جميع ما يريد منها مما
أباحه الله له منها فلا سبيل له عليها بعد ذلك وليس له ضربها وهجرها
وقوله : « إن الله كان عليا كبيرا » تهديد لرجال إذا بغوا على النساء
بحر سبب من الله الطي الكبير وهو منتقم من ظلمن وبغى عليهن .
جاء في تفسير الأوس^(١) المتوفى سنة ١١٧٠ هـ :

« (واهجروهن في المضاجع) أي مواضع الاضطجاع : والمراد أن تركهن
منفردات في مضاجعهم فلا تدخلوهن تحت اللحف ولا تبشروهن فيكون الكلام كناية
عن ترك جماعهن وإلى ذلك ذهب ابن جبير ، وقيل : المراد اهجروهن في فراش
بن مولهن فظهوركم فيه ولا تلبسوا إليهن . . . روى ذلك عن ابن جعفر رضي
الله تعالى عنه وسلك كناية أيضا عن ترك جماع وتيسل : المضاجع
المجايت أي اهجروا حبرهن ومحل مبيتتهن ، وقيل : (في) للسببية أي اهجروهن
بسبب المضاجع أي سبب تظلمهن عن المضاجعة وإليه يشير كلام ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما فيما أخرجه عنه ابن أبي شيبة من طريق ابن الضمى ،
فالهجران على هذا بالمنطق ، قال عكرمة : بأن يغلظ لها القول ، وزعم بعضهم
أن المعنى أكرهوهن على الجماع وأربطوهن من حجر البعير إذا شده بتهجار ،
وتعبه الزمخشري بأنه تفسير الثقل ، وقال ابن المنير : لعل هذا المفسر
يتأيد بقوله تعالى : (فإن أظعنكم) فإنه يدل على تقديم إكراه في أمر ما ،
وتفسير المضاجع ترشد إلى أنه الجماع ، فإطلاق الزمخشري له أطلقه
في حق هذا المفسر من الألفاظ انتهى ، وأظن أن هذا لو عرض على الزمخشري
لنظم قائله في ملك ذلك المفسر ، ولعمد تركه من التفريط ، وقرأ في المضجع
« واضربوهن » يعني ضربا غير مبرح كما أخرجه ابن جرير عن حجاج عن

(١) تفسير أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الأوس « روح المعاني » .

ورسول الله صلى الله عليه وسلم . وفسر غير المبرح بالألا يقطع لصا ولا بكرم
عظما وعن ابن عباس أنه الضرب بالسواك ونحوه والذي يدل عليه السياق
والقريئة العقلية أن هذه الأمور الثلاثة مترتبة فإذا حيف نشوز المرأة
تصح ، ثم تهجر ، ثم تضرب .

إذا لو عكس استثنى بالأشد عن الأضعف ، وإلا فالواو لا تدل على
الترتيب وكذا الفاء « معطوف » لا دلالة لها على أكثر من ترتيب المجموع
فالقول بأنها أظهر الأدلة على لثرتيه ليس بظاهر ، وفي الكنف للترتيب مستفاد
من دخول الواو على أجزئة مختلفة في الشدة والضعف مترتبة على أمر مدرج
فإنما التقص هو الدال على الترتيب

هذا وقد نص بعض أصحابنا أن للزوج أن يضرب المرأة على أربع
خصال وما هو في معنى الأربع ترك الزينة والزواج يريد بها ، وترك الإجابة
إذا دعاها لقائه ، وترك الصلاة - في رواية والغسل والخروج من البيت
إلا لعذر شرعي ، وقيل : له أن يضربها متى أغضبته ، فمن أسماء بنت أبي بكر
رضي الله عنها - كنت رابعة أربع نسوة عند الزبير بن العوام رضي الله
تعالى عنه فإذا غضب علي واحدة منها ضربها بعود المشجب حتى يكسره
عليها ، ولا يخفى أن تحمل أذى النساء والمبر غيرهن أفضل من ضربهن
إلا لدواعي قوي ، فقد أخرج ابن سعد والبيهقي عن أم كلثوم بنت الصديق
رضي الله تعالى عنه قالت : « كان الرجال نهوا عن ضرب النساء ثم
حكاهن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلى بينهم وبين ضربهن
ثم قال : « ولن يضرب خيركم »

جاء في تفسير الشيخ الجاوي (١) المتوفى في القرن الثالث عشر :
« وأجروهن في المضاجع » أي حولوا عنهن وجوهكم في المراتد فلا تدخلن
تحت اللحف إن علمتم التشوز ولم تنفعهن النصيحة . « واضربوهن » إن
ثم ينجع الهجران ضربا غير مبرح ولا شائنا والأولى ترك الضرب ، فإن ضرب
فلواجب أن يكون الضرب بحيث لا يكون مفضيا إلى الهلاك ، بأن يكون مغرورا

على البدن ، وبالألا يكون في موضع واحد والألا يوالى به وإن يتقوى الوجه
وأن يكون بمنزلة ملفوف .

وجاء في تفسير الأستاذ الأمام المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ (١) في مشروعية
ضرب النساء ليست بالأمر المستكر في العقل أو الفطرة فيحتاج إلى التأويل ،
فهو أمر يحتاج إليه في حال فساد البيئة وغلبة الأخلاق الفسدة . وإنما
يباح إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه ، وإذا صلحت
البيئة وصرت بغير نصيحة ويستجيب للوعى ، أو يزدجر بنهجر . فيجب
الاستغناء عن الضرب ، فلكل حال حكم يناسبها في الشرع ، ونحن نأمرهم على
كل حال بالرفق بالنساء واجتناب ظلمهن ، وأساكن بمروءة . أو تسريحهن
بإيمان ، والأخديف في الرمية بالنساء كنية جدا

أقول ومن هذه الأحاديث ما هو في تقبيح الضرب والتنفير عنه ، ومنه
حديث عبد الله بن زبعة في الصحيحين قال : « قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « لا يضرب أحدكم امرأته ، كما يضرب العبد ثم يهاجمها في آخر
الليل » وفي رواية عائشة عن عبد الرار : « أما يستحي أحدكم أن يضرب
امرأته كما يضرب العبد ، يضربها أول النهار ثم يهاجمها آخره » يذكر
الرجل بأنه إذا كان يعلم من نفسه أن لا بد له من ذلك الاجتماع والاتصال
انفاس بامرأته وهو أقوى وأحكم اجتماع يكون بين اثنين من تبشر ، يتصد
أحدهما بالآخر اتحادا تاما فيشرك بهما بأن ملتصقه بالآخر أقوى من منه
بعض أعضائه ببعض . إذا كان لا بد من هذه الصلة الواحدة التي تنفصها
لفطرة ، فكيف يليق به أن يجلد امرأته ، وهي كنفه ، مهيئة كهيئة
بجده ، بحيث يضربها بسوطه أو يده ، حقا إن الرجل الحي الكريم يحتاج
به طبعه عن مثل هذا الجفاء ، ويأبى عليه أن يطلب منه الاتحاد بمن
انزلها منزلة الإماء ، فالحديث أبلغ ما يمكن أن يقال في تشنيع ضرب النساء ،
وأذكر أنني هديت إلى منتهى العاصي قبل أن أطلع على لفظة تشريف ، فكتبت
كلما سمعت أن رجلا يضرب امرأته أقول يا لله العجب ، كيف يتطيم الإنسان

« والنساء على قسمين : صالحات مطيعات لله قاضيات بحقوق الأزواج ، وعاصيات ناشئات لا يطمئن أزواجهن » . فالقسم الأول أمره معلوم . أما الفريق الثاني فليستوا بوعظه فإن لم ينجح الوعد فاهجروهم في المصاحع ولا تبيتوا معهم ليأتي ، فإن لم يبتن فاضربوهن ضربا غير مبرح ، وإياكم ومخالفة هذا الترتيب فالوعظ يتلوه المجر ، والجر يتلوه تضرب ، فمن أطاعت واعتدلت فاندسوا ذنبها ولا تذكروه البتة لأن الله فوقكم كما أنكم فوق النساء ، مقاماً وقدره . فإن تبين من الذنب فلا تعذبوا به لکم من القدرة عليهن ، والله أقدر عليكم من قدرتكم عليهن ، وإن خفتن خلافاً بينهما فابسترا رجلاً يملكان للحكومة أحدهما من أهله والآخر من أهلها وهما أدري بأحوالهما ليوفق بينهما . فهذا قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء » فهم كالولاية . والنساء كالرعية « بما فضل الله حسنهم على بعض » بسبب تفضيله الرجال على النساء بما هو معلوم مما تقدم : وبما انفقوا من أموالهم ، كالنهر والنفقة ، ومن قسمان : مطيعات . وعاصيات « فالصالحات نائبات » مطيعات لله « حافظات للغيب » يحفظن زينة أزواجهن ما يجب أن يحفظ في الغيب والمال : « بما حفظ الله » أي بسبب حفظ الله لهن حيث حتم ورغبهن بالوعد وأذرنهم وخوفهن بالتهديد ووقفن لحفظ أسرار الزوج وللمعة ومراعاة ما يجب عليهن مراعاته في غيبته من أعراضهن وأموال الأزواج ، لئلا عليه لصلاة والسلام : « خير النساء امرأة إن نظرت إليها سرك ، وإن أمرتها أطاعتك ، وإن غبت عنها حفظت في مالها ونفسها » وتلا الآية . فاما القسم الثاني وهن العاصيات ، فقال عيين : « واللاتي تخافون نشوزهن » أي عاصيات وترفعن عن مطاوعة الأزواج فمطوحن واهجروهن في المصاحع . « واضربوهن فإن أطعكم فلا تبسوا عليهن سبيلاً » بالتوبيخ والإيذاء ، فإن الشاك من الذنب كمن لا ذنب له ، « إن الله كئيب كبير » ، وهذه المستأنيحة قد قدمناها هنا ، وقوله « وإن خفتن شقاق بينهما » أي خلافاً بين المرأة وزوجها وإضافة الشقاق إلى البجاء على حد قولهم : فصاره حائماً ، وليله نائم والحكم الوسط الذي يملح للحكومة والإصلاح وتكون الحكيم من أهله وأهلها أفضل ، ولا يمنع أن يكون من الأجانب ، وإرسال الحكيم من قبل الحكم أو من قبل الزوجين أو من قبل صاحب الأمة ، وللحكيم أن يجري الخلع

بلا إذن من الزوجين إن رأيا الإصلاح فيه عند مالك ، وعند غيره لا يليان جمعا ولا تفريقا إلا بإذن الزوجين .
واعلم أن لإرادة الحكيم دخلا في تحقيق الصلح كما قال : « إن يريد إصلاحا يوفق الله بينهما » إن يرد الحكمان إصلاحا يوفق الله بين الزوجين ، أو بين الحكيم في تمام الصلح . وليس للهاكم أن يبيت عدلين ويجعلهما حكيمين عند الناس . وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أنه جاء رجل وامرأة ومع كل واحد منهما غلة من الناس ، فقال لعلام شأن هذين ؟ قالوا وقع بينهما شقاق ، قال علي : « فبمنوا حكما من أهله وحكما من أهلها » ثم قال للحكيم : « اتدريين ما عليكما ؟ إن رأيتما أن تجعما جمعتما ، وإن رأيتما أن تفرقا ففرقتكما » الخ .
فما عجب للمسلمين في مصر والشام . وكثير من بلاد الإسلام كيف غفلوا عن بعث الحكيم .

تعقيب

تساعداً - في الشرق - قضية المرأة حيث انتهت في الغرب بعد تاريخ طويل
يخالف تاريخها في مطالعة ونبايتها ، كما يخالفه في مجراه

تاريخ هذه القضية في الغرب ممثل بما حدث من جهالة الوثنية ،
وطرافة القرون الوسطى ، ومعارك الدين والدولة في القرون المتأخرة ، وليس
بأهونها ولا أسلمها معركة النضال على حرية الفكر وحرية الانتخاب ..

وظفرت المرأة الغربية ببعض الرعاية منذ القرن التاسع عشر ، فكانت
من تبيل تلك الرعاية التي سببها بضرورة الاجراءات أو بحلول الإدارة
الحكومية : شأن المرأة في ذلك شأن المطالبين بالحرية الديمقراطية أجمعين .
إنما ظفروا بها بعد عصر الصناعة على الخصوص ، لأنهم تولوا إليها
باستغلال حاجة المجتمع إليهم في المانع ومراقب المدن الاقتصادية ، ولم يظفروا
بها حقاً « إنسانياً » ملائماً للإنسان حيث كان ، لأنه المخلوق العاقل
المستول بين يدي الله

والمرأة الغربية لم تظفر بتلك الرعاية لأنها حق تملكه المرأة في كل
بيئة ، بل كان ظفرها بها ثمرة لنزاع طويل على الحقوق الممنوعة ،
شاركت فيه المتنازعين طرفاً آخر كما يقول المتنازعون في قضايا القانون
حق الرعية مع الراعي ، حق الزارع مع صاحب الأرض ، حق العامل
مع صاحب المثل ، حق الفكر مع رجل الدين ، حق الأحرار المجددين مع
المحافظين الجامدين ، بل حق الأبناء مع الآباء ، وحق الجيل الناضج مع
الجيل القديم ..

هذه المرأة ليست بالمرأة المسلمة ولا بالمرأة الشرقية ، في ماضيها وفي
حاضرها ، ولا في مستقبلها

تلك امرأة تجرى بها المقادير إلى نهايتها
أما نحن في الشرق فالمرأة لها قضيتها الشامة غير تلك القضية : قضية
ناطقة لأنها لا تنسى المرأة في ذاتها بمواطنها وأخلاقها ، ولا تنسى المرأة
ومى جنس يقابل الجنس الآخر بشكونه واستعداداته ، ولا تنسى لادة

بوظيفتها في الأسرة ، ولا بوظيفتها في الحياة العامة كلما دعتا المصلحة إليهما ..

وهذه المرأة بخوفها وواجباتها منذ أدركتها شريعة الإسلام لا تتقاضى حقاً ولا تتلقى واجباً من مطالب الفتنة الجامحة ولا من بوائن المنع الضيق ، وإنما هي ملزمة هذه الحقوق وهذه الواجبات لأنها من خلق الله ، على سطر المسواة العادلة بين الحقوق والواجبات

ولقد يسوغ في شريعة العقل وشريعة القانون أن يتنازع أصحاب الحقوق جميعاً إلا الحق الذي يتنازعه النساء والرجال فإنهما جفان لا ينفصلان ولا يخلق أحدهما إلا وهو سطر وله بقية ، ولا يبيل إلى انفraz بينهما في تركيب الطبيعة ولا في وظيفة النوع . فإذا انفردا في تكاليف المجتمع فلك علامة الخلل والانحراف ، لا حاجة بعدما إلى علامة من أقاويل ادعاء أو الأدعاء

ملك العدل والمصلحة بين الجنسين أن تجرى الحياة بينهما في الأمة على سنة التعاون والتقسيم لا على سنة الشقاق والتناضل بالحب والمقوق ..

وليس الخلاف بينهما بالخلاف الذي ينفذ بالصراع على كفاية واحدة يدعيها كلاهما في مقام الخصومة ، ولكنه خلاف على كفايتين بينهما أصلح لذلك ، وإن صلح كلاهما لكفاية الآخر في كثير من الأحيان

فلا جدال في استطاعة الرجل أن يعمل ما تعمل المرأة من تكاليف البيت والأسرة ، ولكنه لا يقضى عليه من أجل ذلك أن يدع الحياة العامة ، ليحل في البيت حيث حلت المرأة من قديم الزمن . ولا جدال في استطاعة المرأة أن تشارك الرجل في الحياة العامة ، ولكنها لا تتخل عن البيت من أجل ذلك التراجع على جميع أعماله ، مما يستضيئاه على السواء

وإذا قضى اختلاف الجنسين أن يكون لكل منهما عمله الذي هو أصلح له وأقدر عليه ، فالجدال في ذلك معال ذاهب في الهواء

نعم لا جدال في الوظيفة المثلى التي تستل بها المرأة ، وهي حماية البيت في ظل الكفة الزوجية من جهاد الحياة ، وحضنة الجيل المقبل لإعدادة بالتربية المألحة أذاك الجهاد

وليت هذه الحصة بأمر الحنتين : ليس تدبير المكيبة في الحياة بأمر من تدبير الجهاد ، وليس العمل الصالح لسياسة الفرد بأمر من العمل الصالح لسياسة اليوم

وإن الحياة العامة لتتصرف عن مساوئها فيتعرف البيت عن مساوئها ، ونعجز المرأة والرجل مما عما يستضيئان في الأسرة وفي المجتمع ، فلا يقاس على ذلك ولا يبنى عليه ، ولا يجوز - مع ذلك - أن تبوء المرأة وحدها بجريه الخلل والانحراف ، فيحال بينها وبين العمل النافع الذي تلجأها الضرورة إليه

إن الشريعة انصفه في الشريعة التي تصب حساب الحالتين ، وتشرع الحدة المثلى ولا يسلونها أن تشرع لحظة القسر والانطرار ، فلا تنفع شيئاً يوجب نقص المجتمع . حتى يتبها له حظه من الكمال

وفي شريعة القرآن الكريم حساب لكل أولئك في قضية المرأة ، فيها حب المعيشة التي ترتضيها المرأة باختيارها ، وفيها حساب المعيشة التي تساق إليها على كره منها ، فلها في هذه الحالة كل ما للرجل وعليها كل .. عليه ..

والمجتمع الإسلامي لم يبلغ بعد غايته من الحياة المثلى باختيار الجنين ، وقد يطول الأمد قبل أن يبلغ إلى تلك الغاية ، ولكنه يتعد عنها ولا يقترب منها إذا أقام البناء على النقص . وعمل لدوامه وتمكينه ، والزبدة عليه من ظله وانصرافه ، ولا يتاح له أن يقترب منه خطوه واحدة على سنة الصراع بين رجاله ونسائه ، فإنها غاية الجنسين مما يتعاونان عليها ويتقاسمان المؤنة والجهد في السعي إليها ، ويدركانها لا محالة بعد حين ..

ولربما ضلنا الطريق فركب كل من الجنسين رأسه في اللجاجة والنشاط : حتى وحشك ، وكفايتي وكفايتك ، وسلاحي وسلاحك ، وانتماري وهزيمتي ، على النحر الذي سبقنا إليه الغرب القديم والحديث غير محسود على سبقه

ولكن الأمن الذي نحن منه على أتم يقين أن ضلالتنا عن الطريق
مسيرنا طائشاً أو كرامين إلى سوائه ، وأن عواقب الأخطاء سوف تصدنا
عنها وتخيفنا من وبالها ، ثم تستفد شرورها وأخطارها ، فلا نجعلها ولا تبتلى
منها بقية تسترها وتطلى لمن يلهم في ضلالتنا أن يولد فيها ..
وإن يكن لهذا العالم خبر أريد به غيبيات الأوان المقدور الذي
تسمع فيه المطالبات بحقوق المرأة مطالبات بحق جديد تستحقه بكل
جهد جهيد .. ولكنه في هذه المرة حقها الخالد الذي لا ينزعها فيه
منزاع : حق الأمومة والإنوثة ، لا حق الرجولة المدعاة ، ولا حق
السياق إلى ميادين الصراع ، وسلام يومئذ في العالم الصغير - عالم البيت
والأسرة - وسلام في العالم الكبير.

* * *

فهرس

مقدمة الكتاب	٣
الفصل الأول : للرجال عليهن درجة	٥
الفصل الثاني : من الأخلاق	١٣
الفصل الثالث : هذه الشجرة	١٧
الفصل الرابع : الأخلاق الاجتماعية	٢٧
الفصل الخامس : مكانة المرأة	٤٧
الفصل السادس : الحجاب	٥٧
الفصل السابع : حقوق المرأة	٦٣
الفصل الثامن : الزواج	٧١
الفصل التاسع : زواج النسي	٨٣
الفصل العاشر : الطلاق	٩١
الفصل الحادي عشر : الراوى والإماء	١٠١
الفصل الثاني عشر : المعاملة	١٠٧
الفصل الثالث عشر : مشكلات البيت	١١٧
الفصل الرابع عشر : القرآن والزمن	١٢٣
تعقيب	١٣٩